



المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

دور المحددات الهوياتية في رسم السياسة الخارجية التركية (دراسة العامل الهوياتي في فترة
حكم الرئيس رجب طيب أردوغان 2014-2023)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية

إشراف الأستاذ: محمد السعيد مكي

إعداد الطالب: فاروق بوقارة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	المؤسسة	الصفة
نرجس فليسي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
محمد السعيد مكي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
فانح خننو	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2025/2024



المدرسة الوطنية العليا للعلوم الحياتية

قسم العلاقات الدولية

دور المحددات الهوياتية في رسم السياسة الخارجية التركية (دراسة العامل الهوياتي في فترة
حكم الرئيس رجب طيب أردوغان 2014-2023)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية

إشراف الأستاذ: محمد السعيد مكي

إعداد الطالب: فاروق بوقارة.

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	المؤسسة	الصفة
نرجس فليسي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
محمد السعيد مكي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
فانح خننو	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2025/2024

قال الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

[ما الفخر إلا لأهل العلم إنهم على الهدى لمن استهدى أدلاء]

الشكر والتقدير.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتيسر الطاعات، وبتوفيقه تُنجز الأعمال. أحمدُه سبحانه على ما أنعم به عليّ من قوة وعزيمة لإتمام هذه المذكرة، وأسأله أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم، وأن ينفع بها.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي المشرف، الأستاذ محمد السعيد مكي، على توجيهاته السديدة، وملاحظاته القيمة، ودعمه المتواصل الذي كان له الأثر البالغ في إنجاز هذا العمل.

كما أخص بالشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرين، على وقتهم الثمين، وملاحظاتهم البناءة التي أسهمت في إثراء هذا البحث.

ولا يفوتني أن أعبر عن امتناني لأساتذتي الكرام الأستاذ حمزة غول والأستاذ علي لاراري، الذين لم ييخلوا عليّ بعلمهم وخبراتهم، وكانوا خير معين في مسيرتي العلمية.

إهداء

إلى من غرسا في قلبي حب العلم، وكانا لي سنداً ودعامة في كل مراحل حياتي،
إلى من سهر الليالي لأجل راحتي، ودعوا لي في الغيب،
إلى من لا تكفي الكلمات لوصف فضلها:

والديّ العزيزين

أهدي إليكما ثمرة جهدي وتعب سنوات دراستي،
تقديرًا وامتنانًا لما قدمتماه لي من دعم ومحبة.

إلى إخوتي وأخواتي، الذين كانوا لي عونًا وسندًا،
إلى أصدقائي وزملائي، الذين شاركوني لحظات الفرح والتحدي،
أهديكم هذا العمل، عرفانًا لما قدمتموه من دعم وتشجيع.

إلى كل من ساهم في إثراء معرفتي،
إلى كل من كان له أثر في مسيرتي العلمية،
أهدي هذا العمل المتواضع، راجيًا أن يكون لبنة في صرح العلم والمعرفة.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية التركية في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان، مع التركيز على البعد الهوياتي وتأثيره في صياغة التوجهات الخارجية لتركيا. تُسلط الدراسة الضوء على كيفية تفاعل السياسة الخارجية التركية مع المتغيرات الإقليمية والدولية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وتستكشف مدى استمرارية أو تغيير هذه السياسة في ظل ما يُعرف بـ"العثمانية الجديدة".

يتناول البحث في فصله الأول الإطار النظري للسياسة الخارجية التركية، من خلال دراسة مفهوماً، ومؤسسات صنع القرار، والمحددات والأهداف التي توجهها، بالإضافة إلى تحليل دور مدارس الفكر الهوياتي المختلفة، مثل المدرسة المحافظة الكمالية، والمدرسة البراغماتية الأوزالية، والمدرسة العثمانية الجديدة، في تشكيل هذه السياسة.

في الفصل الثاني، يُركز البحث على التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية التركية تحت قيادة أردوغان، من خلال تحليل مفهوم "الدبلوماسية الناهضة"، وأدواتها، وكيفية تطبيقها، بالإضافة إلى دراسة ملامح "العثمانية الجديدة" على الصعيدين الإقليمي والدولي، وكيفية تأثيرها في العلاقات الخارجية لتركيا.

أما الفصل الثالث، فيُحلل كيفية تفاعل السياسة الخارجية التركية مع المتغيرات في الشرق الأوسط، من خلال دراسة المحفزات الدافعة لأداء سياسة خارجية فاعلة وتحليل العلاقات الثنائية مع دول مثل مصر، والكيان الصهيوني، والسعودية واستشراف مستقبل تأثير المدرسة العثمانية الجديدة في توجهات السياسة الخارجية التركية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية التركية، رجب طيب أردوغان، الدبلوماسية الناهضة، العثمانية الجديدة.

Le Résumé :

Cette étude vise à analyser les transformations de la politique étrangère turque sous la présidence de Recep Tayyip Erdoğan, en mettant l'accent sur la dimension identitaire et son influence dans la formulation des orientations extérieures de la Turquie. L'étude met en lumière la manière dont la politique étrangère turque interagit avec les variables régionales et internationales, en particulier au Moyen-Orient, et explore la continuité ou le changement de cette politique à travers le prisme de la "nouvelle ottomanie".

Le premier chapitre aborde le cadre théorique de la politique étrangère turque, en étudiant sa définition, les institutions décisionnelles, les déterminants et les objectifs qui la guident, ainsi qu'en analysant le rôle des différentes écoles de pensée identitaire, telles que l'école kémaliste conservatrice, l'école pragmatique d'Özal et l'école de la nouvelle ottomanie, dans la formation de cette politique.

Le deuxième chapitre se concentre sur les évolutions de la politique étrangère turque sous la direction d'Erdoğan, en analysant le concept de "diplomatie montante", ses outils et sa mise en œuvre, ainsi qu'en étudiant les caractéristiques de la "nouvelle ottomanie" tant sur le plan régional qu'international, et son impact sur les relations extérieures de la Turquie.

Le troisième chapitre analyse la manière dont la politique étrangère turque interagit avec les changements au Moyen-Orient, en étudiant les facteurs motivant une politique étrangère turque active, en analysant les relations bilatérales avec des pays tels que l'Égypte, Israël et l'Arabie Saoudite, et en envisageant l'avenir de l'influence de l'école de la nouvelle ottomanie sur les orientations de la politique étrangère turque.

Mots-clés : politique étrangère turque, Recep Tayyip Erdoğan, diplomatie montante, nouvelle ottomanie.

Abstract :

This study aims to analyze the transformations in Turkish foreign policy during the presidency of Recep Tayyip Erdoğan, focusing on the identity dimension and its influence on shaping Turkey's foreign orientations. The study highlights how Turkish foreign policy interacts with regional and international variables, particularly in the Middle East, and explores the continuity or change of this policy under the concept of the "New Ottomanism."

The first chapter addresses the theoretical framework of Turkish foreign policy by examining its concept, decision-making institutions, determinants, and objectives, in addition to analyzing the role of various identity-based schools of thought, such as the conservative Kemalist school, the pragmatic Özalist school, and the New Ottomanist school, in shaping this policy.

The second chapter focuses on the transformations in Turkish foreign policy under Erdoğan's leadership by analyzing the concept of "Rising Diplomacy," its tools, and their implementation, as well as studying the features of "New Ottomanism" both regionally and internationally, and its impact on Turkey's foreign relations.

The third chapter analyzes how Turkish foreign policy interacts with changes in the Middle East by studying the motivating factors for an active Turkish foreign policy, analyzing bilateral relations with countries such as Egypt, Israel, and Saudi Arabia, and envisioning the future influence of the New Ottomanist school on Turkish foreign policy orientations.

Keywords: Turkish foreign policy, Recep Tayyip Erdoğan, Rising Diplomacy, New Ottomanism.

مقدمة

تُعد السياسة الخارجية التركية من أبرز المواضيع التي أثارَت اهتمام الباحثين في مجال العلاقات الدولية والجيوسياسة، نظرًا لما شهدته من تحولات جذرية خلال العقود الأخيرة، خاصة في ظل القيادة السياسية الجديدة التي أعادت رسم ملامح الدور التركي إقليميًا ودوليًا. فقد اتخذت السياسة الخارجية منحى أكثر ديناميكية وفاعلية، تجلّى في سعي تركيا للتموضع كقوة مركزية في محيطها الجغرافي، وفي الانفتاح المتزايد على مناطق النفوذ التقليدية والجديدة.

تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على أحد أبرز محددات السياسة الخارجية المعاصرة، وهو العامل الهوياتي، لما له من تأثير بالغ في توجيه التوجهات الخارجية للدولة التركية. فالهوية، بمضامينها الثقافية والتاريخية والدينية، لم تعد مجرد خلفية حضارية، بل أصبحت عنصرًا فاعلًا في إعادة تشكيل أولويات السياسة الخارجية، وتبرير تحركاتها وخطاباتها على الساحة الدولية.

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن السياسة الخارجية التركية خلال فترة حكم الرئيس رجب طيب أردوغان شهدت تداخلًا واضحًا بين المصالح الاستراتيجية والمرجعيات الهوياتية، وهو ما يستدعي تحليلًا متعمقًا للإطار النظري والمحددات الفاعلة في بلورة هذا التوجه. كما تسعى الدراسة إلى تقديم قراءة تركيبية تستحضر السياق الداخلي التركي، والتحويلات الإقليمية والدولية، والعلاقات المتشابكة مع الفضاءات الجغرافية ذات الأهمية الاستراتيجية.

وتستند الدراسة إلى عدد من المقاربات النظرية، أبرزها المقاربة الهوياتية، المؤسسية، والبنائية، لفهم كيف يُعاد بناء الهوية السياسية للدولة في علاقتها بالسياسة الخارجية، وكيف تؤثر هذه الهوية في صياغة المواقف والتحالفات. وبهذا، فإن أهمية البحث تكمن في تقديم منظور جديد لتحليل السياسة الخارجية التركية لا يقتصر على الأبعاد الواقعية والمادية، بل يفتح على الاعتبارات الرمزية والمعرفية التي تشكل النسق الحاكم للتصورات التركية تجاه العالم

أهمية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم فهم معمق لكيفية تأثير الهوية على السياسة الخارجية التركية في فترة حكم الرئيس رجب طيب أردوغان، مما يساعد في تفسير السلوك السياسي لتركيا وبتيح إمكانية تقييم استراتيجياتها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

ينبع الاهتمام بهذا الموضوع من ميل الباحث الشخصي لدراسة قضايا الهوية وتأثيرها في العلاقات الدولية. يبرز هذا الاهتمام بشكل خاص عند النظر إلى تركيا، التي تستغل قضية الهوية بشكل كبير في سعيها لتوسيع مناطق نفوذها.

كما أن لدى الباحث ميلاً لدراسة الدول ذات التموقع الاستراتيجي، حيث تقع تركيا في موقع حيوي بين القارة الأوروبية والقارة الآسيوية

الأسباب الموضوعية:

نالت الهوية مؤخرًا اهتمامًا كبيرًا لدى الباحثين من مختلف دول العالم من أجل فهم ودراسة عمق التأثير الهوياتي في العلاقات الدولية، وأهميتها بالنسبة للدول. من الناحية الأكاديمية، دراسة تأثير الهوية في العلاقات الدولية تساهم في تطوير نظريات جديدة وفهم أعمق للعلاقات بين الدول والمجتمعات. كما أن الهوية تلعب دورًا كبيرًا في تشكيل السياسات الخارجية للدول. من خلال فهم كيف تؤثر الهوية الوطنية والثقافية والدينية على سياسات الدول، يمكن للباحثين وصانعي السياسات التنبؤ بكيفية تفاعل الدول في مواقف مختلفة.

الأدبيات السابقة:

هناك العديد من الأدبيات والدراسات السابقة التي استفدت هذه الدراسة منها:

كتاب: العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، محمد داود أوغلو، ترجمة محمد جابر وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الثانية، 2011. يعد هذا الكتاب أداة أساسية لفهم الموضوع، حيث يقدم تحليلًا شاملاً ومفصلاً للمفاهيم والنظريات المتعلقة به، كما أن الكتاب يساهم بشكل كبير في إثراء النقاش حول التأثير الهوياتي التركي في العلاقات الدولية، من خلال تقديم رؤى وتحليلات جديدة تساعد على تطوير الفكر والمعرفة في هذا المجال.

كتاب: القوة التركية الناعمة: مقومات الصعود في العلاقات الدولية، يحيى السيد عمر، دار الأصول العلمية، الطبعة الأولى، 2019. يعد الكتاب دعامة قوية للبحث الأكاديمي في الموضوع، حيث يقدم دراسات حالة وأمثلة عملية تساهم في تعزيز الفهم النظري والتطبيقي، بالإضافة إلى أن الكتاب يتميز بتغطيته الشاملة لكافة جوانب التوظيف الهوياتي التركي في علاقاتها الدولية، وتأثيرها بها على علاقاتها مع الدول، مما يساعد في توفير فهم متكامل وعميق للنقاط الرئيسية والتفصيلية.

الدراسات السابقة:

مذكرة: دور حركات الإسلام السياسي في التغيير السياسي حزب العدالة والتنمية في تركيا 2001-2015 نموذجًا. للطالبتين أميرة طاهر وفاطمة الزهراء عماري من جامعة العربي التميمي تبسة كلية الحقوق والعلوم السياسية.

مقال: توركوت أوزال ومشروع العثمانية الجديدة لأفراح ناثر جاسم، وهو مقال صدر السنة 3 العدد 6 كانون الثاني 2007، حيث وقف على تحليل مبدأ العثمانية الجديدة التي صاغها توركوت أوزال، الذي يشير إلى محاولة تركيا الظهور بمظهر القوى الإقليمية وتوسيع نفوذها بثقلها السياسي والاجتماعي وضرورة أن تكون تركيا جزءًا متكاملًا مع الاقتصاد العالمي، مستغلة بهدف الوصول إلى ذلك، ما يهمنا في بحثنا الهوية التركية لتحقيق ذلك.

إشكالية الدراسة:

في الفترة من 2014 إلى 2023، شهدت تركيا تحولات ملحوظة في سياستها الخارجية تحت قيادة الرئيس رجب طيب أردوغان. هذه الفترة تميزت بتزايد أهمية العوامل الهوياتية في تشكيل السياسات والاستراتيجيات الدولية لتركيا. يعكس هذا النهج تفاعلاً بين الهوية الوطنية، الدينية، والثقافية، وبين المصالح الجيوسياسية والاقتصادية للدولة.

تتطلب هذه التغيرات دراسة لفهم التأثير المتبادل بين الهوية والمصالح الإستراتيجية، ودورهما في رسم السياسة الخارجية التركية في ظل التحديات الإقليمية والدولية المتزايدة.

- كيف أثرت المحددات الهوياتية على رسم السياسة الخارجية التركية خلال فترة حكم الرئيس رجب طيب أردوغان من عام 2014 إلى 2023؟

كما يتفرع على هذا السؤال إلى عدة تساؤلات فرعية على النحو الآتي:

- ما هي المحددات الأساسية للسياسة الخارجية التركية؟

- كيف نشأت الدبلوماسية الناهضة التركية؟

- كيف يمكن لتركيا أن تواجه التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط بما يعكس تراثها العثماني وفي نفس الوقت يتماشى مع رؤيتها السياسية الحالية؟

فرضيات الدراسة:

- إحدى المحددات الأساسية للسياسة الخارجية التركية هي التوازن بين العوامل الاقتصادية والأمنية والدينية والثقافية.

- يمكن أن تنشأ الدبلوماسية الناهضة التركية نتيجة لتطورات داخلية وخارجية. من الدوافع الداخلية قد تكون الحاجة لإعادة تشكيل الهوية الوطنية وتحقيق التأثير الإقليمي والعالمي. أما الدوافع الخارجية فقد تكون مرتبطة بتحولات النظام العالمي وتغير الموازين السياسية والاقتصادية الدولية.

- تقوم تركيا ببناء استراتيجية خارجية جديدة تستلهم من تاريخ الإمبراطورية العثمانية، وتعتمد في الوقت نفسه على رؤية سياسية تركية حديثة تهدف إلى تعزيز التفاهم والتعاون في الشرق الأوسط، بما يلبي المصالح الوطنية لتركيا ويعزز مكانتها الإقليمية والدولية.

مجالات الدراسة:

المجال المكاني: يتحدد المجال المكاني لهذه الدراسة في تركيا.

المجال الزمني: مجال الزمان لهذه المذكرة هو 2014-2023، وهذا يشير إلى الفترة التي يغطيها البحث، وهي خلال فترة حكم الرئيس رجب طيب أردوغان.

مناهج الدراسة واقترباتها:

المنهج التاريخي: يركز على تحليل الأحداث التاريخية وتطور العلاقات الدولية لفهم السياق الذي تطورت فيه سياسة تركيا الخارجية. تم استخدام هذا النهج لتتبع تطور سياسات تركيا الخارجية خلال فترة حكم أردوغان وكيف تأثرت بالعوامل الهوياتية.

منهج التحليل النظمي: من خلال عملية تحليل المدخلات والمخرجات في السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة.

أدوات جمع البيانات:

خلال هذه الدراسة، تم الاعتماد على العديد من الوسائل والطرق لجمع البيانات والمعلومات المناسبة والملائمة لدراسة موضوع دور المحددات الهوياتية في رسم السياسة الخارجية التركية دراسة العامل الهوياتي في فترة حكم الرئيس رجب طيب أردوغان 2014-2023، ومن بين هذه الأدوات ما يلي:

جمع الوثائق:

تم استخدام هذه الوسائل من خلال استعراض العديد من الكتب والمذكرات التي تتناول هذا الموضوع، بالإضافة إلى دراسة العديد من المقالات والأوراق العلمية التي أصدرتها المراكز البحثية.

الإطار النظري:

لتحقيق دراسة شاملة حول السياسة الخارجية التركية والعامل الهوياتي، يمكن الاعتماد على عدة مقاربات تحليلية تساهم في فهم أبعاد هذه السياسة والعوامل المؤثرة فيها.

المقاربة التاريخية:

تعتمد هذه المقاربة على تتبع تطور السياسة الخارجية التركية على مدار الزمن، وتحديد نقاط التحول المهمة التي أثرت في هذه السياسة. من خلال دراسة العوامل التاريخية والحقب الزمنية المختلفة، يمكن تحليل كيف تشكلت السياسة الخارجية التركية وكيف تغيرت من الحقبة العثمانية إلى العصر الجمهوري ثم في عهد الرئيس أردوغان.

تحليل المدارس الفكرية: دراسة تطور الفكر السياسي في تركيا، مثل الفكر الكمالي والبراغماتي والعثماني الجديد، وكيف أثرت هذه المدارس في صنع السياسة الخارجية.

المقاربة الهوياتية :

هذه المقاربة تعتبر الهوية الوطنية عاملاً أساسياً في توجيه السياسة الخارجية التركية. إذ يمكن تحليل كيفية تأثير الهويات المختلفة (الكلمالية، البراغماتية، العثمانية الجديدة) في اتخاذ القرارات السياسية الخارجية التركية.

دراسة العوامل الهوياتية: تحليل كيف يمكن للهوية الثقافية والدينية والسياسية أن تؤثر في السياسة الخارجية، خاصة في سياقات مثل العلاقات مع الشرق الأوسط وأوروبا.

المقاربة الواقعية والجيوسياسية:

تركز هذه المقاربة على العوامل الجغرافية والسياسية التي تؤثر في السياسة الخارجية التركية. فهي تعزز النظر إلى تركيا كدولة ذات موقع استراتيجي بين قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا، وبالتالي تلعب هذه الأبعاد الجيوسياسية دوراً مهماً في تشكيل سياستها الخارجية.

التحليل الجيوسياسي: دراسة تأثير الموقع الجغرافي لتركيا في تحديد أولوياتها السياسية الإقليمية والدولية، خاصة في ما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط والعلاقات مع القوى الكبرى.

المقاربة البراغماتية:

تركز على النهج البراغماتي الذي اتبعته السياسة الخارجية التركية في السنوات الأخيرة، خاصة في عهد أردوغان. تهتم هذه المقاربة بدراسة كيف تتبنى تركيا استراتيجيات مرنة ومتكيفة مع المتغيرات الإقليمية والدولية، بحيث تكون أهداف السياسة الخارجية متغيرة وفقاً للظروف.

البراغماتية الأوزالية: دراسة كيف تتعامل تركيا مع مختلف القضايا الدولية والإقليمية بطريقة مرنة وفقاً للمصالح الوطنية.

المقاربة البنائية:

تُركز المقاربة البنائية على دور الأفكار، والمعتقدات، والمعايير، والهوية في تشكيل سلوك الدول في العلاقات الدولية. في سياق السياسة الخارجية التركية، تتيح هذه المقاربة فهماً أعمق لكيفية إعادة إنتاج الهويات داخل الخطاب السياسي التركي، وكيف تؤثر تلك الهويات في تحديد التوجهات الخارجية. فوفقاً للبنائية، لا تُفهم السياسة الخارجية فقط من منطلق المصالح المادية، بل من خلال البنية الاجتماعية والمعرفية التي تُبنى عليها تصورات الفاعلين. وفي حالة تركيا، يمكن تحليل الكيفية التي تُعاد بها صياغة الهوية الوطنية عبر الخطاب السياسي في عهد حزب العدالة والتنمية، وكيف تبرر هذه الهوية تحولات السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط وأوروبا

هيكل الدراسة:

قبل الشروع في الدراسة، من المهم التأكيد على أن السياسة الخارجية التركية تحتل مكانة محورية في الدراسات الجيوسياسية المعاصرة، وذلك بالنظر إلى موقع تركيا الاستراتيجي بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، بالإضافة إلى التحديات والتحويلات التي شهدتها المنطقة في العقود الأخيرة. في هذا السياق، تلعب الهوية الوطنية التركية دورًا محوريًا في توجيه السياسة الخارجية، حيث تتداخل العناصر الثقافية والتاريخية مع المصالح الاقتصادية والأمنية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين السياسة الخارجية التركية والعامل الهوياتي من خلال استعراض العوامل الفكرية والتاريخية التي شكلت توجهاتها، مع التركيز على التحويلات التي شهدتها السياسة التركية في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان، وكيفية تأثير هذه التحويلات على علاقاتها الإقليمية والدولية.

يستعرض الفصل الأول من هذه الدراسة السياسة الخارجية التركية من خلال التركيز على الأبعاد الهوياتية والمحددات التي تشكلها. يبدأ الفصل بتحليل مفهوم السياسة الخارجية التركية، ويعرض المؤسسات التي تشارك في صنع القرار، مع تسليط الضوء على الأهداف التي تسعى تركيا لتحقيقها من خلال سياستها الخارجية. كما يناقش الفصل المحددات الأساسية التي تؤثر في هذه السياسة، مثل العوامل الداخلية والإقليمية والدولية. في المبحث الثاني، يتم تناول دور مدارس الفكر الهوياتي التركية في تشكيل السياسة الخارجية، من خلال دراسة التأثيرات المختلفة للفكر الكمالي، والبراغماتي الأوزالي، والعثماني الجديد، وكيفية تأثير هذه المدارس في تحديد مسارات السياسة الخارجية التركية.

يختص الفصل الثاني من الدراسة بمبادئ السياسة الخارجية التركية في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان، حيث يركز على التوجهات الجديدة التي تبنتها تركيا في ظل القيادة الحالية. يبدأ الفصل بمناقشة مفهوم "الدبلوماسية الناهضة" التي شكلت سمة بارزة في السياسة الخارجية التركية خلال هذه الفترة، موضحًا نشأتها وأدواتها، مثل القوة الناعمة، والمساعدات الإنسانية، والعلاقات الاقتصادية. كما يتم استعراض الترجمة العملية لهذا المفهوم من خلال السياسة الخارجية التركية، وكيفية تطبيقه في الواقع العملي.

في المبحث الثاني، يتم التركيز على تأثير "العثمانية الجديدة" على السياسة الخارجية التركية في عهد أردوغان، حيث تتم دراسة كيفية تبني هذه الرؤية في العلاقات الإقليمية والدولية. يتم تحليل ملامح العثمانية الجديدة على الصعيد الإقليمي، مثل تعزيز الدور التركي في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، بالإضافة إلى ملامحها الدولية، وتفاعل تركيا مع القوى الكبرى والاتحاد الأوروبي، مما يعكس تحولاً في الهوية السياسية التركية وموقعها على الساحة العالمية.

يستعرض الفصل الثالث تفاعل السياسة الخارجية التركية مع التحويلات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، حيث يتناول العوامل التي ساعدت في تعزيز دور تركيا كلاعب رئيسي في المنطقة. يبدأ الفصل بمناقشة المحفزات التي دفعت تركيا إلى تبني سياسة خارجية فاعلة في الشرق الأوسط، من خلال تحليل البيئة

الداخلية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، والبيئة الإقليمية التي تشهد توترات وصراعات مستمرة، بالإضافة إلى العوامل الدولية التي أثرت في القرار التركي.

ثم ينتقل الفصل إلى دراسة "الشرق الأوسط" كفضاء عمل للدبلوماسية الناهضة التركية، مع تسليط الضوء على العلاقات التركية مع دول مؤثرة في المنطقة مثل مصر والكيان الصهيوني والسعودية. يتم تحليل كيفية تأثير هذه العلاقات في تشكيل السياسة الخارجية التركية، وكذلك دراسة الأبعاد الاقتصادية والسياسية لهذه التحالفات.

أخيراً، يتناول الفصل تأثير المدرسة العثمانية الجديدة في السياسة الخارجية التركية، مع تحليل مستقبل هذه الرؤية في تحديد التوجهات العامة للسياسة التركية. يتم دراسة مشهد الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية التركية، مع محاولة استشراف ما إذا كانت العثمانية الجديدة ستظل تشكل سياسة تركيا في المستقبل أم أن هناك تحولات قد تحدث في ظل التغيرات الإقليمية والدولية.

خطة المذكرة:

الفصل الأول: السياسة الخارجية التركية والعامل الهوياتي: الأبعاد والمحددات

المبحث الأول: صنع السياسة الخارجية التركية

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية التركية

المطلب الثاني: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية التركية.

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية التركية.

المبحث الثاني: دور مدارس الفكر الهوياتي التركية في صنع السياسة الخارجية

المطلب الأول: المدرسة المحافظة الكمالية

المطلب الثاني: المدرسة البراغماتية الأوزالية

المطلب الثالث: المدرسة العثمانية الجديدة

الفصل الثاني: مبادئ السياسة الخارجية التركية في عهد الرئيس طيب

رجب أردوغان

المبحث الأول: الدبلوماسية الناهضة التركية: النشأة والأدوات

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية الناهضة في عهد الرئيس أردوغان

المطلب الثاني: أدوات الدبلوماسية الناهضة في عهد الرئيس أردوغان

المطلب الثالث: الترجمة الأردنية للأردوغانية للنهوض

المبحث الثاني: العثمانية الجديدة والرؤية السياسية الخارجية التركية في

عهد الرئيس أردوغان

المطلب الأول: ملامح العثمانية الجديدة على الصعيد الإقليمي في

عهد الرئيس أردوغان

المطلب الثاني: ملامح العثمانية الجديدة على الصعيد الدولي في

عهد الرئيس أردوغان

الفصل الثالث: تفاعل السياسة الخارجية التركية مع التحولات الجيوسياسية

في الشرق الأوسط

المبحث الأول: المحفزات الدافعة لأداء سياسة خارجية تركية فاعلة

في الشرق الأوسط

المطلب الأول: البيئة الداخلية كمحفز لأداء سياسة خارجية فاعلة

المطلب الثاني: البيئة الإقليمية كمحفز لأداء سياسة خارجية تركية فاعلة

المطلب الثالث: البيئة الدولية كمحفز لأداء سياسة خارجية تركية فاعلة

المبحث الثاني: الشرق الأوسط، فضاء عمل للدبلوماسية الناهضة

المطلب الأول: العلاقات التركية المصرية

المطلب الثاني: العلاقات التركية والكيان الصهيوني

المطلب الثالث: العلاقات التركية السعودية

المبحث الثالث: مستقبل تأثير المدرسة العثمانية الجديدة في التوجهات

العامة للسياسة الخارجية التركية

المطلب الأول: مشهد الاستمرارية

المطلب الثاني: مشهد التغيير

المطلب الثالث: مشهد الاستمرارية والتغيير

الفصل الأول: السياسة الخارجية التركيبية والعامل الهوياتي: الأبعاد والمحددات.

الفصل الأول: السياسة الخارجية التركية والعامل الهوياتي: الأبعاد والمحددات.

المبحث الأول: صنع السياسة الخارجية التركية.

منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة عام 1923 وحتى الوقت الراهن، تعاقبت الحكومات على الدولة التركية، ولم تنحرف هذه الحكومات المتعاقبة عن القاعدة التي مفادها تغليب اعتبارات المصلحة الوطنية والأمن القومي باعتبارات أيديولوجية مختلفة حيث تخضع لتحويلات فلسفية وهوياتية، ويبدووا هذا التحول جليا من خلال استقراء جملة من المواقف والتوجهات التي طرأت على السياق العام للسياسة الخارجية التركية في القرن الحادي والعشرين.

وتعد التحركات التركية للعب دور في منطقة الشرق الأوسط، وسعيها لتصبح دولة مركزية في المنطقة، نابعة من سعيها لتحقيق أهدافها، وفي إطار سعي الدولة التركية لهته الأخيرة، اتبعت أدوات السياسة الخارجية المختلفة. لقد أكسبت الجغرافيا تركيا موقعا فريدا بين آسيا وأوروبا، وبين البحر الأسود والبحر المتوسط، لكن التاريخ والحضارة أكسبها أكثر من مجرد موقع جغرافي، لذلك تسعى تركيا لاستعمال ذلك باعتبارها وسط التفاعلات الحضارية بين الغرب والشرق، وبين الإسلام والمسيحية..

يعتبر أوغلو أن تركيا لا يمكن أن تبقى مجرد جسر بين الغرب والشرق، وبين أوروبا وآسيا، وبين الإسلام والمسيحية، بل لابد أن تكون مركزا لتمارس دورها المحوري، ومن هنا كانت مبادرات تركيا لتكون عنصرا فاعلا في السياسات الإقليمية والدولية، حيث أنه، وبحسب مفهوم السياسة الخارجية للدولة التركية، فإن تركيا معنية بكل ما يجري في محيطها، لأنه يؤثر فيها، ففي حين كان يرفع مصطفى كمال شعار عدم تدخل تركيا في المشكلات خارج الدولة، بل عدم التورط فيها تغيرت السياسة الخارجية التركية مع أحمد داوود أوغلو، كما سنرى ذلك بشكل مفصل من خلال دراستنا لهذا الموضوع. لذا، نرى أهمية البعد التاريخي والثقافي – الإسلامي التركي- الذي تحدث عنه أحمد داوود أوغلو، وكيف يتداخل الأمر مع المصالح الوطنية التركية باعتباره عنصر يساعد السياسة الخارجية التركية على تحقيق مبتغاها، كما أن مفهوم السياسة الخارجية التركية يركز عن عدم التخلي عن الهوية الوطنية وعن عمقها الجيو-ثقافي.

وبالتالي، تتسم السياسة الخارجية التركية بمقاربة مركبة، أساسها المصالح الوطنية، التي لا تخلو من البعد الثقافي، سواء بداية مع المدرسة المحافظة الكمالية، المدرسة البراغماتية الأوزالية، أو المدرسة العثمانية الجديدة.

الفصل الأول: السياسة الخارجية التركية والعامل الهوياتي: الأبعاد والمحددات.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية التركية

تاريخياً، كان لدى تركيا سياسة خارجية مرنة تتطلب التوازن بين الاهتمامات الداخلية والخارجية. في بداية الجمهورية، كان الهدف الرئيسي هو بناء دولة قوية داخلياً وتعزيز الاستقرار، مما دفع الحكومة إلى التركيز بشكل كبير على الشؤون الداخلية وتجاهل بعض الأمور الخارجية.

تشتمل سياسة تركيا الخارجية عند تأسيس الجمهورية على مبدأ "سلام في الداخل، وسلام في الخارج". وكان هذا التوجه يعكس فترة انعزال عن الشؤون الخارجية نظراً لأولوية التركيز على الشؤون الداخلية.

ومع تولي عصمت إينونو¹ الرئاسة، تغيرت هذه السياسة نحو مبدأ "الغرب أولاً ودائماً". وبدأت مرحلة الانفتاح الداخلي في تركيا تشجع التواصل مع العالم الخارجي، خاصة خلال فترة الحرب العالمية الثانية وما تلاها من سياسات تحالفات عسكرية وسياسية في عهد الحرب الباردة. تحولت الأولوية إلى التقارب مع الغرب، مما جعل تركيا تسعى للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وهذا كان مؤشراً للتحول الكبير في السياسة الخارجية التركية.

نظراً لأن السياسيين التركيين في العقود الماضية، أي قبل الحرب العالمية الثانية، كانوا يتجهون نحو الحداثة الغربية في الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، فقد كان التوجه نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى حلف الناتو هدفاً مهماً بالنسبة للزعماء التركيين. سواء كان ذلك في فترة حكم عدنان مندريس² في الخمسينات، حيث كانت سياسته تتبنى توجهات الغرب، أو في عهد سليمان ديميريل³ في الستينات.

لقيت السياسات التركية تجاه الغرب ترحيباً وتأييداً ودعمًا اقتصادياً وصناعياً وسياسياً من الولايات المتحدة والدول الأوروبية، نظراً لأهمية موقع تركيا الاستراتيجي في مواجهة حلف وارسو والاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية العسكرية. ومع ذلك، أدى انهيار الاتحاد السوفييتي وحلف وارسو إلى تغيير السياسة الخارجية التركية. فعلى الرغم من تمسك تركيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، إلا أنها لم تعد تحظى بنفس الترحيب والدعم الذي كانت تحظى به سابقاً لتقاربها مع الاتحاد الأوروبي أو لتحالفها

¹مصطفى عصمت إينونو ثاني رئيس لتركيا، ولد في إزمير بتاريخ 24 سبتمبر 1884م وتوفي في أنقرة 25 ديسمبر 1973م، هو الرئيس الثاني لجمهورية تركيا حيث تولى الرئاسة من 11 نوفمبر 1938م إلى 22 مارس 1950م، كما شغل منصب رئيس وزراء تركيا عدة مرات في الفترات التالية من 1923م إلى 1924م ومن 1925م إلى 1937م ومن 1961م إلى 1965م شكل خلالها عشر حكومات، كما شغل منصب وزير خارجية تركيا في الفترة من 1922م إلى 1924م، كما شغل منصب رئيس الأركان العامة في تركيا من 1920م إلى 1921م، كما أصبح زعيم حزب الشعب الجمهوري من 1938م إلى 1972م.

²علي عدنان إرتكين مندريس Ali Adnan Ertekin Menderes ولد في أيدين في عام 1899 - وتوفي في بورصة في 17 سبتمبر 1961. كان رئيساً لوزراء تركيا في الفترة ما بين 1950-1960 وهو سياسي تركي، ورجل دولة وحقوقي. وهو من مؤسسي حزب الديمقراطية رابع حزب معارض ينشأ بصفة قانونية في تركيا في عام 1946. وأول زعيم سياسي منتخب ديمقراطياً في تاريخ تركيا. أزيح عن السلطة بانقلاب عسكري عام 1960 نفذه الجيش التركي وألقي القبض عليه وأعدم شنقاً مع اثنين من أعضاء مجلس وزرائه في 17 سبتمبر 1961. وهو أول رئيس وزراء يعدم في تركيا.

³سامي سليمان غاندودو ديميريل Süleyman Demirel 15 نوفمبر 1924 - 17 يونيو 2015، رجل دولة تركي وقائد سياسي كان رئيس تركيا التاسع من عام 1993 إلى 2000. تولى سابقاً منصب رئيس وزراء تركيا خمس مرات بين عامي 1965 و1993. كان قائد حزب العدالة من 1964 إلى 1980 وزعيم حزب الطريق القويم من 1987 إلى 1993.

الفصل الأول: السياسة الخارجية التركية والعامل الهوياتي: الأبعاد والمحددات.

الاستراتيجي مع الولايات المتحدة. خاصة وأن الولايات المتحدة، منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، ارتكبت خطأً في تحديد العدو البديل، عندما اعتبرت الإسلام بديلاً للشيوعية.⁴

بالإضافة إلى ذلك، شجع بعض الساسة الأمريكيين مجموعة من المفكرين والمثقفين الأمريكيين على الترويج لأفكار مثل "نهاية التاريخ" و"صدام الحضارات"، واضعين في اعتبارهم الصراع مع الإسلام والمسلمين. هذا الأمر تسبب في إحراج العلاقات التركية الأمريكية، وأدى إلى تباعد في وجهات النظر بشأن تلك التصورات الأمريكية تجاه الإسلام والعالم الإسلامي. نتيجة لذلك، رفضت الحكومة التركية السماح بمرور الجيش الأمريكي عبر أراضيها خلال حرب الخليج الثانية عام 1991.

عندما تولت حكومة العدالة والتنمية السلطة في عام 2002، تبنت تركيا سياسة جديدة تتماشى مع الانفتاح والمصالحة الداخلية، تزامناً مع النمو الاقتصادي، خاصة من خلال توسيع دائرة الصادرات الاقتصادية إلى دول الجوار والعالم. وقد حدد أحمد داود أوغلو⁵ مفهوم "الدولة المركز" بناءً على النقاط التالية:

1. العمق الجغرافي

2. الاستمرارية التاريخية

3. التأثير الثقافي المتبادل

4. الترابط الاقتصادي المتبادل

أدت هذه السياسة الخارجية إلى تغيير النظرة إلى تركيا، التي كانت تُعتبر سابقاً دولة غير ودية وتعتمد على سياسة الحرب الباردة. حول حزب العدالة والتنمية هذه النظرة إلى شراكة استراتيجية، حيث ألغت تركيا تأشيرات الدخول لمواطني 68 دولة، مما يدل على رغبتها في الانفتاح على العالم. كذلك، عملت تركيا بجد لتحسين العلاقات مع الدول العربية عبر إلغاء التأشيرات لمواطنيها، وفيما يتعلق بالعلاقات مع الاتحاد الأوروبي، حقق حزب العدالة والتنمية تقدماً كبيراً في مساعي عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي وتسوية القضية قبرصية. تم ذلك من خلال اتصالات وزيارات مكثفة وفق رؤية سياسية عقلانية، مما أدى إلى تطوير علاقات إيجابية وزيادة حجم التجارة مع مختلف دول العالم.

⁴التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟، محمد زاهد جول، مركز نماء للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى، بيروت، 2016، ص 187

⁵أحمد داود أوغلو Ahmet Davutoğlu ولد في 26 فبراير 1959، سياسي تركي وخبير في العلاقات الدولية وسفير ورئيس وزراء تركيا والرئيس الثاني لحزب العدالة والتنمية سابقاً في الفترة ما بين 2014-2016 خلفاً لأردوغان، وقد خلفه بن علي يلدرم في رئاسة الحزب ورئاسة الحكومة. وعينه أردوغان وزيراً للخارجية في الحكومة الستين والواحدة والستين. وعمل مستشاراً في السياسة الخارجية لعبد الله غل وأردوغان في الفترة من عام 2003 إلى عام 2009. كان نائباً في البرلمان التركي عن قونية وعضواً في حزب العدالة والتنمية في الفترة بين 2011 و2015. استقال من منصب رئيس الوزراء في 22 مايو 2016.

الفصل الأول: السياسة الخارجية التركية والعامل الهوياتي: الأبعاد والمحددات.

من جهة أخرى، تلعب تركيا دوراً مهماً كعضو فاعل ومسؤول في المجتمع الدولي، حيث تسعى جاهدةً من خلال دورها الحيوي والاستراتيجي إلى تحقيق التوافق بين الغرب والشرق، والشمال والجنوب. هذا الدور يتماشى مع مكانتها القوية التي تسهم في تعزيز التقارب بين الثقافات المختلفة، وكذلك مع موقعها الجغرافي المتميز في قلب المنطقة الأفرو-آسيوية وارتباطاتها الوثيقة بهذه المنطقة⁶. يمكن أيضاً القول إن تأثير تركيا برز بوضوح من خلال علاقاتها المؤسسية المتنوعة، سواء كانت على شكل عضوية أو مراقبة أو تنسيق وشراكة مع العديد من المنظمات الإقليمية والدولية. هذا يعكس التزام تركيا بالاستمرار في اتباع سياسة خارجية بناءة ومسؤولة، تبتث الثقة وتخدم مصالحها الوطنية في عالم يشهد تطورات وأحداثاً متسارعة ومتشعبة. ونتيجة لذلك، ظهرت دوافع جديدة لتغيير استراتيجية التأثير الدولي لتركيا، لتعزيز دورها كقوة محورية على الساحة العالمية.

كما زاد اهتمام تركيا بالقارة الإفريقية، حيث يرى أحمد داود أوغلو أن سيتم قياس قوة دولة في هذا القرن بناء على ثقلها النوعي في ساحات التأثير الدولية، ولذلك يجب التأثير الاقتصادي والدبلوماسي في المناطق المختلفة ليس فقط داخل محيطها، فإن أرادت تركيا أن لا تبقى في ذيل الركب في هذه المنافسة، فيجب عليها أن تنتبه للمناطق التي لم تهتم بها بشكل كاف، وهذا يندرج ضمن تجديد روح السياسة الخارجية⁷.

المطلب الثاني: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية التركية

لفهم السياسة الخارجية التركية وتفصيلها، لا بد من الغوص في بنية نظامها السياسي وفهم الأطر القانونية والدستورية التي تحكم عمل مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية. تلعب هذه المؤسسات دوراً محورياً، مباشراً أو غير مباشر، في صياغة توجهات السياسة الخارجية. تشكل هذه المؤسسات رؤية صانعي القرار حول كيفية تحقيق المصالح الوطنية التركية، وتؤثر على كيفية إدارة العلاقات السياسية مع الدول الأخرى على المستويين الإقليمي والدولي. وتتغير هذه الرؤية بمرور الوقت تبعاً للتطورات الداخلية في تركيا.

دور المؤسسات الرسمية في صنع السياسة الخارجية التركية:

بطبيعة الحال، إن حركة أي دولة وسلوكها خارج حدودها السياسية بغية تحقيق هدف، أو أهداف سياسية خارجية، يعكسها أو يعبر عنها سلوك أشخاص تنتط بهم دستوريا وظيفة تمثيل هذه الدولة والتصرف باسمها من خلال المؤسسات السياسية الرسمية التي يكلفون بإدارتها، وهكذا يرتبط سلوك الدولة بسلوك صانعي القرار، مما يتطلب الإلمام بالخلفية الاجتماعية والمهنية، والخبرة السياسية والخصائص النفسية والسلوكية لصانعي القرارات، مع معرفة طبيعة النخبة السياسية، والمؤسسات الرسمية المعنية بصنع القرار في تركيا

⁶فيحي السيد عمر، القوة التركية الناعمة: مقومات الصعود في العلاقات الدولية، دار الأصول العلمية، الطبعة الأولى، 2019، ص 306
⁷ أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الثانية، 2011، ص 233.

الفصل الأول: السياسة الخارجية التركية والعامل الهوياتي: الأبعاد والمحددات.

هي السلطات التشريعية والتنفيذية القضائية، فضلا عن المؤسسة العسكرية التي تلعب دورا مهما في هذه العملية.⁸

السلطة التشريعية (المجلس الوطني التركي الكبير) :

كان المجلس الوطني التركي الكبير يتألف من 400 نائب، ثم زيد العدد إلى 450 نائبا بموجب التعديل الدستوري لعام 1987، وطراً عليه بعض التعديلات الأخرى إلى أن أصبح عدد النواب يومنا هذا 600 نائب، ومدة العضوية في المجلس خمس سنوات، وينعقد المجلس بحضور ما لا يقل عن ثلث عدد الأعضاء، وتتخذ قراراته بالأغلبية المطلقة للحاضرين، على أن لا تقل عن ربع عدد إجمالي الأعضاء مضافا إليه صوت واحد، ومناقشات المجلس علنية، وتنتشر في الجريدة الرسمية، وتبدأ الدورة الأولى للفصل التشريعي للمجلس كل عام في الأول من شهر سبتمبر، ويجوز دعوته للانعقاد بناء على طلب رئيس الجمهورية مثلما طلب الرئيس رجب طيب أردوغان في 14 ماي 2023، أو مجلس الوزراء، أو رئيس المجلس، أو طلب مكتوب من طرف خمس عدد الأعضاء. تتكون رئاسة المجلس الوطني التركي الكبير من رئيسه ووكلائه وأعضاء أمانة المجلس، والأعضاء الإداريين المنتخبين من بين أعضائه.

تشمل اختصاصات المجلس الوطني التركي الكبير اختصاصات متعلقة بالسياسة الخارجية التركية:

التصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وإعلان الحرب، وإقرار إرسال القوات المسلحة التركية إلى بلدان أجنبية، والسماح بتواجد الجيوش الأجنبية على الأراضي التركية.

السلطة التنفيذية:

مؤسسة الرئاسة: يعد رئيس الجمهورية ممثلا للدولة والضامن لتنفيذ الدستور وانتظام العمل في أجهزة الدولة، وتشمل مهام وصلاحيات رئيس الجمهورية بموجب الدستور ما يلي:

- دعوة المجلس الوطني التركي الكبير للانعقاد، وعند الضرورة.

- حق مطالبة المجلس الوطني بإعادة النظر في القوانين، والمطالبة بإجراء استفتاء عام بشأن قوانين تعديل الدستور.

- دعوة المحكمة الدستورية لإلغاء القوانين، أو القرارات الحكومية التي لها قوة القانون على أساس عدم دستوريته، وقد استخدم الرئيس الأسبق "كنعان أفرين" هذه الصلاحية عندما اعترض على قانون أصدره

⁸ فراس محمد إلياس، تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المديرية العثمانية الجديدة، الطبعة الأولى 2016، ص47، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن

الفصل الأول: السياسة الخارجية التركية والعامل الهوياتي: الأبعاد والمحددات.

المجلس الوطني التركي الكبير سمح فيه بارتداء الطالبات الجامعيات للحجاب، على أساس أن ذلك يتعارض مع مبادئ الكمالية التي كانت سائدة في ذلك الوقت عام 1989.⁹

مجلس الوزراء: يتكون مجلس الوزراء من رئيس الوزراء والوزراء، ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين رئيس الوزراء، ويقوم رئيس الوزراء باختيار الوزراء وعرض قائمة بأسمائهم على رئيس الجمهورية، وقد يطلب رئيس الجمهورية في بعض الأحيان إدخال بعض التغييرات على القائمة.

وتتمثل الوظيفة الأساسية لمجلس الوزراء في صنع السياستين الداخلية والخارجية، وضمان تنفيذها، وتطبيق القوانين، واقتراح مشروعات القوانين، إضافة إلى الاختصاصات التالية:

صنع السياسات الأمنية والخارجية للدولة، عن طريق إصدار قرارات لها قوة القانون بموجب تفويض من المجلس الوطني التركي الكبير.

لمجلس الوزراء السلطة التنظيمية في المجالات الاقتصادية والمالية، كاتخاذ قرارات في مجال السياسة التجارية الخارجية.

دور المؤسسات غير الرسمية في عملية صنع السياسة الخارجية التركية:

في تركيا، ورغم أن السياسات الكمالية في تقليد الأنموذج الغربي كانت تفترض ظهور قوى وفعاليات تمارس أنشطتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية خارج إطار المؤسسات الحكومية كالتي لدى الغرب، إلا أن قوة سلطة الدولة وهيمنتها وسيادة نظام الحزب الواحد حال دون ظهور هكذا مؤسسات، إلا أن بعد إقرار مبدأ التعددية الحزبية في تركيا، هو ما أدى إلى تعدد وتنوع في مؤسسات المجتمع المدني التي سيتاح لها لاحقاً القيام بأدوار مهمة من خلال المشاركة في عملية صنع السياسة الخارجية التركية، وخلال هذا المطلب سيتم دراسة دور المؤسسات غير الرسمية في عملية صنع السياسة الخارجية التركية:

الأحزاب السياسية: لارتباط النشاط السياسي للأحزاب بالحريات العامة، خاصة حرية الرأي والتعبير وحرية الاعتقاد السياسي، ازداد دور وتأثير الأحزاب في توجيه الرأي العام، فهو يضم مجموعة من الأفراد تجمعهم وحدة فكر وهدف يسعون لتحقيقه. ولطبيعة النظام السياسي أثر في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، والنظام البرلماني كما هو الحال في تركيا يعني المشاركة الواسعة، على عكس النظام السياسي الذي يعتمد

⁹ هنري باركي وغراهام فولر، المسألة الكردية في تركيا: انعطافة حاسمة وفرص ضائعة، مجلة شؤون الأوسط، العدد 65، بيروت، مركز الدراسات والبحوث والتوثيق، 1997.

الفصل الأول: السياسة الخارجية التركية والعامل الهوياتي: الأبعاد والمحددات.

على نظام الحزب الواحد، ولأحزاب وظائف تؤثر على صياغة السياسة الخارجية التركية، ويمكن ذكرها بالشكل التالي:¹⁰

وظيفة ذات طبيعة إعلامية، فهي تؤثر على الرأي العام، وتدفع المواطنين لتأييد قرار حكومي معين، أو الوقوف ضده إذ كان لا يتوافق مع مصالحهم.

تقوم الأحزاب بدور في التكوين السياسي من خلال أيديولوجيتها التي يؤمن بها الحزب، ويكون لهذه الأيديولوجيات أثر على القرار السياسي الخارجي عند وصول مرشحي هذه الأحزاب إلى السلطة.

تعتبر مسائل السياسة الخارجية من المسائل الأساسية في البرامج السياسية للأحزاب.

جماعات المصالح: عبارة عن مجموعة من الأفراد تربطهم مصلحة مشتركة تدفعهم للانتماء مع بعضهم لتحقيقها، وهم يدافعون عن سياسات معينة يجعلها تتفاعل مع صانع القرار السياسي الخارجي، ويحدد هذا التفاعل شكل السياسة الخارجية طبقاً لقوة وتأثير كل مجموعة، وتختلف جماعات المصالح عن الأحزاب السياسية في عدم سعيها للوصول إلى السلطة السياسية، لكنها تحاول التأثير في عملية السياسة الخارجية، وتتخذ جماعات المصالح ثلاثة أشكال هي¹¹:

جماعات المصالح غير المنظمة، وهي مجموعة أفراد يشتركون في مصلحة واحدة بحكم الانتماء، لكنها لا تعكس ذلك الانتماء في شكل تنظيمي، كما أنها لا تؤثر في عملية صنع القرار السياسي إلا بشكل سلبي، أي عندما تتعرض مصالحها للتهديد بشكل مباشر وصريح.

جماعات المصالح المؤسسية، وهي الجماعات التي ينتمي إليها أفرادها بحكم المهنة إلى تنظيم رسمي في الدولة، ويوحد هذه الجماعات الانتماء المهني والعمل في إطار مؤسسة محددة.

جماعات المصالح المنظمة، وهي جماعات منظمة بشكل خاص للتعبير عن مصالح أعضائها، وتتميز هذه الجماعات بوجود كيان تنظيمي، ونظم للاتصال الداخلي والخارجي، ومن أشكال هذه الجماعات تنظيمات رجال الأعمال ونقابات المحامين والعمال.

رجال الأعمال: تضم هذه الفئة أصحاب المشاريع المالية والصناعية والتجارية، بالإضافة إلى شركات المقاولات والإنشاءات والنقل، مثل مجموعة شركات "كوج"¹² "Koc" و"دوغوش". "dogus" يرتبط العديد من قادة الأحزاب السياسية التركية بعلاقات خاصة مع كبار رجال الأعمال الذين يقدمون الدعم المالي لتمويل الحملات الانتخابية لهذه الأحزاب. يؤثر رجال الأعمال الأتراك في علاقات تركيا مع البلدان العربية من

فراس محمد إلياس، مرجع سابق، ص 68¹⁰

محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط 2، القاهرة، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، ص 459¹¹

¹²رحمي كوتش: رئيس مجلس إدارة مجموعة كوتش، وهي واحدة من أكبر التكتلات الصناعية في تركيا. لمجموعة كوتش تأثير كبير في الاقتصاد التركي والعلاقات الاقتصادية الدولية لتركيا

الفصل الأول: السياسة الخارجية التركية والعامل الهوياتي: الأبعاد والمحددات.

خلال دعم العلاقات التجارية والاقتصادية، مما يتيح فرصًا اقتصادية لشركاتهم في مجالات التصدير والمقاولات والمشروعات المشتركة. في هذا السياق، يمكن ملاحظة زيادة عدد رجال الأعمال المصاحبين للوفود التركية الرسمية في زيارتها لعدد من البلدان العربية، بالإضافة إلى تحركاتهم لإقامة علاقات بين مؤسساتهم والمؤسسات النظرية في هذه البلدان. سابقًا، أعلن العديد من رجال الأعمال والصناعيين الأتراك عن تأييدهم لتوثيق العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار.¹³

السينما التركية: لقد أدركت تركيا في العقدين الأخيرين أهمية هذا البعد في الوصول إلى مكانة لائقة بها بين مختلف الدول، ليس على المستوى الرسمي فقط بل وعلى المستوى المدني، إذ أظهرت العديد من المؤسسات التركية المجتمعية ذات النشاطات المحلية والخارجية اهتمام كبيرًا بما ينتجه المجتمع التركي المحلي للترويج للبلاد وقيمها وثقافتها وتاريخها ومستقبلها، إذ تعتبر السينما التركية من أهم مصادر القوة الناعمة ومن أهم السبل لتصدير القيم والثقافة التركية، لذا ليس من الغريب أن تولي تركيا قدرًا كبيرًا من الاهتمام والدعم للأعمال الدرامية والسينمائية التي تقدمها حتى صارت في مقدمة الأعمال الأكثر شعبية عالميًا، وعلى المستوى العربي بشكل خاص، فقد وجد المشاهد العربي في هذه الأعمال متنفسًا مشروعًا عن أحلامه وطموحاته دون التخلي عن قيمه الدينية المحافظة، وبنمط حديث مبتكر يعتمد على التكنولوجيا ولغة العصر.¹⁴

عرفت السينما التركية ما يشبه الثورة على القديم والمتداول والمبتذل، ففي كل عام يتم طرح أعمال فنية جديدة ذات دلالة سياسية وقيمية واضحة، نستدل بذلك على بعض الأعمال السينمائية التركية التي تمرر من خلالها تركيا العدالة والتنمية خطاباتها الضمنية للعالم، تتمثل في: قيامة أرطغرل، مسلسل ردة فعل وكذلك فيلم KodAdi K.O.Z الذي يسوق فيه لسيناريو متخيل حول محاولة لاغتيال الرئيس رجب طيب أردوغان.

كذلك شكل تاريخ الدولة العثمانية والدين الإسلامي، مادة خصبة للتخييل وإعادة إنتاج الأمجاد السابقة، فالعمل الفني يعتبر أداة رئيسة من أدوات القوة الناعمة التركية، بحكم النجاح والانتشار اللامحدود في أرجاء الوطن العربي، بما أنه يعكس للشعوب العربية حزمة من الأفكار والعادات والتقاليد التي تتشابه في غالبها مع طبيعة المجتمع العربي.¹⁵

¹³ جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية-التركية، مجلة المستقبل العربي، العدد 277، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2018، ص125

¹⁴ جلال خشيب، السينما.. قوة ناعمة فاعلة في السياسة الخارجية التركية، تاريخ الإطلاع 23 جوان 2024، متاح على الرابط: goo.gl/Rh57Va

¹⁵ تالا حلاوة، المسلسلات التركية وفعالة الاختراق والتأثير في الوطن العربي، موقع جدلية، 26 يونيو 2013، تاريخ الإطلاع 23 جوان 2024، متاح على الرابط: goo.gl/K9mWxR

الفصل الأول: السياسة الخارجية التركية والعامل الهوياتي: الأبعاد والمحددات.

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية التركية

ترتكز الدراسة العلمية لظاهرة السياسة الخارجية أساساً على تحديد المتغيرات المؤثرة فيها وتقدير الوزن النسبي لكل متغير، بهدف الوصول إلى تعميمات يمكن استخدامها لتفسير السياسات الخارجية لمختلف الوحدات الدولية والتنبؤ بها. وتعتبر المحددات العوامل التي تؤثر على خيارات صانع القرار في السياسة الخارجية، وكذلك العوامل والظروف والإمكانات التي تساعد في تحقيق أهداف السياسة الخارجية. إذا توفرت هذه العوامل أو الظروف لدى الدولة، فإنها يمكن أن تسهل عملية تحقيق الأهداف وتمنحها مجالاً واسعاً للمناورة.

ومحددات السياسة الخارجية هي التي تشكل حدود حقيقية لسلوك الدولة في السياسة الخارجية، ويعتمد تأثير المحدد في السياسة الخارجية على مدى توفر عنصر الإدراك. فإذا تجاهل صاحب القرار أي محدد بسبب ضعف إدراكه له، أو نتيجة لوجود مشكلات اتصالية، فإن هذا المحدد لن يؤثر على عملية صنع القرار، وكنتيجة لذلك فإن تأثير المحدد يختلف باختلاف الفاعلين.

المحددات الداخلية:

لقد ظلت المحددات الرئيسية للسياسة الخارجية التركية، والتي تشمل ثقلها الديمغرافي، وموقعها الجيوسياسي والجيواستراتيجي، بالإضافة إلى قدراتها السياسية والعسكرية والاقتصادية، حاضرة باستمرار في عمليات صنع السياسة الخارجية التركية على المستويين الدولي والإقليمي. ومع ذلك، شهدت توجهات السياسة الخارجية التركية تحولات كبيرة أدت إلى ظهور محددات جديدة.

المحدد السياسي: اتسمت عملية صنع السياسة الخارجية التركية بتعدد الأبعاد المعتمد على ازدواجية التناقض، مما يعكس الطبيعة المتباينة للأوزان السياسية النسبية للقوى المشاركة في عملية صنع القرار. ارتبطت هذه الازدواجية بالتناقض نتيجة لتأثرها بعاملين اثنين هما:

العامل الأول: الطبيعة المزدوجة لعملية صنع السياسة الخارجية: حيث مثلت بيروقراطية الدولة الأتاتورية التي تسيطر عليها هواجس العلمانية، فضلاً عن وحدتها الداخلية وتماسكها الإقليمي الجانب الأول من آلة صنع القرار حامية العلمانية، كما نجد في الجانب الآخر النخب السياسية الحكومية التي تسيطر عليها الأبعاد السياسية والثقافية والدينية¹⁶، وهو ما جمل طبيعة التوازنات الهيكلية بين قوى صنع القرار تنعكس تلقائياً على توجهات السياسة الخارجية التركية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

العامل الثاني: التعقيد القائم على تعدد أبعاد صنع السياسة الخارجية التركية: لقد شكلت مسألة الهوية شعور دائم لدى النخب التركية الحاكمة بالتيه جراء عدم القدرة على حسم مسألة الهوية بالنسبة إلى الدولة القومية

¹⁶ بولنت أراس، التغيرات في التضاريس السياسية داخل تركيا وأثرها على السياسة الخارجية، مجلة شرق نامة، ص 97.

الفصل الأول: السياسة الخارجية التركية والعامل الهوياتي: الأبعاد والمحددات.

التركية، وتعدد الاتجاهات الفكرية حلو هوية تركيا وانتمائها الجغرافي، وبروز ظاهرة عدم قبول تركيا كواحدة من دول الشرق، أو كواحدة من دول الغرب، وهذا ما يعتبر مشكلة الانتماء الذي تعاني منه الجمهورية التركية، أو كما عبر عنه الخبير في الشؤون التركية محمد نور الدين بعنوانه كتابه: "الجمهورية الحائرة".

أثرت الإصلاحات التي نفذتها تركيا في إطار سعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتطبيق معايير كوبنهاجن على توجهات السياسة الخارجية التركية، من خلال تغيير موازين القوى الفاعلة في صناعة القرارات السياسية الخارجية. حيث ترجح ميزان القوى داخل النظام السياسي التركي لصالح السلطة المدنية على حساب الجيش. تزامن هذا التحول مع التغيير في السلطة السياسية بقدم حزب العدالة والتنمية، الذي يحمل رؤى جديدة لإعادة تعريف المصالح الأمنية والسياسية لتركيا.

لعل خير دليل على التحول في موازين قوى صانعي قرار السياسة الخارجية التركية هو التعديلات التي أجريت على الكتاب الأحمر في أكتوبر 2010، حيث تم إعادة تحديد التهديدات التي تواجه تركيا في المستقبل، حيث تم إدراج لأول مرة الكيان الصهيوني باعتبارها مصدر تهديد للاستقرار الإقليمي، كما سقط اسم إيران من قائمة الدول التي تشكل تهديدا صريحا لتركيا.

إن غلبة الطابع المدني على أعضاء مجلس الأمن القومي ساعد كثيرا في نجاح حملة التحول في السياسة الخارجية التركية التي قادها أحمد داوود أوغلو، ونخبة العدالة والتنمية، ويعتبر التحول الذي حدث في النظام السياسي التركي والذي نتج عنه تغيير في موازين القوى المشاركة في صناعة السياسة الخارجية التركية وساهم بشكل فعال في تغيير ملامح وتوجهات السياسة الخارجية التركية.

المحدد الاقتصادي: تُعدّ العوامل الاقتصادية ركيزة أساسية في صياغة السياسة الخارجية للدول، فعلى أساسها تُبنى إمكانيات تنفيذ تلك السياسات. فالموارد المتاحة تحدد قدرة الدولة على المضي قدماً في تحقيق أهدافها الخارجية، وتُشكّل نطاقاً للخيارات المتاحة أمامها. قد تُواجه الدول ذات الموارد المحدودة صعوبات في لعب دور بارز على الصعيد الدولي، بينما تُتيح الوفرة الاقتصادية للدول إمكانيات واسعة لاعتماد سياسة خارجية نشطة، دون أن يترتب على ذلك بالضرورة تبني دور الدولة الكبرى.

تتداخل العوامل الاقتصادية والأمنية بشكل وثيق في تشكيل السياسة الخارجية للدول، حيث تُستخدم الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية وأمنية، بينما تُصبح في أحيان أخرى أهدافاً اقتصادية تُحدد مسار السياسة الخارجية.

ففي كثير من الأحيان، تُبرر السياسات الخارجية على أساس الأمن القومي، بينما تكون مدفوعة في الواقع بمصالح اقتصادية، وعليه، يرتبط العامل الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بالعاملين الأمني والسياسي في تحديد السياسة الخارجية، ويصبح الفصل بينهما صعباً إن لم يكن مستحيلاً.

الفصل الأول: السياسة الخارجية التركية والعامل الهوياتي: الأبعاد والمحددات.

يُعدّ الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول عاملاً آخر هاماً في التأثير على السياسة الخارجية. فكلما تعمقت العلاقات الاقتصادية بين الدولتين، قل احتمال نشوب صراعات بينهما.

فعلى سبيل المثال، تتردد الدول في الدخول في خلافات قد تُجمّد أرصدتها الخارجية أو تُعرقل صادراتها. وكلما زادت استثمارات دولة ما في دولة أخرى، ازداد اهتمامها باستقرارها السياسي والاقتصادي، خوفاً من فقدان تلك الاستثمارات أو مصادرهما من المواد الخام والطاقة.

لذلك، تسعى الدول إلى حماية مصالحها الاقتصادية في الخارج من خلال أدوات خفية، مثل الدبلوماسية أو القوة الناعمة، وذلك لتجنب التدخل المباشر الذي قد يُثير ردود فعل عكسية.

وبشكل عام، تُحدد الحاجة إلى الموارد والاعتماد المتبادل على الآخرين علاقات الدول ببعضها البعض. وكلما زادت تبعية دولة ما للغير، قلّ مجال مناورتها في سياستها الخارجية.

إنّ الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي شهدته تركيا خلال السنوات الماضية قدّم أرضية صلبة للتحويلات التي طرأت على سياستها الخارجية. فقد أدرك صانعو القرار الأتراك أنّ التوازن بين التنمية على الصعيدين السياسي والاقتصادي قد مكّن بلادهم من اكتساب العديد من المزايا التي تُتيح لها اتباع سياسة خارجية نشطة والاضطلاع بدور فاعل ومؤثر في محيطها الإقليمي، بل وحتى في مناطق بعيدة مثل إفريقيا وآسيا.

شكلت سياسة "صفر مشاكل" مع الجيران، التي اتبعتها تركيا خلال فترة الاستقرار، ركيزة أساسية لتعزيز علاقاتها مع دول المنطقة. وقد ساهمت هذه السياسة في فتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي والتجاري مع دول الجوار، ممّا عزّز مكانة تركيا كلاعب إقليمي هام. كما مكّنها ذلك من التوسع في نطاق نفوذها السياسي والاضطلاع بدور الوساطة في حلّ النزاعات الإقليمية.

كما أعطى حزب العدالة والتنمية أهمية بالغة في برنامجه الانتخابي للجانب الاقتصادي، كما يظهر من اسمه الذي يحتوي على كلمة "التنمية"، مما يدل على أهمية قصوى توليها قيادة الحزب للتنمية الاقتصادية. وأكد الحزب أن العلاقات الاقتصادية يجب أن تتم بناءً على المصلحة الاقتصادية، وليس فقط بناءً على الخلفيات السياسية، خاصة فيما يتعلق بتوسيع الأسواق التصديرية وتلبية الحاجات الطاقوية. هذا النهج دفع تركيا لبناء علاقات مع دول كانت تحتفظ فقط بعلاقات محدودة معها في السابق.

المشروع الاقتصادي لحزب العدالة والتنمية يستند إلى الإصلاحات الشاملة التي أعلنها الرئيس تورغوت أوزال خلال فترة توليه منصب رئيس الوزراء، خاصة تلك المتعلقة بالجوانب الاقتصادية وعمليات الخصخصة. نتج عن ذلك ما يُعرف بـ "العثمانية الجديدة"، وهذا ساهم في نشوء طبقة من رجال الأعمال المتدينين يُعرفون بـ "البرجوازية المسلمة" أو "الرأسمالية المتوسطة". هؤلاء الرجال ينطبقون كاملاً قواعد الرأسمالية في أنشطتهم الاقتصادية، وفي الوقت نفسه يمارسون الصيام والصلاة ويؤدون الشعائر الدينية

الفصل الأول: السياسة الخارجية التركية والعامل الهوياتي: الأبعاد والمحددات.

بأكملها. ولم تكن هذه الطبقة تسعى فقط للثروة، بل أصبحت تسعى أيضاً إلى السلطة، وقد أثرت هذه الطبقة في السياسة الخارجية التركية التي رأت في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أسواقاً رائجة.

المحدد الجغرافي: المحددات الجغرافية تلعب دوراً أساسياً منذ القدم في تحديد السلوك الإنساني عموماً. تتميز بعض المناطق الغنية بالمنافسة، في حين تكون مناطق أخرى استراتيجية ومحل إغراء. وقد وصف بسمارك الجغرافياً بأنها العنصر الدائم في السياسة، مما يعني أنها العامل الرئيسي الذي يحد من قدرة الدولة بناءً على ما تمتلكه وما تفتقر إليه ضمن إقليمها من عوامل القوة أو الضعف.¹⁷

تتمتع الدول بقوة أكبر نتيجة لظروفها الجغرافية، فالدول تختلف من حيث الموارد، المساحة، الموقع... وتؤثر كل هذه العوامل على قوة الدولة وعلى الدور الذي تستطيع أن تلعبه على النسق الدولي، وعلى مجال مناورتها في السياسة الخارجية، ومدى استقلالية هذه السياسة نجد أن الموقع يؤثر في قوتها وسياستها المتبعة.

كما قدم بعض مفكري الجيوبوليتيك عدة نظريات حول آثار البيئة الجغرافية للدولة على سياستها الخارجية، فقد أوضح الكاتب البريطاني هالفورد ماكيندر أن العنصر الحاسم في القوة العالمية هو السيطرة على قلب القارة الأوراسية، وهذه السيطرة ستمكن الدولة من السيطرة على الجزيرة العالمية، والتي تمثل العالم القديم، وهذا ما يتيح السيطرة على كل العالم، وقد اعترض سبيكمان على ذلك موضحاً أن القوى الهامشية مثل اليابان وبريطانيا هي الأكثر تمكناً من السيطرة على قلب القارة الأوراسية. يرى أيضاً ألفريد ماهان أن زيادة القوة البحرية هي أفضل طريق لتوفير القوة والأمن للدولة، وهو ما ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا نظراً لأنها تطل على المحيط الأطلسي والهادي، بذلك نستطيع الاستخلاص أنه يوجد العديد من النظريات المتعلقة بجغرافية الدولة، بحيث أن كل دولة تنظر وتبني سياستها الخارجية بناءً على موقعها الجغرافي وما يليه من عوامل جغرافية أخرى.

كما نجد أن مسألة الحدود الجغرافية أحد أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية التركية بحيث أن تركيا تعتبر دولة واقعة بين الشرق والغرب، وكذلك مجاورة للعرب والكيان الصهيوني في نفس الوقت، مما يجعل حدودها الجغرافية عامل لا يمكن التغافل عنه بالنسبة للسياسة الخارجية التركية .

كذلك لعبت تركيا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى العشرية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة أدوار عديدة قائمة على موقعها الجغرافي أملت عليها الولايات المتحدة والغرب بصفة عامة، كما قد يدفع أوروبا إلى تفهم الحقيقة الجغرافية الحضارية لموقع تركيا ودورها في السياسات الأوروبية المستقبلية، لا أن تكون مجرد دولة هامشية ذات طابع إسلامي.

¹⁷ حسين حافظ وهيب، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية: دراسة في العاملين الجغرافي والبشري، دراسات دولية، العدد 44، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

الفصل الأول: السياسة الخارجية التركية والعامل الهوياتي: الأبعاد والمحددات.

المحدد الأمني: توجهت الرؤى الجديدة لحزب العدالة والتنمية نحو الجانب الأمني وأثرت على السياسة الخارجية بطرق مختلفة عن الفترات السابقة، حيث باتت تعتمد على القوة الناعمة واستخدام الوسائل الناعمة في سياستها الخارجية. بعد توليه وزارة الخارجية، أكد أوغلو أن الأمن الوطني التركي يبدأ من خارج حدود الدولة، مما يعني أن تركيا لن تقف عند حدودها في مواجهة التحديات الأمنية، بل يجب عليها تبني سياسة "الجبهة المتقدمة"، والتحرك إلى الأمام في مناطق محيطة بها لتعزيز أمنها.

وتأسست فكرة أوغلو على أن دول المنطقة باتت أشبه بالبيوت الخشبية، إذ شب حريق في أحدها، فإنه حتما سيمتد إلى باقي البيوت¹⁸، وتبنى هذه الرؤية على مفهوم الأمن المشترك، الذي يقوم على أساس وجود مصلحة مشتركة لدول الإقليم في تجنب النزاعات والحروب، وخلق جو مستقر وآمن، فاستراتيجية الأمن المشتركة التي تبناها حزب العدالة والتنمية لا تعني التخلي عن القدرات الدفاعية، بل تميل إلى تبني مقارب الأمن التنسيقي، أي إن مقترحات تركيا بشأن الأمن المشترك لا تتعارض على الإطلاق مع حرية التحرك المنفرد التركي من أجل تحقيق أمنها.¹⁹

المحدد التاريخي والثقافي: يعد العامل التاريخي والثقافي أبرز المحددات الجديدة التي تؤثر في السياسة الخارجية التركية، والتي أدت إلى إحداث تحولات في مسارها وتوجهاتها، وقد ساعدها ذلك على تفعيل دورها الإقليمي، فمع وصول أردوغان للحكم عام 2002، برز خطاب إسلامي أثر في الرأي العام في تركيا في اتجاه اعتناق فكرة "عالم مسلم" موحد سياسيا. وفي هذا السياق لقيت السياسة الخارجية التركية ترحيبا على الصعيدين الداخلي والخارجي.

من هذا المنطلق يظهر تأثير الأبعاد التاريخية والثقافية في توجه تركيا مع البلدان المسلمة نحو توثيق العلاقات بينهم، على الرغم من الاختلاف في التوجهات الإقليمية والدولية بينهما، وهذا ما يستلزم إعادة قراءة العلاقات التركية مع الدول المسلمة من منظور تاريخي وثقافي. فالإرث الذي خلفه العهد العثماني أفرز قواسم مشتركة تجمع أكثر مما تفرق. على هذا الأساس، اعتمدت تركيا سياسة خارجية مبنية على المقاربة التصالحية مع الدول العربية والإسلامية، حيث نجدها تسعى لتطوير علاقاتها بهذه الدول وفقا للمحدد التاريخي والثقافي الذي بنيت عليه نظرية العمق الاستراتيجي التي صاغ أطروحتها وزير الخارجية السابق أحمد داوود أوغلو، من أجل تأسيس عهد جديد يتمثل بعودة تركيا إلى حضن الأمة الإسلامية بعد غياب دام عقودا من الزمن. في هذا الصدد ساهم التقارب المذهبي والديني الذي تتميز به الدول العربية المسلمة في أغلبيتها بسبب الانتماء إلى المذهب السني، فقد ساهم ذلك التقارب في بناء تحالف صلب بين الدولة العثمانية والدول المسلمة، وهو يعد الأرضية التي بنيت عليها علاقات استراتيجية ذات عمق تاريخي.

¹⁸ علي جلال معوض، العثمانية الجديدة؟ الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط، سلسلة قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، أكتوبر 2009، ص 23-24.

¹⁹ علي جلال معوض، نفس المرجع، ص 46-47.

الفصل الأول: السياسة الخارجية التركية والعامل الهوياتي: الأبعاد والمحددات.

إلى جانب ذلك، يجري الترويج للثقافة العثمانية وفق قوالب جديدة تواكب العصر، وهذا ما يظهر في تنامي القوة التركية الناعمة المتمثلة برواج الألبسة والدراما التركية والتشهير لإمكاناتها السياحية، وهي عوامل زادت من التعلق الثقافي بالهوية التركية بالنسبة للدول المسلمة. كما أثر تقليص الطابع العلماني في توجهات الجمهورية التركية على المستويين الداخلي والخارجي، تأثيراً إيجابياً في علاقاتها مع نظرائها الدول المسلمة، وفي هذا السياق نجد أن النسق العقائدي لرجب طيب أردوغان أدى إلى إحداق تأثير مهم في صوغ توجهات السياسة الخارجية التركية. فعقيدة أردوغان التي تقوم على التعليم الديني، والتاريخ التركي، والتاريخ الإنساني العام، أنتجت عنه قناعة تتمثل بأن الصراع ليس سمة أساسية للسياسة في كل مستوياتها.²⁰

وبالنظر إلى أن أردوغان، استطاع صوغ تركيا بحسب التوجه الذي يؤمن به تماماً، كما استطاع أتاتورك أن يصوغها علمانياً وغربياً، فقد كان تحقيق الانسجام بين التوجهات المتعددة لسياسة تركيا نحو أوروبا ونحو الشرق أولوية بالنسبة إلى عملية تكيف هندية سياستها الخارجية وإعادتها، وفق رؤية جديدة قائمة على ضرورة تعدد أبعاد السياسة الخارجية التركية، على نحو يتفق مع طبيعة تركيا بوصفها دولة ذات عمق استراتيجي، من خلال تعدد الدوائر الإقليمية التي تنتمي إليها، وذلك بالجمع بين المحددات والمعايير التي سبق ذكرها.

المحددات الخارجية:

إن استقرار المحددات الخارجية أي دولة يعكس استقرارها الداخلي فهي تمثل البيئة الدولية والبيئة الإقليمية والتي تحدد علاقة الدولة بجوارها أو بدول أخرى، فاستقرار تركيا الداخلي ساعدها كثيراً في اكتساب العلاقات الخارجية.

لقد انتهج حزب العدالة والتنمية في تركيا سياسة خارجية جديدة قوامها الحفاظ على التعاون مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي، من موقع القوة الإقليمية الصاعدة التي تريد أن تحافظ على قدر من الاستقلالية والمسافة مع الغرب، وإعادة وضع تركيا في مشهد جغرافي أوسع، أي العودة إلى العالمين العربي والإسلامي، فيما كانت الدولة العلمانية التي تملك روابط قوية مع أوروبا، والمشاركة الأساسية في حلف الشمال الأطلسي، والمنتقلة منذ نهاية الحرب الباردة من الهامش إلى الواجهة في ما يتعلق بالأمن في المنطقة الأوراسية، تطمح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. سعي أردوغان في السياسة الخارجية لإيجاد الدعم نحو قبول تركيا في عضوية الاتحاد الأوروبي وكذلك تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة وأوروبا، وكذلك أن تؤدي دوراً إقليمياً في جنوب شرق القارة الآسيوية، بالإضافة إلى الشرق الأوسط والقوقاز، باعتبار الأزمة الهوياتية التي مرت بها الجمهورية التركية منذ تأسيسها عام 1923 على يد مصطفى كمال أتاتورك، حيث تعد الهوية من أهم العوامل الحاكمة في رسم السياسة الخارجية للدول،

²⁰ نعيم شلغوم، المحددات المؤثرة في توجيه سياسة تركيا الخارجية نحو توطيد علاقاتها بالجزائر: دراسة في المنطلقات والتوجهات، مجلة سياسات عربية، نوفمبر 2015، ص13.

الفصل الأول: السياسة الخارجية التركية والعامل الهوياتي: الأبعاد والمحددات.

خاصة أن مدركاتها غير قابلة للقياس، فهي تختلف من حزب لحزب آخر. عليه، لم تستطع تركيا كبلد علماني بشكل محض، أن تشكل جسرا بين العالم الغربي والعالم الإسلامي، إلا بالعودة إلى هويته الأصلية التي تصله ثقافيا وتاريخيا مع العالم الإسلامي، مع إقامة علاقات مع الدول الغربية بمدنية السلطة والتعددية الدينية والفكرية والسياسية ضمن السياق الاقتصادي والسياسي.

التحول النوعي في السياسة الخارجية التركية، يكمن في استطاعة حزب العدالة والتنمية أن يدرك بشكل متميز الهوية الوطنية لتركيا، من حيث هي أوروبية وشرق أوسطية أيضا، وأن يبيلور الأسس الجديدة للسياسة الخارجية التركية، التي تستند على أن تركيا دولة مركزية نظرا إلى موقعها الجغرافي حسب قول أوغلو.²¹

من هنا، شكلت المقاربة الجديدة للسياسة الخارجية التركية خروجها عن الإطار القديم المألوف ومن الحرب الباردة، الذي تسود فيه سياسة خارجية منغلقة، فتركيا تتصرف من خلال هذه المقاربة على أساس فهم لحقائق ما بعد الحرب الباردة وفهم أدق لهويتها الوطنية التي تحركها في النسق الإقليمي حيث تسعى جاهدة إلى تطبيق هدفها صفر مشاكل مع دول المنطقة.

يمكن القول أن تركيا اعتمدت على سياسة خارجية مبنية على التوفيق بين ماضيها التاريخي والمقتضيات البراغماتية، ويظهر ذلك بسعيها لاستعادة "مجد الدولة العثمانية" في الدول العربية، من خلال استحضار التاريخ العثماني في المنطقة، في نفس الوقت، العمل ضمن إطار تعاوني تحكمه أسس حديقة مبنية على قواعد التكامل الاقتصادي والتبادل التجاري الحر مع الدول الغربية جنبا إلى جنب مع دول العالم الإسلامي. ومنذ تولي رجب طيب أردوغان الحكم، نجد أن تركيا أصبحت تحذى بنفوذ إقليمي متنام. ومن العوامل المساهمة في تعزيز هذا النفوذ الروابط التاريخية والإمكانات الطبيعية والاقتصادية والعسكرية القوية. ولعل تغير المجرى الثقافي الهوياتي في هرم السلطة التركية أدى إلى توثيق العلاقات مع العرب، حيث يوجد شعور سائد فيما يخص العثمانية الجديدة أن لطالما مارست الدولة العثمانية وصاية تجاه العديد من الأقطار العربية.

في عام 2013، كتب مركز "خدمة أبحاث الكونغرس"، أن اعتماد الولايات المتحدة على التحالف بينها وبين تركيا من شأنه أن يزيد عندا تخرج قواتها من العراق ومناطق القتال الأخرى، ومع العديد من التحديات التي تواجه الأمن القومي للولايات المتحدة والآتية من الشرق الأوسط الكبير، يمكن القول إن تركيا حليف أكثر أهمية للولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحاضر منها خلال الحرب الباردة. إن موقع تركيا بالقرب من العديد من مناطق النزاع العالمية يجعل استمرار توفر أراضيها لتمرکز ونقل الأسلحة والبضائع والأفراد المهمين، ذا قيمة بالنسبة للولايات المتحدة وحلف الشمال الأطلسي".²²

²¹ أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الدوحة: مركز الجويبة للدراسات، 2010، ص255.

²² Jim Zanotti, Turkey : Background and U.S Rrelations, Congressional Research Service Report for Congress, 23 April 2013, p.13

الفصل الأول: السياسة الخارجية التركية والعامل الهوياتي: الأبعاد والمحددات.

عندما سئل داود أوغلو في مقابلة لوصف العلاقات بين أردوغان وأوباما، أجاب: " إن التطورات في منطقتنا واخرجها تحتاج إلى تشاور وثيق وتنسيق مع حلفائنا وشركائنا. بهذا التفاهم يعقد أردوغان مشاورات منتظمة مع الرئيس أوباما حول القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك"²³

المبحث الثاني: دور مدارس الفكر الهوياتي التركية في صنع السياسة الخارجية

المنتبع للسياسة الخارجية التركية يرى أن هناك ثلاث مدارس سياسية حكمت التوجهات العامة لهذه السياسة، فالمدرسة المحافظة الكمالية التي وضعها مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك والذي أكد بالمحافظة على المبادئ الأساسية التي قامت عليها الجمهورية التركية الحديثة والتي شملت كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالطبع الخارجية أيضا، وبحلول عقد التسعينات من القرن العشرين مع وصول تورغوت أوزال إلى السلطة، حصل هناك تغيير في التوجهات السياسية التركية، إذ سيطر الطابع البراغماتي على السياسة الخارجية التركية والذي تمثل بانتهاج سياسة خارجية اقتصادية منفتحة على العالم الخارجي، وفي مطلع القرن الحادي والعشرين حصل تغيير آخر تمثل بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 حاملا معه رؤية جديدة لسياسة خارجية تركية أكثر انفتاحا وواقعية تتجاوز القيود التقليدية التي لطالما مثلت قيود أمام الحركة الخارجية الفاعلة، إلى الحد الذي وصفه البعض بولوج السياسة الخارجية التركية بالعثمانية الجديدة.

أولا-المدرسة المحافظة الكمالية:

عندما تحصل مصطفى كمال أتاتورك سدة الحكم في تركيا عام 1923، شرع إلى التخلص من الإرث العثماني بكل توجهاته الإيديولوجية، وفي مقدمتها الجامعة الإسلامية.²⁴ وهي الفكرة التي تتمثل بإعلان شأن رابطة الدين كمقوم أساسي لهويات الشعوب والأمم، بحيث تحجب ما عداها من روابط وثقافات، فقد دشّن العثمانيون دولتهم كدولة للمسلمين ودار للإسلام، وعلى نحو متصل كان من الطبيعي أن تكون السياسة الخارجية للدولة العثمانية ذات طابع انفتاحي على الشؤون الدولية، إذ خاضت حروب توسعية ودفاعية عديدة، كما أسهمت بفاعلية في العديد من التحالفات والمؤتمرات الدولية، وسيطرت على مساحات شاسعة في قارات العالم الثلاث القديمة.

على النقيض من ذلك، راح مصطفى كمال أتاتورك يؤسس الجمهورية التركية الحديثة التي قامت على أنقاض الدولة العثمانية بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، فقد سعى إلى الخلاص من الموروث العثماني الإيديولوجي، وبالتالي نبذ الإسلام كمقوم لهوية الدولة ومنطلق عقائدي لسياساتها الداخلية والخارجية على حد سواء، واعتبر أن الثقافة العثمانية هي سبب التخلف الذي مرت بها تركيا، وأنه لا يمكن تحقيق التمدن إلا

²³Albright, Obama names Turkey's Erdogan among top five international friends, Today's Zaman, 20 January 2012

²⁴لونيسين، حلف الشمال الأطلسي والدفاع عن الغرب، ترجمة: محمد طلعت حسن، القاهرة، المكتبة الانجلو مصرية، 1978، ص76

الفصل الأول: السياسة الخارجية التركية والعامل الهوياتي: الأبعاد والمحددات.

بتخليص الجمهورية التركية من التراث العثماني الإسلامي، وبناء على ذلك انتهجت تركيا في عشرينات القرن الماضي وثلاثينياته سياسة راديكالية تهدف إلى إزالة الصبغة الإسلامية عنها.²⁵

عليه، أضحت العلمانية هي الدعامة الأساسية للكمالية، إذ اعتمد أتاتورك نهجا علمانيا بحث، فألغى السلطة العثمانية وعزل الخليفة وشطب الأحرف العربية، واعتبر الدين رمزا للنظام القديم ومعارضة الجمهورية.²⁶

لقد كان جوهر الأتاتوركية هو توجيه تركيا بشدة نحو أوروبا، بغية تحويلها إلى دولة متقدمة، لذلك فإن سيادة المبادئ الأتاتوركية لأكثر من نصف قرن أدى إلى تجاهل الشرق الأوسط، واعتبار الارتباط التاريخي بها أمرا مؤسفا شهده التاريخ التركي.

إن أول تعبير عن توجه السياسة الخارجية التركية في طابعها الكمالي إلى الشرق الأوسط، تمثل غي اعترافهم بالكيان الصهيوني وإقامة علاقات دبلوماسية معها عام 1949، لتصبح أول دولة إسلامية تعترف بها، واستمرار لسياسة التوجه نحو الغرب، أقدمت تركيا على الانضمام لحلف الشمال الأطلسي عام 1952، إذ أضحت تركيا بذلك حارس الغرب على الجناح الجنوبي لأوروبا في مواجهة الاتحاد السوفييتي السابق، واعتبر الساسة الأتراك إن عضوية بلادهم في حلف الشمال الأطلسي دلالة على هويتها الأوروبية.

واستمرت السياسة الخارجية التركية بمعاملة السياسات الأوروبية والأمريكية في قضايا ومناسبات كثيرة، وفي الجملة ظل التوجه الغربي بوصفه العمود الفقري للسياسة الخارجية التركية، يحظى بأقوى درجات التأييد لدة نخب الجيش ورجال الأعمال والأحزاب السياسية ورجال الصحافة والإعلام، ولقد لعبت المؤسسة العسكرية التي هيمن عليها تقليديا أكثر المتمسكين بالمبادئ الكمالية دورا بارزا في الحفاظ على الأسس العلمانية للسياسة الخارجية التركية، إذ منحت معظم الدساتير التركية سلطات واسعة للمؤسسة العسكرية التركية في الشؤون الخارجية.²⁷ وارتباطا بهذا التوجه الكمالي، ظلت تركيا لعقود عدة تمثل الخليف الرئيس لكل من الولايات المتحدة وأوروبا، إذ أصبحت منذ بدء الحرب الباردة جزء رئيسا من سياسة الاحتواء الأمريكية الموجه ضد الاتحاد السوفييتي السابق.

السياسة الخارجية التركية واستنادا إلى المبادئ الكمالية قامت بصفة عامة بالابتعاد عن الدائرة العربية والإسلامية والانحياز للغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، كما نستطيع تلخيص المبادئ الكمالية التي قامت عليها الجمهورية التركية في بعض نقاط:

- إعلاء شأن العلمانية كبديل إيديولوجي للإسلام، فيما يتعلق بتنظيم وبناء الدولة التركية الحديثة.

- التخلص من الصبغة الإسلامية الموروثة والاتجاه صوب التغريب والتحديث.

²⁵ أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص 198

²⁶ أحمد صدقي الدجاني، روى مستقبلية عربية للثمانينات، عمان، دار الجليل للنشر، 1983، ص 43

²⁷ أحمد نذري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1975، ص 102

الفصل الأول: السياسة الخارجية التركية والعامل الهوياتي: الأبعاد والمحددات.

- اعتماد القومية التركية مقوما لهوية الشعب التركي كبديل عن السند الإسلامي التقليدي الذي اعتمده العثمانيون.

- فصل تركيا عن محيطها الإسلامي والتأكيد على كونها دولة أوروبية حضارة وجغرافية.

- تأكيد سيطرة المفاهيم الكمالية على التوجهات الرئيسية للسياسة الخارجية التركية.

ثانيا. المدرسة البراغمتية الأوزالية:

تبدأ هذه المرحلة مع اعتلاء الرئيس التركي الأسبق تورغوت أوزال السلطة في تركيا عام 1989 ، إذ شهدت هذه الفترة سقوط جدار برلين الذي يمثل نهاية الحرب الباردة التي استمرت قرابة نصف قرن من الزمان، وقد سعى أوزال إلى الاستفادة من الظروف الدولية الجديدة والفرص المصاحبة لتقلص حدة الصراع الدولي في إضفاء توجهه البراغمتي على مسار السياسة الخارجية التركية. هذا التوجه الذي عبر عنه في مناسبات عدة باقتناعه أن على تركيا الوضع جانبا سياساتها السلبية والمتردة السابقة وأن تدخل في سياسة خارجية نشطة . وارتباطا بهذا التوجه الجديد دخلت منطقة الشرق الأوسط ومنذ بداية عقد التسعينات من القرن العشرين في مجال اهتمام الساسة الأتراك مدفوعين غي ذلك اعتبارات جيوسياسية، غير أن أوزال واجه صعوبات كبيرة من أجل أن يؤسس لسياسة خارجية تعكس رؤيته السياسية، إذ عارضت الجمعية الوطنية التركية منحه سلطات واسعة حينما طلب قيام تركيا بدور رئيس في التحالف الدولي الذي قاده الولايات المتحدة ضد العراق عام 1991، إلا أنه على الرغم من ذلك قام بإغلاق خط الأنابيب الناقل للنفط العراقي عبر الأراضي التركية، كما سمح لطائرات التحالف الدولي بشن غارات عسكرية انطلاقا من قاعدة أنجريك التركية وحشد القوات العسكرية على طول الحدود العراقية. وهي الإجراءات التي لقيت معارضة شديدة من قبل بعض أفراد النخبة الكمالية التقليدية، ومهما يكن من أمر، فإنه يمكن القول بأن عقد التسعينات كان يمثل بالنسبة للسياسة الخارجية التركية عقد الكيان الصهيوني، ذلك بأن هذا العقد شهد تقاربا دبلوماسيا وتعاونيا عسكريا غير مسبقين بين تركيا والكيان الصهيوني، في ذات الوقت الذي شهد تصاعد أجواء التوتر العسكري مع سوريا والإيديولوجي مع إيران، وبدأت تركيا خلال العقد الأخير من القرن العشرين وكأنها على استعداد لاستخدام القوة العسكرية كأداة من أدوات السياسة الخارجية دفاعا عن مصالحها القومية.

الاعتبارات البراغمتية التي كانت تركيا تسعى لتحقيقها من الممكن تلخيص أهدافها في بعض النقاط:

الحصول على تأييد أمريكي من خلال المساعي الحميدة للكيان الصهيوني في مواجهة اللوبيين اليوناني والأرمني في الكونغرس الأمريكي .

تأكيد التوجه الغربي لتركيا أعقاب رفض الاتحاد الأوروبي لمحاولاتها الحصول على عضويته، وبالتالي أراد الأتراك أن يدعموا أوراق اعتماد بلادهم ومؤهلاتها العلمانية كدولة أوروبية.

التصدي للدعم الإقليمي للجماعات الإسلامية وحزب العمال الكردستاني.

الفصل الأول: السياسة الخارجية التركية والعامل الهوياتي: الأبعاد والمحددات.

على الرغم من أن العقد الأخير من القرن العشرين شهد وصول أحزاب إسلامية حاولت أن تؤسس لسياسة خارجية جديدة، إلا أن الطابع الأوزالي ظل مسيطرا على توجهات السياسة الخارجية التركية، فقد واجهت أغلي تلك الأحزاب مصير الحل أو منعهم من ممارسة الحياة السياسية بسبب الضغوط التي كانت تمارسها المؤسسة العسكرية، انطلاقا من الحفاظ على علمانية الدولة، ولعل الظروف السياسية التي مرت بها تركيا بعد فوز حزب الرفاه ذو التوجه الإسلامي هي خير مثال على ذلك. وإقصاء هذا الحزب من السلطة خير دلي على الصراع الهوياتي بين التيار العلماني والإسلامي في تركيا، مع أن هذه الظروف مهدت الأرضية الخصبة لتشكيل حزب سياسي جديد ذو توجه إسلامي وهو حزب العدالة والتنمية على يد رجب طيب أردوغان و عبد الله غول، والذي لم يمضي فترة وجيزة على تأسيسه حتى اعتلى سدة الحكم في تركيا عام 2002، لتدخل السياسة الخارجية التركية مرحلة جديدة سميت بالعثمانية الجديدة.

ثالثا -المدرسة العثمانية الجديدة:

لقد انتهج حزب العدالة والتنمية في تركيا سياسة خارجية جديدة قوامها الحفاظ على التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي، من موقع القوة الإقليمية الصاعدة التي تريد أن تحافظ على قدر من الاستقلالية والمسافة مع الغرب، وفي الوقت ذاته تعميق الفجوة مع الكيان الصهيوني في سياق مسار تصادمي صعدهت إليه الدولتان التركية والالكيان الصهيونية، وإعادة وضع تركيا في مشهد جغرافي أوسع، أي العودة إلى العالمين العربي والإسلامي، يمكن ملاحظته منذ بداية القرن الحادي والعشرين، حتى صار الحديث عن تصاعد الدور الإقليمي لتركيا، وانبعث ما يمكن تسميته بالعثمانية الجديدة في الأوساط الأكاديمية .

يقوم هذا المنظور التركي الجديد للسياسة الخارجية التركية بصورة أساسية على مبدأ العمق الاستراتيجي، الذي سبق وذكرناه في موضع سابق، وتقوم هذه الرؤية التركية الجديدة على:

إعادة صياغة الهوية الوطنية التركية:

كانت تركيا الدولة العلمانية التي تملك روابط قوية مع أوروبا، والمشاركة الأساسية في حلف الشمال الأطلسي، والمنقلة منذ نهاية الحرب الباردة من الهامش إلى المركز والواجهة في موضوع الأمن في المنطقة الأوراسية، تطمح إلى أن تصبح عضوا الاتحاد الأوروبي، وأن تؤدي دورا إقليميا في جنوب شرق آسيا، والشرق الأوسط والقوقاز، بيد أن تركيا تعاني من أزمة في هويتها الوطنية، التي لم تكن محل إجماع في البلاد منذ إعلان الجمهورية التركية الحديثة ولا شك أن تطبيق الشعارات العلمانية لفترة زمنية طويلة في تركيا هو الذي أوجد حالة من الاغتراب الثقافي وخلق أزمة هوية شعرت بها مختلف الفئات الاجتماعية، خصوصا الطبقات الوسطى والكادحة، وهو عامل ساعد على توليد آليات ضغط شعبي للمطالبة بتوسيع نطاق الحريات الدينية والسماح لها بممارسة الشرائع الإسلامية، ولا جدال في أن وجود هذه الحال المجتمعية

الفصل الأول: السياسة الخارجية التركية والعامل الهوياتي: الأبعاد والمحددات.

الرافضة للتغريب والراغبة فب استعادة هويتها الثقافية والدينية مهد فيما بعد لقيام أحزاب سياسية ذات مرجعية إسلامية.

مركزية الدولة التركية:

التحول النوعي في السياسة الخارجية التركية، يكمن في استطاعة حزب العدالة والتنمية أن يدرك بشكل متميز الهوية الوطنية لتركيا، من حيث هي أوروبية وشرق أوسطية أيضاً، وأن يبيلور الأسس الجديدة للسياسة الخارجية التركية، التي تستند على عدة ركائز سياسية مثل التحالفات الدولية والموقع الجغرافي، بالإضافة إلى الروابط التاريخية لتركيا في محيطها الإقليمي والدولي، ودورها في رسم السياسة الإقليمية التركية.

كما يرجع أو غلو كون تركيا "دولة مركزية" إلى موقعها الجغرافي بحيث أنها تحتفظ بالموقع الأفضل فيما يتعلق بكونها دولة أوروبية وآسيوية في الوقت عينه، كما أنها قريبة أيضاً من إفريقيا عبر البحر الأبيض المتوسط، ووفقاً لهذا المنظور بلور حزب العدالة والتنمية الأسس الجديدة للسياسة الخارجية التركية الموجهة لكل منطقة مع التكامل بين أبعادها، وتقوم هذه الأسس على ضرورة تعدد أبعاد السياسة الخارجية التركية بما يتفق وطبيعة تركيا كدولة ذات عمق استراتيجي مستمد من وقوعها في قلب العالم.

من هنا، شكلت المقاربة الجديدة للسياسة الخارجية الجديدة التركية خروجاً عن الإطار القديم المؤلف زمن الحرب الباردة الذي تسود فيه سياسة خارجية منغلقة، فتركيا، وللمرة الأولى تتصرف من خلال سيكولوجيا وفهم وثقة تعكس حقائق مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

خلاصة الفصل الأول:

يتناول هذا الفصل تحليلاً معمقاً للسياسة الخارجية التركية من حيث بنيتها ومحدداتها والعوامل الهوياتية المؤثرة فيها. يبدأ الفصل بتوضيح مفهوم السياسة الخارجية التركية بوصفها الأداة التي تعبر من خلالها الدولة عن مصالحها القومية وتوجهاتها الإقليمية والدولية، وهي تتشكل نتيجة تفاعل معقد بين المتغيرات الداخلية والخارجية. بعد ذلك، يُستعرض الدور المحوري لمؤسسات صنع القرار، وعلى رأسها مؤسسة الرئاسة ووزارة الخارجية، فضلاً عن التأثير المتزايد للمؤسسة العسكرية والمخابرات في توجيه السياسات الخارجية، خاصة في القضايا الأمنية والاستراتيجية.

يسلط الفصل الضوء على المحددات المتعددة للسياسة الخارجية، والتي تشمل الموقع الجغرافي لتركيا، والانتفاء الحضاري، والتوازنات الإقليمية، والعلاقات مع القوى الكبرى، بالإضافة إلى البعد الاقتصادي والديني. كما يستعرض أهداف السياسة الخارجية التركية التي تتراوح بين الحفاظ على الأمن القومي، وتحقيق النفوذ الإقليمي، والانخراط الفاعل في المنظمات الدولية، والتأثير في القضايا الإسلامية.

أما في المبحث الثاني، فيركّز على دور البعد الهوياتي في تشكيل السياسة الخارجية، من خلال تحليل ثلاث مدارس فكرية تركية رئيسية. الأولى، المدرسة المحافظة الكمالية، التي تمثل الامتداد الرسمي لفكر أتاتورك،

الفصل الأول: السياسة الخارجية التركية والعامل الهوياتي: الأبعاد والمحددات.

وتتبنى توجهاً قومياً علمانياً يُركّز على الغرب. الثانية، المدرسة البراغماتية الأوزالية، التي ظهرت مع تورغوت أوزال، وتميل إلى الانفتاح الاقتصادي والسياسي على الشرق الأوسط والعالم الإسلامي من منطلق نفعي. الثالثة، المدرسة العثمانية الجديدة، التي تجسدت في مرحلة حزب العدالة والتنمية، حيث تم الدمج بين البُعد الإسلامي والتاريخي مع مقاربة واقعية براغماتية، ما ساهم في إعادة توجيه السياسة الخارجية نحو عمقها العثماني والإسلامي.

بذلك، يوضح الفصل كيف أن السياسة الخارجية التركية ليست مجرد استجابة للضغوط الخارجية، بل هي نتاج تفاعل بين محددات واقعية وتيارات فكرية داخلية تؤثر بعمق في توجيه القرار السياسي والدبلوماسي.

**الفصل الثاني: مبادئ السياسة الخارجية
التركية في عهد الرئيس رجب طيب
أردوغان 2014-2023**

الفصل الثاني: مبادئ السياسة الخارجية التركية في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان 2014-2023

المبحث الأول: الدبلوماسية الناهضة التركية المفهوم والأدوات:

الدبلوماسية الناهضة في عهد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تشير إلى تحول في نهج تركيا على الساحة الدولية. هذا المفهوم يعكس طموحات تركيا لتعزيز دورها كقوة إقليمية ودولية من خلال سياسة خارجية نشطة ومستقلة.

في عهد أردوغان، تبنت تركيا سياسة خارجية تسعى إلى تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية التركية والمشاركة الفعالة في القضايا الإقليمية والدولية.

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية الناهضة في عهد الرئيس أردوغان:

السياسة الخارجية التركية تتطلب ركائز لنجاحها، ويرى أردوغان أن تركيا تمتلكها سواء أكانت أدوات دبلوماسية أو اقتصادية أو ثقافية، وهكذا قد جسدت تركيا سياستها الجديدة على امتداد سنوات حكم حزب العدالة والتنمية وفقا لعدة مخططات، ومع وجود الرئيس رجب طيب أردوغان في الحكم ومروره في الممارسة العملية، وفر الشروط الموضوعية المذكورة أعلاه لبلورة أكبر لهذه الاستراتيجية التي حولت هذه النظرية إلى الممارسة التطبيقية، كما تراعي تركيا أثناء فترة حكم أردوغان عدم استغلال العلاقات بين التوازنات الدولية، وكذلك لفت أنظار الدول العربية إلى وضع تركيا الجديد في السياسة الدولية، وإنها لم تعد طرف لحسابات الدول الأخرى. وفي مسعاها هذا، تسعى تركيا لتدعيم وتطوير العلاقات مع الدول العربية كل على حدة وفي المجالات كافة، عن طريق علاقات متنوعة كما ونوعا وكيفا مع توسيع المصالح المشتركة.²⁸ كما تتطلع تركيا لأن تصبح دولة محورية في المنطقة، وترى أن ما لديها من إمكانات جيواستراتيجية وحضارية واقتصادية يمنحها القوة التي تستطيع عن طريقها التدفق نحو محيطها الإقليمي.

كما يعمل رجب طيب أردوغان على بعض من الأسس لدبلوماسية السياسة الخارجية التركية التي تعمل الدولة التركية على تطبيقها، وهي:

1. تحقيق التوازن بين الحرية والأمن:

الدولة يجب أن تسعى لتحقيق الحرية لمواطنيها ويجب أن تسعى في الوقت نفسه إلى تحقيق الأمن للمجتمع والوطن، وهنا يجب أن لا يطغى مسعى تحقيق الأمن على هدف تحقيق الحرية كما يجب أن لا يؤدي الاهتمام بتحقيق الحرية إلى تهديد الأمن، لذلك فإن التوازن هدف استراتيجي يجب أن يتحقق بين الحرية والأمن

²⁸ أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا في الساحة الدولية، ترجمة: محمد يوسف عدس، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010، ص 102.

الفصل الثاني: مبادئ السياسة الخارجية التركية في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان 2014-2023

محاولة حل المشكلات العالقة بين تركيا وجيرانها: أو ما يسمى بتصفير المشكلات، ومن ثم إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، والدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع، وهذا إن تحقق يمنح السياسة الخارجية قدرة على المناورة.

2. إتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد:

مرتبطة بموقع تركيا على تقاطع طرق المناطق الحيوية في العالم، ومن ثم لا بد من المشاركة التركية الفاعلة في مجمل قضايا الأقاليم التي تنتمي إليها تركيا مع الوعي والحرص بأن تركيا يجب أن لا تكون لها عداوات.

3. تطوير أسلوب دبلوماسي جديد في السياسة الخارجية:

وحتى الآن تعرف تركيا في النسق الدولي على أنها جسر بين جهات عدة، هذا ليس بالأمر الكافي بالنسبة لأردوغان، حيث حسب مفهومه للدبلوماسية التركية الناهضة يجب أن تعرف تركيا على أنها بلد مركز، وأن أي خطة تخطوها تركيا تكون حسب الساحة التي تتحرك فيها، ولكل ساحة خطابها وأسلوبها، وتكون تركيا بذلك مساهمة في التفاعلات الدولية.

4. الانتقال من السياسة الجامدة والسكون إلى الحركة الدائمة:

التواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتركيا في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان يعتبر أحد أبرز التحولات في السياسة الخارجية التركية. هذا الانتقال يعكس تغييراً جذرياً في كيفية تعامل تركيا مع العالم، من سياسة تقليدية محدودة إلى سياسة نشطة وديناميكية تشمل التواصل المستمر مع مجموعة متنوعة من الدول. تركيا، تحت قيادة أردوغان، توسعت في بناء علاقات دبلوماسية جديدة مع دول في مختلف القارات، بما في ذلك إفريقيا، آسيا، وأمريكا اللاتينية، مع التركيز على تعميق الروابط مع القوى الناشئة مثل البرازيل والهند. هذا التحول من السياسة الجامدة إلى الحركة الدائمة جعل تركيا لاعباً دولياً نشطاً ومتفاعلاً بشكل مستمر مع العالم، مما عزز من موقعها الإقليمي والدولي بشكل كبير.

المطلب الثاني: أدوات الدبلوماسية الناهضة في عهد الرئيس أردوغان 2014-2023:

القوة الدائمة هي القوة الناعمة، اليوم، تركيا هي البلد الذي يستخدم أكثر فاعلية للقوة الناعمة في العالم، هكذا صرح وزير الخارجية التركي مولود تشاوشوش أوغلو في ماي 2018. ذو الأمر حتما لا يتوقف عند هذا الحد، أيا حصر هذه القوة في تأثيرها الفكري والديني، بما يفيد اختيارات التلاقح الثقافي، بل يتعداه إلى شقه الاستراتيجي الشامل لكل المجالات التي تخلق قوة أضعف الأمم والشعوب. وتعد تركيا بلدا متفرد له خصائصه وميزاته التاريخية والجغرافية، وهذا ما ينعكس بشكل إيجابي على إمكانيات امتلاك القوة في

الفصل الثاني: مبادئ السياسة الخارجية التركية في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان 2014-2023

التخطيط الاستراتيجي، بما يتيح لها استغلال العوامل المواتية والموارد المتاحة، وبما يخدم أهدافها على المستويات المحلية والدولية في نفس الوقت.²⁹

السياسة الخارجية التركية والتأثير الإقليمي الدولي:

انتهجت تركيا في سبيل تمكين ذاتها من التأثير في سياستها الخارجية، بناء شبكات من التحالفات الدولية مع الدول العربية والعديد من الجمهوريات في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا، مما ساعد على إظهار الصورة الكاملة لتركيا المستقبل، تركيا التي ترحب بعلاقات واسعة ومتعددة المستويات لكنها بالمجمل تمثل دعامة للدولة التي لديها مكتسبات كبيرة.

هكذا مهد الحلم التركي طريقه إلى منطقة الشرق الأوسط، وذلك بهدف واحد وهو السعي لتحقيق المقدر على التأثير، ومن ثم ربط دول الشرق الأوسط بتركيا عن طريق وسائل عديدة منها التغلغل الديني، الاقتصادي، الثقافي.

تري الكاتبة السياسية ميرا الكعبي أن الدبلوماسية الثقافية أصبحت أهم الوسائل التي تستخدم من أجل إرساء دعائم قوية للسياسة الخارجية الخاصة بدولة ما، وتذكر في مقالها الدبلوماسية الثقافية أن هناك مجالات مختلفة للممارسة الدبلوماسية الثقافية، منها ما ينطبق بشكل جلي على الدبلوماسية الناهضة التركية، نذكر منها:

أهمية التأثير الثقافي والحضاري التركي:

تلعب تركيا بشكل كبير على وتر حضارتها العريقة وأصالتها العميقة، لأنها بلد له تاريخ قديم وحاضر راق حديث، فتركيا التي تعتبر بوابة مهمة لأوروبا ونافذة للشرق الأوسط المتميز بطريق الحرير، لها تقاليد وثقافة تاريخية، فيقدر ما جابهت الكثير من الامبراطوريات التي سعت على مر القرون إلى الاستيلاء عليها بقدر ما سعى إلى زيارتها مختلف الأجناس، مع تأسيس الحضارة العثمانية، تشكلت أعمدة الهندسة المعمارية للفن العثماني، الذي لا يزال شامخا ومرجعا للأصالة. كعلامة حضارية فارقة، تعتمد فيها الدبلوماسية الثقافية التركية في التأثير الدولي مآثر المهندس معمار سنان الذي بصم فترة السلطان العثماني سليمان القانوني بتواقيعه المعمارية وكيفية تأثيره في مجال العمارة العالمية. وهنا يظهر لنا الدور التاريخي والرمزي الذي استخدمته تركيا من خلال إرثها العثماني بشكل بارز كجزء من هويتها الثقافية والسياسية الجديدة، عبر استحضار الروابط التاريخية مع الدول التي كانت تحت التأثير العثماني.

²⁹مولود تشاوش أوغلو، تصريح صحفي، "تركيا تستخدم القوة الناعمة بشكل أكثر فاعلية من غيرها"، في: الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية، مايو 2018، تمت مراجعته في دراسة: سمير عبد الرحمن، القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية: دراسة في التأثير الثقافي والإعلامي، القاهرة: المركز العربي للدراسات السياسية، 2019، ص 77

الفصل الثاني: مبادئ السياسة الخارجية التركية في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان 2014-2023

لعل أحد أبرز الأمثلة على استخدام الإرث العثماني في تعزيز العلاقات الدولية في عهد أردوغان هو ترميم مسجد فرهادية في البوسنة والهرسك الذي يقع في مدينة بانالوكا، يعتبر من المعالم التاريخية العثمانية المهمة في البوسنة، حيث تم تدمير المسجد بالكامل خلال الحرب البوسنية في التسعينات، وكان ذلك ضربة رمزية للتواجد العثماني الإسلامي في المنطقة.

في عهد أردوغان، قامت تركيا بدور محوري في تمويل وترميم المسجد، الذي أعيد افتتاحه في عام 2016، هذا المشروع لم يكن مجرد جهد لترميم معلم ديني فحسب، بل كان خطوة رمزية لاستعادة الروابط التاريخية والثقافية بين تركيا والبوسنة، حيث أن إعادة ترميم المسجد جاء في إطار جهود أردوغان لإبراز تركيا كحامية للمسلمين في البلقان، الذين يرون في تركيا دعماً قوياً لهم على المستويين السياسي والثقافي. هذا المشروع ساهم في تعزيز الروابط بين تركيا والبوسنة والهرسك من الناحيتين الثقافية والسياسية، حيث ازدادت الاستثمارات التركية في البوسنة والهرسك، وأصبحت تركيا لاعباً رئيسياً في دعم السلام والاستقرار في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر البوسنيون هذه المبادرات تعبيراً عن التضامن والدعم من تركيا، مما يعزز نفوذ تركيا في البلقان ويجعلها شريكاً استراتيجياً في مستقبل المنطقة. هذا المثال يعكس كيف أن تركيا تحت قيادة أردوغان تستثمر في الإرث العثماني كجزء من سياستها الخارجية لتعزيز نفوذها وتأثيرها في الدول التي كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية وذلك باستخدام القوة الناعمة والمشاريع الثقافية لتحقيق أهدافها السياسية.

تعزيز العلاقات مع الدول الناطقة بالتركية:

في عهد أردوغان، كان تتركيا من الدول الداعمة لتأسيس مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية الذي يضم تركيا، أذربيجان، كازاخستان، أوزبكستان وقرغيزستان ويهدف إلى تعزيز التعاون الثقافي والسياسي والاقتصادي بين هذه الدول. هذا المجلس يلعب دوراً هاماً في تعزيز الروابط الثقافية واللغوية بين تركيا والدول الناطقة بالتركية، حيث تم عقد العديد من الاجتماعات والفعاليات التي تركز على التبادل الثقافي وترويج اللغة والثقافة التركية. كما دعمت تركيا التعليم باللغة التركية في أذربيجان، وقد تم إنشاء العديد من المدارس والجامعات التي تدرس باللغة التركية، بالإضافة إلى ذلك، يتم تقديم برامج تبادل أكاديمي بين البلدين. ويظهر أثر ذلك التعاون خلال حرب قرهباغ في عام 2020 بين أذربيجان وأرمينيا، أبدت تركيا دعماً قوياً لأذربيجان، مما ساهم في تعزيز الروابط ليس فقط على المستوى السياسي والعسكري، بل أيضاً على المستوى الثقافي من خلال خطاب يوحدهما كدولتين ناطقتين باللغة التركية ولهما تاريخ مشترك.³⁰

³⁰أفراح ناثر جاسم، "العلاقات التركية-الأذربيجانية 2002-2017"، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد 3، العدد 38، 2020، ص 338.

الفصل الثاني: مبادئ السياسة الخارجية التركية في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان 2014-2023

تعزير الروابط الثقافية مع الدول الناطقة باللغة التركية يسهم في توثيق العلاقات السياسية والاقتصادية. تركيا تعتبر شريكا استراتيجيا لهذه الدول في مجالات الطاقة، التجارة، والبنية التحتية، مما يجعل العلاقات الثقافية أداة لتعزيز الشراكات الاقتصادية والسياسية. من خلال هذه الجهود، سعت تركيا بقيادة أردوغان إلى تعزيز دورها كقوة رئيسية بين الدول الناطقة بالتركية، معتمدة في ذلك على الروابط الثقافية واللغوية لتقوية العلاقات السياسية والاقتصادية.

استخدام الإعلام والفن لتعزيز الصورة الدولية:

أحد أبرز الأمثلة على استخدام المسلسلات التلفزيونية لتعزيز القوة الناعمة لتركيا في عهد أردوغان هو الانتشار الواسع لمسلسل "قيامه أرطغرل" ودوره في تعزيز صورة تركيا في الخارج، خاصة في العالم الإسلامي. "قيامه أرطغرل" هو مسلسل تاريخي يعرض قصة أرطغرل بن سليمان شاه، والد عثمان الأول مؤسس الدولة العثمانية. هذا المسلسل اكتسب شهرة واسعة في الشرق الأوسط، البلقان، آسيا الوسطى، وحتى في دول مثل باكستان والهند. المسلسل لم يكن مجرد عمل ترفيهي، بل تم استغلاله لتعزيز الروح الوطنية والقيم الإسلامية التي تعكسها تركيا. كما ساهم في خلق صورة إيجابية عن تركيا كقوة قائمة بين الدول الإسلامية والناطقه بالتركية. من خلال هذا المسلسل وغيره من الأعمال التاريخية، أصبحت تركيا رائدة في تصدير الدراما التلفزيونية إلى الأسواق الدولية. في عهد أردوغان، أصبحت هذه المسلسلات أداة دبلوماسية وثقافية فعالة تُعرف بالقوة الناعمة، حيث تأثرت شعوب متعددة بالثقافة التركية وازداد الإعجاب بالنموذج التركي من الحكم والهيبة. هذا الانتشار الواسع للمسلسلات التركية ساهم أيضًا في زيادة الإقبال على السياحة التركية. كثير من المعجبين بالمسلسل زاروا مواقع التصوير والأماكن التاريخية في تركيا مما أدى إلى دعم الاقتصاد المحلي من خلال السياحة. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت تركيا واحدة من أكبر الدول المصدرة للدراما التلفزيونية في العالم، ما يعزز مواردها الاقتصادية من خلال هذه الصناعة الثقافية. من خلال هذه الأعمال الدرامية، تمكنت تركيا من تعزيز علاقاتها مع العديد من الدول، خاصة في العالم الإسلامي، حيث زادت من حضورها الثقافي ووطدت علاقاتها بالشعوب. كما أصبح لهذه المسلسلات تأثير على السياسات المحلية في بعض الدول، حيث تُعتبر تركيا نموذجًا يحتذى به.

ترويج الثقافة التركية في الغرب:

خلال عهد أردوغان، تم افتتاح العديد من فروع معهد يونس إمره في مدن عالمية رئيسية مثل لندن، برلين، باريس، وواشنطن، حيث يتم تدريس اللغة التركية وتنظيم أنشطة ثقافية مثل العروض الفنية والمعارض وورشات العمل. معاهد يونس إمره تسهم في تحسين صورة تركيا في الغرب من خلال تعزيز الحوار الثقافي والتفاهم بين الشعوب. كما تساعد في نقل صورة تركيا الحديثة والمتعددة الثقافات إلى المجتمع الغربي، مما

الفصل الثاني: مبادئ السياسة الخارجية التركية في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان 2014-2023

يسهم في بناء جسور تواصل مع الشعوب والحكومات الغربية. من خلال المعاهد، تقدم تركيا برامج تعليمية تهدف إلى تعزيز العلاقات الأكاديمية بين الجامعات التركية ونظيراتها الغربية. يُنظم المعهد فعاليات تُعرف الطلاب الأجانب بالثقافة التركية وتوفر لهم فرصاً لدراسة اللغة التركية، مما يعزز الروابط التعليمية والثقافية. هذه الجهود الثقافية تلعب دوراً مهماً في دعم العلاقات الدبلوماسية بين تركيا والدول الغربية. فبناء علاقات ثقافية قوية يسهم في تخفيف التوترات السياسية ويعزز من الفهم المتبادل بين تركيا والدول الأوروبية والغربية. بالإضافة إلى ذلك، استخدام الثقافة كأداة دبلوماسية يمكن أن يسهم في التأثير على الرأي العام في الدول الغربية لصالح تركيا، خاصة في القضايا التي تهمها على المستوى الدولي.

ترويج الثقافة التركية في الغرب يشجع أيضاً على زيادة الإقبال على السياحة التركية. حيث أن تعريف الجمهور الغربي على الموسيقى، الفن، الطعام، والتاريخ التركي يعزز من رغبتهم في زيارة تركيا. إلى جانب ذلك، فتح فروع المعهد في الغرب يعزز العلاقات التجارية والاقتصادية بين تركيا وهذه الدول، مما يفتح المجال للتعاون في مجالات جديدة.

المطلب الثالث: الترجمة الأردنية للنهوض:

"الترجمة الأردنية للنهوض" في سياق التأثير الثقافي تعني النهج الذي اتبعه الرئيس رجب طيب أردوغان لتعزيز مكانة تركيا على الساحة الدولية من خلال توظيف الثقافة كأداة للقوة الناعمة. يشمل هذا النهج مجموعة من السياسات التي تجمع بين الإعلام والفن والتعليم والدبلوماسية الثقافية لتعزيز صورة تركيا وتوسيع تأثيرها. وتشمل الترجمة الأردنية للنهوض مايلي:

الاستثمار في الإعلام: استثمار تركيا في الإعلام كان جزءاً أساسياً من استراتيجيتها لتعزيز قوتها الناعمة وتوسيع نفوذها على الصعيد الدولي. حول كيفية استثمار الإعلام، وذلك من خلال إنتاج المسلسلات والأفلام بهدف نشر الثقافة التركية.³¹

³¹Galymzhan Ergaliev، "Turkish TV Series as a Soft Power Tool"، مجلةGalactica Media: Journal of Media Studies، المجلد 6، العدد 1، 2024، ص 1-15.

الفصل الثاني: مبادئ السياسة الخارجية التركية في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان 2014-2023

تطوير القنوات الإعلامية الدولية:

قناة "تيار تيورلد" وهي قناة إخبارية دولية تابعة لهيئة الإذاعة والتلفزيون التركية. تستهدف هذه القناة تقديم الأخبار والتقارير من منظور تركي، وتعزيز الصورة الدولية لتركيا.

قناة "تيار تيار ابيك": تسعى هذه القناة إلى الوصول إلى الجمهور العربي عبر تقديم محتوى يتناسب مع اهتمامات وتوقعات الجمهور العربي، مما يساهم في بناء روابط ثقافية وتعزيز النفوذ.

استراتيجية الإعلام الرقمي:

تركيا استثمرت في المنصات الرقمية ووسائل الإعلام الاجتماعية لنشر المحتوى التركي وتعزيز تواجدتها على الإنترنت. يشمل ذلك تطوير مواقع إلكترونية وصفحات على منصات التواصل الاجتماعي لعرض المسلسلات والأفلام والأخبار.

الاستثمار في الإنتاج الإعلامي:

الشركات التركية المتخصصة في الإنتاج الإعلامي أصبحت تستثمر في مشاريع دولية، بما في ذلك إنتاج محتوى مشترك مع شركات في دول أخرى، مما يعزز التبادل الثقافي ويدعم الصورة الإيجابية لتركيا.

ترويج السياحة والثقافة:

من خلال إعلانات سياحية وبرامج ثقافية، تسعى تركيا إلى جذب السياح من خلال تقديم صورة إيجابية عن المعالم السياحية والثقافية في البلاد.

تعزيز التفاهم المتبادل: من خلال التبادلات الثقافية، تسعى الدول إلى بناء علاقات دائمة ومثمرة تتجاوز الأطر السياسية والاقتصادية.

بناء علاقات طويلة الأمد: من خلال التبادلات الثقافية، تسعى الدول إلى بناء علاقات دائمة ومثمرة تتجاوز الأطر السياسية والاقتصادية.

تعزيز القوة الناعمة: تساهم في تحسين صورة الدولة وتعزيز مكانتها على الصعيد الدولي من خلال تقديم صورة إيجابية لجوانب ثقافتها.

الفصل الثاني: مبادئ السياسة الخارجية التركية في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان 2014-2023

المبحث الثاني: العثمانية الجديدة والرؤية السياسية الخارجية في عهد اردوغان:

التمدد الإقليمي العسكري والسياسي التركي يتجاوز الأبعاد الأمنية، ويحمل دلالات أيديولوجية وتاريخية ترتبط بشكل وثيق بـ"العثمانية الجديدة"، التي تسعى لإعادة تركيا إلى موقع القيادة الإقليمية في العالم الإسلامي ومناطق النفوذ العثماني السابق، من خلال مزيج من الخطاب التاريخي والقوة الصلبة

المطلب الأول: ملامح العثمانية الجديدة على الصعيد الإقليمي في عهد الرئيس اردوغان:

التمدد الإقليمي عبر النفوذ السياسي والعسكري:

شهدت السياسة الخارجية التركية في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان تحولاً ملحوظاً في سعيها لتوسيع نفوذها الإقليمي. هذه التحولات تُمثل استمراراً لفكرة العثمانية الجديدة التي تسعى إلى تعزيز مكانة تركيا كقوة إقليمية لها تأثير سياسي وعسكري في محيطها. إن التمدد الإقليمي في هذا السياق لا يتوقف فقط على القوة العسكرية بل يشمل أيضاً تأثير تركيا على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي في مناطق جغرافية كانت تاريخياً جزءاً من دائرة نفوذها.

تركز تركيا في هذا التوجه على بناء علاقات استراتيجية مع دول المنطقة، مع تعزيز دورها في قضايا الأمن والاستقرار الإقليمي. تسعى أنقرة إلى إعادة إحياء بعض من تأثيراتها التاريخية، مستفيدة من قوتها العسكرية، إضافة إلى أدوات القوة الناعمة التي تشمل الدبلوماسية والاقتصاد والثقافة. كما تتبنى تركيا نهجاً مرناً، يوازن بين الحفاظ على مصالحها الوطنية والأمنية وبين التأثير على الوضع الإقليمي بطريقة تضمن تحقيق أهدافها بعيداً عن الانغلاق على نفسها.³²

تُظهر هذه السياسات جهداً مستمراً لتحسين موقع تركيا في النظام الإقليمي والدولي، مع التركيز على توسيع نطاق حضورها وتأثيرها، رغم التحديات الداخلية والخارجية التي قد تواجهها في سياق هذا التوجه.

أولاً: سوريا – البوابة العسكرية لفرض النفوذ:

منذ اندلاع الثورة السورية عام 2011، لعبت تركيا دوراً متدرجاً تحول من الدعم السياسي والإنساني للمعارضة إلى تدخل عسكري مباشر، تركيا شنت عدة عمليات عسكرية: عملية درع الفرات (2016): للسيطرة على مناطق تمتد من جرابلس إلى الباب بهدف إبعاد تنظيم الدولة الإسلامية و"وحدات حماية الشعب الكردية".

³² إبراهيم أحمد حسن الجبوري، الدور التركي الإقليمي في المنطقة العربية: الأزمة السورية أنموذجاً، عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019 ص 112

الفصل الثاني: مبادئ السياسة الخارجية التركية في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان 2014-2023

عملية غصن الزيتون (2018): استهدفت منطقة عفرين التي كانت تحت سيطرة الأكراد.

عملية نبع السلام (2019): امتدت من رأس العين إلى تل أبيب، تحت شعار "إنشاء منطقة آمنة" لتوطين اللاجئين السوريين.

ثانياً: ليبيا – الصراع على المتوسط والحدود البحرية

في عام 2019، دخلت تركيا في شراكة استراتيجية مع حكومة الوفاق الوطني الليبية المعترف بها دولياً آنذاك، وهو ما كان له تأثير كبير على مجريات الصراع في ليبيا وعلى العلاقات الإقليمية في البحر الأبيض المتوسط. هذه الشراكة تمثل خطوة رئيسية في السياسة الخارجية التركية التي سعت إلى تعزيز نفوذها في شمال إفريقيا وفي البحر الأبيض المتوسط. وقد شملت هذه الشراكة توقيع اتفاقيتين بارزتين: اتفاقية أمنية – عسكرية، واتفاقية لترسيم الحدود البحرية، وهو ما كان له أثر كبير على التوازن الإقليمي.

اتفاقية أمنية – عسكرية:

تضمنت الاتفاقية الأمنية والعسكرية بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني الليبية تعاوناً في مجالات مختلفة من الدعم العسكري واللوجستي. بموجب هذه الاتفاقية، أرسلت تركيا مستشارين عسكريين إلى ليبيا، إضافة إلى إرسال طائرات مسيرة وقوات خاصة لمساندة حكومة الوفاق الوطني في مواجهة قوات اللواء خليفة حفتر، الذي كان يسعى للسيطرة على العاصمة طرابلس ومناطق أخرى غرب ليبيا. هذا الدعم العسكري التركي كان له دور محوري في تغيير موازين القوى على الأرض، حيث تمكنت قوات حكومة الوفاق بدعم من تركيا من الصمود أمام هجمات قوات حفتر، بل وحتى شن هجمات مضادة استعادت فيها العديد من المناطق.

اتفاقية لترسيم الحدود البحرية:

أما فيما يخص الاتفاقية الثانية، والتي تمثل تحولاً كبيراً في العلاقات بين تركيا وليبيا، فقد تم التوصل إلى اتفاق لترسيم الحدود البحرية بين البلدين. هذه الاتفاقية أعطت تركيا حقاً في التنقيب عن الغاز والنفط في مناطق بحرية كانت محل نزاع بين عدد من الدول، مثل اليونان وقبرص. بناءً على هذه الاتفاقية، تم تحديد مناطق اقتصادية حصرية في البحر الأبيض المتوسط، وهو ما منح تركيا الحق في التنقيب عن الموارد الطبيعية في مناطق بحرية متنازع عليها. هذا الاتفاق كان ذا طابع إستراتيجي مهم لتركيا، حيث يساهم في تعزيز موقفها في البحر الأبيض المتوسط، في وقت كانت فيه القوى الإقليمية الأخرى تتنافس على السيطرة على احتياطيات الغاز والنفط في المنطقة.³³

³³يوسيل آجر، "النهج القانوني التركي لترسيم الحدود البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط"، مجلة Insight Turkey، المجلد 22، العدد 1، شتاء 2020، ص 95-112.

الفصل الثاني: مبادئ السياسة الخارجية التركية في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان 2014-2023

التأثير الإقليمي والدولي:

التدخل العسكري التركي في ليبيا وتوقيع هذه الاتفاقيات أثرا بشكل عميق على الصراع في ليبيا وعلى التوازن الإقليمي في البحر الأبيض المتوسط. من جهة، غير التدخل العسكري التركي موازين القوى في

الغرب الليبي، حيث تمكنت حكومة الوفاق الوطني من صد هجمات قوات حفتر، الأمر الذي أعاد التوازن العسكري في المنطقة لصالح الحكومة المعترف بها دولياً. من جهة أخرى، أثار هذا التدخل قلقاً دولياً واسعاً، خاصة من قبل الدول المعنية بالصراع الليبي مثل مصر والإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى دول الاتحاد الأوروبي التي تعتبر أن التدخل التركي يهدد استقرار المنطقة.

علاوة على ذلك، كانت هناك ردود فعل حادة من الدول المجاورة مثل اليونان وقبرص، اللتين اعتبرت أن الاتفاقية البحرية بين تركيا وليبيا تتعارض مع حقوقهما في مناطق البحر الأبيض المتوسط. وقد أثار هذا الصراع حول ترسيم الحدود البحرية تنافساً شديداً على السيطرة على حقول الغاز والنفط في البحر، ما أدى إلى زيادة التوترات الإقليمية، خاصة في ظل وجود مطالبات متضاربة حول مناطق اقتصادية حصرية.

الانعكاسات المستقبلية:

التدخل التركي في ليبيا لم يكن مجرد تدخل عسكري محدود، بل كان خطوة استراتيجية في سياق صراع أكبر على النفوذ في البحر الأبيض المتوسط. فإلى جانب تعزيز الحضور العسكري التركي في ليبيا، فإن الاتفاقية الخاصة بالحدود البحرية تعطي أنقرة دوراً متزايداً في تحديد مستقبل موارد الطاقة في المنطقة. في المستقبل، قد يؤدي هذا إلى تكثيف التنافس بين تركيا ودول أخرى على إدارة الموارد الطبيعية في البحر الأبيض المتوسط، مع احتمالية تصاعد التوترات بين القوى الإقليمية والدولية. في الوقت ذاته، يظل تدخل تركيا في ليبيا موضوعاً مثاراً للجدل على الساحة الدولية، حيث يعكس محاولات أنقرة لتوسيع نفوذها في منطقة شهدت تقلبات سياسية وأمنية متواصلة. مع استمرار دعمها لحكومة الوفاق، يمكن أن تواصل تركيا تعزيز مواقفها في شمال إفريقيا وفي البحر الأبيض المتوسط، ما يجعلها لاعباً رئيسياً في تحديد المسارات المستقبلية للصراع الليبي وللسياسات الإقليمية في هذه المنطقة الاستراتيجية.

ثالثاً: شرق المتوسط – صراع النفوذ البحري في إطار العثمانية الجديدة

الخلفية الجيوسياسية:

منطقة شرق البحر المتوسط أصبحت مسرحاً رئيسياً للتنافس الدولي بعد اكتشاف حقول غاز ضخمة مثل حقل ليفيathan) الكيان الصهيوني (وظهر) مصر، إضافة إلى احتياطات محتملة قبالة سواحل قبرص ولبنان.

تركيا رأت أن التحالفات الجديدة في المنطقة) بين مصر، اليونان، قبرص، الكيان الصهيوني (تهدم دورها الإقليمي وتستبعداها من معادلة الطاقة، لذا اتبعت سياسة هجومية لتعزيز وجودها البحري.

الفصل الثاني: مبادئ السياسة الخارجية التركية في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان 2014-2023

الوطن الأزرق العقيدة البحرية الجديدة:³⁴

من أبرز ملامح التحول البحري التركي كان تبني مفهوم الوطن الأزرق Mavi Vatan وهو:

- عقيدة استراتيجية تصف حدودًا بحرية واسعة تدعي تركيا أنها مناطقها الاقتصادية الخالصة.
- تدعو إلى سيادة بحرية موسعة في البحر الأسود، بحر إيجه، وشرق المتوسط.
- تمثل امتدادًا للعثمانية الجديدة في البحر، حيث ترى تركيا نفسها وارثة للقوة البحرية العثمانية في المتوسط.

القوة الناعمة: التعليم، الثقافة، والدين:

القوة الناعمة تُعد من أهم أدوات العثمانية الجديدة، حيث تسعى تركيا من خلالها إلى استعادة النفوذ العثماني التاريخي في دول البلقان، الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، ولكن عبر أدوات مدنية وثقافية ودينية ناعمة بدلاً من التدخل العسكري المباشر

أولاً: التعليم – أداة للنفوذ الثقافي والسياسي

أ. انتشار المدارس التركية في الخارج:

بعد محاولة الانقلاب عام 2016، أنشأت الحكومة التركية مؤسسة رسمية بديلة لمدارس “غولن” في الخارج، وهي:

وقف المعارف التركي (Maarif Foundation)

هدفه إدارة آلاف المدارس في أكثر من 50 دولة حول العالم، منها: الصومال، البوسنة، ألبانيا، تونس، أفغانستان.

³⁴The Blue Homeland (Mavi Vatan): Turkey’s Naval Strategy in the Surrounding Seas (2020–2023)”

https://www.researchgate.net/publication/386090116_The_Blue_Homeland_Mavi_Vatan_Turkey%27s_Naval_Strategy_in_the_Surrounding_Seas_2020-2023

الفصل الثاني: مبادئ السياسة الخارجية التركية في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان 2014-2023

ب. المنح الدراسية التركية:

تقدم تركيا آلاف المنح الدراسية سنويًا لطلبة من الدول ذات الإرث العثماني أو الإسلامية. الطلبة الذين يدرسون في تركيا غالبًا ما يصبحون سفراء ثقافيين وسياسيين لها عند عودتهم.

ج. الجامعات الدولية والمراكز البحثية:

توسعت الجامعات التركية في افتتاح فروع دولية أو اتفاقيات مع جامعات في إفريقيا وآسيا الوسطى. تمويل برامج دراسات تركية وإسلامية بلغة تركية..

ثانيًا: الثقافة والإعلام – تصدير النموذج العثماني الناعم:

أ. الدراما التركية التاريخية

مسلسلات مثل:

قيادة أرطغرل DirilişErtuğrul

المؤسس عثمان Kuruluş Osman

عاصمة عبد الحميد PayitahtAbdulhamid

تُعرض في عشرات الدول، خاصة في الوطن العربي، وتُظهر الدولة العثمانية كبطل للدين والعدل.

الهدف منها بناء حنين جماهيري جماعي للزمن العثماني.³⁵

ب. الوكالات الثقافية التركية

الوكالة التركية للتعاون والتنسيق TİKA

تنفذ آلاف المشاريع في مجالات التعليم، الترميم، والصحة.

ترميم معالم عثمانية في البوسنة، كوسوفو، القدس، العراق، وتونس.

³⁵Analyzing the Role of Dizis as Türkiye's Soft Power مجلة الدراسات الثقافية والإعلامية، 2023.

<https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/23477989231181788>

الفصل الثاني: مبادئ السياسة الخارجية التركية في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان 2014-2023

معهد يونس إمرة: يدرّس اللغة والثقافة التركية في عشرات المراكز حول العالم³⁶

ثالثاً: خطاب الإسلام المعتدل

الإسلام المعتدل هو نموذج ديني سياسي يدمج بين القيم الإسلامية والحداثة، الديمقراطية، واقتصاد السوق. هذا النموذج ظهر بقوة في خطاب حزب العدالة والتنمية بعد وصوله للحكم عام 2002، وكان أحد ركائز القوة الناعمة التركية، ورافعة إيديولوجية للمشروع العثماني الجديد.

● تقديم تركيا كـ "نموذج ملهم"

بعد الربيع العربي، روّجت تركيا لنفسها كـ "نموذج ناجح" يجمع بين الإسلام والديمقراطية والتنمية الاقتصادية.

حاولت تصدير هذا النموذج إلى دول مثل تونس ومصر والمغرب، بدعم حركات قريبة من الإسلام السياسي المعتدل مثل الإخوان المسلمين.

● دعم الحركات الإسلامية المعتدلة

تركيا احتضنت قيادات إسلامية بعد سقوط أنظمتها (مثل قادة الإخوان بعد الانقلاب في مصر).

أنشأت شبكات إعلامية مؤثرة (مثل "الجزيرة مباشر مصر" سابقاً بدعم غير مباشر).

تعاملت بمرونة مع الحركات الإسلامية، محاولة قيادتها ضمن إطار "عثماني - إسلامي" موسع.

المطلب الثاني: ملامح العثمانية الجديدة على الصعيد الدولي في عهد الرئيس اردوغان

العثمانية الجديدة لا تقتصر على المحيط الإقليمي، بل تنعكس بوضوح في السياسة الدولية لتركيا، حيث تسعى إلى استعادة دور عالمي مركزي مستند إلى: إرث عثماني - إسلامي، طموح جيوسياسي حديث و أدوات ناعمة وذكية تؤسس لنفوذ بعيد المدى.³⁷

³⁶ "معهد يونس إمرة: جسر ثقافي بين تركيا والعالم"، مجلة الدراسات الثقافية،

<https://studfans.com/blogs/activities-and-services-provided-by-yunus-emre-institutes-in-turkiye?> 2022

³⁷ طابع، محمد سلمان. "أثر تغيير النخبة في تركيا على السياسة الخارجية التركية: سياسة تفسير المشكلات (2002-2020)". مجلة الديمقراطية، 2024.

الفصل الثاني: مبادئ السياسة الخارجية التركية في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان 2014-2023

أولاً: تعدد المحاور:

منذ بداية حكم الرئيس رجب طيب أردوغان في عام 2003، شهدت السياسة الخارجية التركية تحولاً تدريجياً نحو تنويع المحاور والبحث عن أدوار متعددة في الساحة الدولية. لكن بعد عام 2014، بدأ هذا التحول يشهد زخماً أكبر مع تطور الأحداث الإقليمية والدولية وتغير الظروف السياسية في تركيا والعالم. حيث بدأت تركيا تسعى للابتعاد عن السياسة التقليدية التي كانت تتمحور حول تحالفاتها الغربية، مثل الولايات المتحدة وحلف الناتو، وتحاول بناء سياسة خارجية أكثر استقلالية ومتعددة الأبعاد تتماشى مع رؤيتها العثمانية الجديدة. ففي هذه الفترة، تميزت السياسة الخارجية التركية بتنوع تحالفاتها وتوجهاتها الإقليمية والدولية.³⁸

العلاقات مع الغرب (الولايات المتحدة – الاتحاد الأوروبي – الناتو):

العلاقات التركية الغربية منذ عام 2014 شهدت تغيرات كبيرة، وأصبحت أكثر تعقيداً بسبب مجموعة من القضايا الخلافية. أحد أبرز هذه القضايا كان موقف تركيا من الأزمة السورية، خاصة فيما يتعلق بالدعم الأمريكي للأكراد السوريين، وهو ما اعتبرته تركيا تهديداً مباشراً لأمنها القومي. هذا الموقف ساهم في تفاقم التوترات بين تركيا والولايات المتحدة، في وقت كانت فيه أنقرة تتطلع إلى إقامة علاقات أكثر توازناً مع روسيا، منافس أمريكا في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، أثار شراء تركيا لمنظومة الدفاع الجوي الروسية S-400 عام 2019 قلق حلف الناتو والدول الغربية، ما أدى إلى توتر العلاقات التركية الأمريكية وفرض عقوبات أمريكية على أنقرة. كذلك، تأثرت علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي بسبب قضايا مثل حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية في تركيا، فضلاً عن الخلافات حول قضايا الهجرة والسياسات الإقليمية، مما أسهم في تجميد مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.³⁹

ورغم هذه التوترات، لم تقطع تركيا علاقاتها مع الغرب بشكل كامل. ظلت تركيا عضواً في الناتو، وتعاملت مع الغرب بمرونة براغماتية، حيث حافظت على التعاون العسكري والاقتصادي مع الحلفاء الغربيين، بينما في الوقت نفسه، سعت إلى تعزيز علاقاتها مع دول أخرى مثل روسيا والصين.

العلاقات مع روسيا:

بدأت العلاقات التركية الروسية تشهد تحولاً ملحوظاً بعد عام 2014، حيث أصبح التعاون بين البلدين أكثر استراتيجية في ظل التوترات التي نشأت مع الغرب. التنسيق العسكري بين تركيا وروسيا في سوريا كان أحد أبرز أوجه هذا التعاون، حيث عمل البلدان معاً في مواجهة الجماعات المسلحة مثل داعش، وفي محاربة التنظيمات الكردية التي تعتبرها تركيا تهديداً.

³⁸قنورة، طارق. السياسة الخارجية التركية: الاتجاهات، التحالفات المرنة، سياسة القوة. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2019

³⁹ “La Turquie pourrait être poussée par la Russie vers un antagonisme politique et militaire avec le reste de l’OTAN”, Le Monde, 16 avril 2024.

الفصل الثاني: مبادئ السياسة الخارجية التركية في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان 2014-2023

كما تطور التعاون الاقتصادي بين البلدين، خاصة في مجالات الطاقة، حيث تم إتمام مشروع "السيل التركي" لنقل الغاز الروسي إلى تركيا، مما عزز العلاقات الاقتصادية بين البلدين. ورغم ذلك، فإن العلاقات بين روسيا وتركيا ليست خالية من التحديات، حيث توجد خلافات بين البلدين حول القضايا الإقليمية في أوكرانيا، ليبيا، والقوقاز. ورغم هذه الخلافات، فإن تركيا وروسيا تمكنا من الحفاظ على سياسة "الردع المتبادل"، حيث يسعى كل طرف للاستفادة من العلاقة مع الآخر دون الوصول إلى تحالف كامل.⁴⁰

العلاقات مع الصين:

في فترة ما بعد 2014، بدأت تركيا تركز بشكل أكبر على تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الصين. فقد تبنت تركيا سياسة منفتحة على الصين في مجالات التجارة والاستثمار، خاصة في إطار مبادرة "الحزام والطريق" التي تهدف إلى تعزيز البنية التحتية والربط بين آسيا وأوروبا. وساهمت الصين في تمويل العديد من المشاريع الكبرى في تركيا، مما عزز العلاقات الاقتصادية بين البلدين. ومع ذلك، كانت هناك بعض القيود التي جعلت العلاقة التركية الصينية محكومة بحساسيات معينة. من أبرز هذه القضايا ملف الإيغور المسلمين في شينجيانغ الصينية، حيث طالبت تركيا الصين بوقف انتهاكات حقوق الإنسان ضد الإيغور، وهو ما أثار توترات في العلاقات الثنائية. كما أن التنافس بين تركيا والصين على النفوذ في مناطق مثل آسيا الوسطى يضيف تعقيداً للعلاقات، مما يجعل التعاون بين البلدين محكوماً بالمصالح الاقتصادية أكثر من كونه تحالفاً سياسياً كاملاً.⁴¹

التحالفات مع العالم الإسلامي:

في إطار رؤيتها "العثمانية الجديدة"، عززت تركيا منذ عام 2014 تحالفاتها مع العديد من الدول الإسلامية في الشرق الأوسط وآسيا. بعد الربيع العربي، نشطت تركيا في تقديم الدعم للحركات الإسلامية، سواء عبر دعمها السياسي لحكومة الإخوان المسلمين في مصر أو تقديم الدعم العسكري واللوجستي لبعض الأطراف في الصراعات الدائرة في سوريا وليبيا. من جانب آخر، عملت تركيا على تعزيز علاقاتها مع دول مثل قطر وماليزيا وباكستان، وهو ما يعكس التوجه التركي لبناء تحالفات إسلامية قوية تقوي موقفها في مواجهة الضغوط الغربية. كما استخدمت تركيا الدبلوماسية الدينية لتوسيع نفوذها المنطقة، حيث قدمت نفسها كحامي للقضايا الإسلامية في مختلف أنحاء العالم، بدءاً من القضية الفلسطينية وصولاً إلى حقوق المسلمين في ميانمار.⁴²

⁴⁰ "Les relations énergétiques entre la Russie et la Turquie : enjeux et perspectives", Confluences Méditerranée, 2018, N° 104, pp. 113-123

⁴¹ تركيا تحث السلطات الصينية على حماية الحقوق الثقافية للأقلية المسلمة الإيغورية". وكالة أسوشيتد برس، 5 يونيو 2024، متاح على الرابط: <https://apnews.com/article/11834ba94024ea82af1f45c5df1fbd82>

⁴² الإسلام كأداة للدبلوماسية العامة: الحالة التركية"، مجلة منارة، العدد 12، 2021، ص 67.

الفصل الثاني: مبادئ السياسة الخارجية التركية في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان 2014-2023

تعدد المحاور الذي اعتمده تركيا منذ عام 2014 يعكس تحولاً كبيراً في السياسة الخارجية التركية من سياسة تعتمد بشكل أساسي على تحالفاتها الغربية إلى سياسة أكثر استقلالية. هذا التحول يعكس رغبة تركيا في تعزيز دورها الإقليمي والدولي على الساحة العالمية، وفي ذات الوقت، يعكس توترًا واضحًا مع الغرب بسبب اختلافات في القضايا الأمنية، العسكرية، والحقوقية. سياسة تركيا في هذه الفترة تظهر توازنًا معقدًا بين تعزيز علاقتها مع القوى الكبرى مثل روسيا والصين، وبين استغلال علاقتها مع العالم الإسلامي لتحقيق أهدافها الاستراتيجية. في هذا السياق، تستطيع تركيا أن تحقق مصالحها عبر تحالفات مرنة تتماشى مع الديناميكيات الإقليمية والدولية المتغيرة، مع المحافظة على استقلالية القرار السياسي في قضاياها الوطنية والدولية.

ثانياً: التوسع الجيوسياسي العسكري – من الدفاع إلى المبادرة

تمثل السياسة العسكرية التركية في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان تحولاً عميقاً من استراتيجية دفاعية تقليدية إلى استراتيجية هجومية – مبادرة، تعكس فلسفة "العثمانية الجديدة" في بناء نفوذ إقليمي ودولي. هذا التحول لم يكن مجرد رد فعل على تهديدات أمنية محلية، بل جزءاً من رؤية متكاملة لإعادة تموضع تركيا كقوة إقليمية صاحبة تأثير عابر للحدود، تمامًا كما كانت في العهد العثماني.

بدأت هذه الاستراتيجية تتبلور بوضوح بعد 2011، مع تصاعد أزمات الربيع العربي، حيث شعرت تركيا أن الفراغ الإقليمي الناتج عن تراجع بعض القوى العربية الكبرى، يمنحها فرصة لتوسيع مجالها الحيوي سياسياً وعسكرياً. وهكذا تحولت السياسة التركية من سياسة تعتمد على "صفر مشاكل" إلى سياسة "التدخل النشط" في مناطق النزاع.

برز هذا التوسع العسكري في عدة ساحات جغرافية. في سوريا، تحولت تركيا من مراقب إلى لاعب ميداني مباشر، من خلال سلسلة عمليات عسكرية (درع الفرات، غصن الزيتون، نبع السلام) تهدف إلى إبعاد الخطر الكردي وتأمين حدودها، لكنها في ذات الوقت ترسخ مناطق نفوذ تركية داخل العمق السوري. في ليبيا، تدخلت أنقرة عسكرياً لدعم حكومة الوفاق الوطني، وهو تدخل كان الأول من نوعه بهذا الشكل خارج المجال الحيوي التركي التقليدي، مما مثل إعلاناً صريحاً عن استعداد تركيا لاستخدام قوتها العسكرية خارج الإقليم.⁴³

أما في القوقاز، فقد لعبت تركيا دوراً محورياً في دعم أذربيجان خلال حرب ناغورنو كاراباخ ضد أرمينيا، وهو ما أسفر عن نتائج استراتيجية منحت أنقرة موطئ قدم جديد في جنوب القوقاز، وربطاً مباشراً بجمهوريات آسيا الوسطى ذات العمق التركي والإسلامي. كذلك، أسست تركيا قواعد عسكرية في كل من

⁴³أحمد يوسف، "لماذا تدخلت تركيا في ليبيا"، معهد أبحاث السياسة الخارجية، 2020، متاح على الرابط:

[/https://www.fpri.org/article/2020/12/why-turkey-intervened-in-libya](https://www.fpri.org/article/2020/12/why-turkey-intervened-in-libya)

الفصل الثاني: مبادئ السياسة الخارجية التركية في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان 2014-2023

قطر والصومال، في ترجمة مباشرة لرؤية توسعية ذات أبعاد استراتيجية، تحاكي منطق الامتداد العسكري العثماني في مناطق الجوار البحري والجغرافي.⁴⁴

كل هذا ترافق مع صعود الصناعات الدفاعية التركية، خصوصاً الطائرات المسيّرة Bayraktar TB2 التي أصبحت رمزاً جديداً للهيمنة التركية الناعمة – الخشنة في آن واحد، وتم تصديرها لدول عديدة من أوروبا الشرقية إلى إفريقيا، مما عزز مكانة تركيا كقوة تكنولوجية عسكرية فاعلة.

لكن هذا التوسع العسكري لم يخلُ من التحديات، إذ جلب معه صدامات سياسية مع بعض الحلفاء التقليديين، خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وعرض تركيا أحياناً لعقوبات وضغوط اقتصادية. ومع ذلك، فإن القيادة التركية ترى أن هذا "التمدد الميداني" هو جزء لا يتجزأ من استعادة المكانة التاريخية لتركيا كقوة مهيمنة، وأن العالم لا يحترم إلا الدول القادرة على فرض حضورها بالقوة إذا لزم الأمر.

وهكذا، فإن العثمانية الجديدة لم تعد مجرد خطاب ثقافي أو ديني، بل تحوّلت إلى مشروع استراتيجي تُسهم فيه القوة العسكرية بشكل مباشر، باعتبارها أداة ضرورية لتثبيت المواقع وفرض المصالح في عالم متعدد الأقطاب ومتقلب التوازنات.

خلاصة الفصل الثاني:

يُركّز هذا الفصل على تطور السياسة الخارجية التركية في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان، من خلال تحليل مقومات "الدبلوماسية الناهضة" وموقع "العثمانية الجديدة" في تشكيل الرؤية السياسية الخارجية. في المبحث الأول، يُعرّف مفهوم "الدبلوماسية الناهضة" بوصفها تحوّلاً نوعياً في السياسة الخارجية التركية، يتمثل في الطموح إلى دور إقليمي ودولي فاعل يتجاوز الحدود التقليدية للدبلوماسية الجمهورية السابقة. وقد اعتمدت هذه السياسة على أدوات متعددة، منها الانخراط النشط في الوساطة الدبلوماسية، واستثمار القوة الناعمة كالثقافة والتعليم والمساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى استخدام القوة الصلبة عند الضرورة، خاصة في الملفات الأمنية مثل سوريا وليبيا.

كما يُبرز المبحث الأول كيف أن "الترجمة الأردنية لغانية للنهوض" لم تكن فقط إعادة تعريف لمكانة تركيا عالمياً، بل أيضاً تجسيداً لرؤية شاملة تركز على المزج بين العمق التاريخي والانفتاح البراغماتي، حيث

⁴⁴أوزغور أوزدامار، "السياسة الخارجية التركية في جنوب القوقاز: دراسة حالة دعم أذربيجان في حرب ناغورنو كاراباخ"، مجلة الدراسات الدولية، المجلد 15، العدد 3، 2021، ص 45-68

الفصل الثاني: مبادئ السياسة الخارجية التركية في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان 2014-2023

سعى أردوغان إلى تقديم نموذج لتركيا المسلمة الديمقراطية ذات التأثير العالمي، مستفيداً من عناصر الهوية والتاريخ والدين والاقتصاد في آن واحد.

أما المبحث الثاني، فيتناول أثر “العثمانية الجديدة” في إعادة صياغة الرؤية الخارجية التركية، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي. فعلى الصعيد الإقليمي، اتجهت تركيا نحو تعزيز علاقاتها مع الدول الإسلامية والشرق أوسطية، من خلال سياسة الانفتاح الثقافي والديني، ودعم الحركات السياسية الإسلامية، والتدخل النشط في أزمات الإقليم. بينما على الصعيد الدولي، حاولت تركيا تحت مظلة “العثمانية الجديدة” أن توازن بين علاقاتها التقليدية مع الغرب، وتوسيع نفوذها في آسيا وأفريقيا، مستندة إلى خطاب حضاري يؤسس لتركيا كقوة مركزية بين الشرق والغرب.

يوضح هذا الفصل أن السياسة الخارجية في عهد أردوغان تمثل خروجاً واعياً عن النموذج الكمالي التقليدي، متجهة نحو إعادة صياغة دور تركيا في العالم وفق رؤية استراتيجية تركز على التاريخ، الهوية، والمصالح المتغيرة.

**الفصل الثالث: تفاعل السياسة
الخارجية التركية مع
التحولات الجيوسياسية في
الشرق الأوسط**

الفصل الثالث: تفاعل السياسة الخارجية التركية مع التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

تعدّ السياسة الخارجية التركية من أكثر السياسات تحركًا وتأثرًا بالمتغيرات الإقليمية والدولية، خاصةً في منطقة الشرق الأوسط التي تشهد تحولات جذرية منذ بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. وقد فرضت هذه التحولات، التي تمثلت في الثورات الشعبية، النزاعات الداخلية، الصراعات الإقليمية، وصعود فواعل غير دول، تحديات وفرصًا جديدة أمام صانع القرار التركي، مما دفع أنقرة إلى إعادة صياغة استراتيجياتها الخارجية بما يتناسب مع المستجدات الجيوسياسية.

ينطلق هذا الفصل من فرضية مفادها أن السياسة الخارجية التركية لم تعد تعتمد فقط على الأدوات التقليدية في تعاملها مع قضايا المنطقة، بل أصبحت أكثر مرونة وديناميكية، مما يعكس رغبة تركيا في لعب دور إقليمي فاعل ومؤثر. وفي هذا السياق، يتناول الفصل عدة محاور رئيسية، من أبرزها: محددات التغير في توجهات السياسة الخارجية التركية، أدوات وأشكال التفاعل مع التحولات الإقليمية، إضافة إلى تقييم مدى نجاح أو إخفاق هذه السياسات في تحقيق المصالح التركية على المستويين الإقليمي والدولي.

كما يسعى الفصل إلى استكشاف الأبعاد الاستراتيجية لتحركات أنقرة، سواء من خلال انخراطها المباشر في بعض الصراعات، أو عبر توظيف أدوات القوة الناعمة والدبلوماسية الاقتصادية لتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط. ويهدف التحليل إلى تقديم قراءة معمقة للكيفية التي أدارت بها تركيا علاقاتها مع قوى إقليمية مثل إيران، السعودية، مصر، بالإضافة إلى تفاعلاتها مع القوى الكبرى المعنية بالمنطقة.

بذلك، يساهم هذا الفصل في فهم ديناميات السياسة الخارجية التركية ضمن بيئة إقليمية متقلبة، ويوضح حدود قدرتها على التأثير ومواجهة التحديات الناجمة عن التحولات الجيوسياسية المستمرة

الفصل الثالث: تفاعل السياسة الخارجية التركية مع التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

المبحث الأول: المحفزات الدافعة لأداء سياسة خارجية تركية فاعلة في الشرق الأوسط

تشكل المحفزات السياسية والاقتصادية والأمنية العامل الأساسي في صياغة أداء السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط. فمع تعاظم أهمية المنطقة في الحسابات الإقليمية والدولية، سعت أنقرة إلى تعزيز حضورها الإقليمي عبر استثمار الفرص الناجمة عن التحولات الجيوسياسية. ويتناول هذا المبحث تحليل أبرز المحفزات التي دفعت تركيا إلى تبني سياسة خارجية أكثر فاعلية، بما في ذلك تطلعها للعب دور قيادي، وتأمين مصالحها الاقتصادية، وضمان استقرارها الداخلي في مواجهة التهديدات المتصاعدة من محيطها الإقليمي.

المطلب الأول: البيئة الدولية كمحفز لأداء سياسة خارجية تركية فاعلة.

1. التحولات في العلاقات مع القوى الكبرى

العلاقة مع الولايات المتحدة: شهدت العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة تقلبات كبيرة بعد 2014. قبل ذلك، كانت تركيا عضوًا في حلف الناتو وتتمتع بعلاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة، خاصة في القضايا الأمنية. لكن بعد محاولة الانقلاب في 2016، أصبح هناك فجوة كبيرة بين البلدين بسبب الخلافات حول دعم الولايات المتحدة للمجموعات الكردية في سوريا، مثل قوات سوريا الديمقراطية (YPG) التي تعتبرها تركيا امتدادًا لحزب العمال الكردستاني (PKK). هذه العلاقة المتوترة أثرت بشكل كبير في السياسة الخارجية التركية، حيث عملت تركيا على توسيع علاقاتها مع دول أخرى مثل روسيا وإيران لتعويض التوترات مع واشنطن.⁴⁵

العلاقة مع الاتحاد الأوروبي: مع بداية حكم أردوغان، كانت تركيا تأمل في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ولكن مع تصاعد الاحتجاجات الداخلية ضد الحكومة التركية، وتزايد الانتقادات الغربية بشأن حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في تركيا، بدأت العلاقات بين الطرفين في التدهور. لقد أدى تراجع عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي إلى تغييرات في سياسة تركيا تجاه الاتحاد، خاصة

⁴⁵أماندا سلوات، "الولايات المتحدة تغض الطرف عن مخاوف تركيا بشأن القوات الكردية السورية. لكن ذلك لم يدم"، معهد بروكينغز، 18 أكتوبر 2019، متاح على الرابط: https://www.brookings.edu/articles/the-us-played-down-turkeys-concerns-about-syrian-kurdish-forces-that-couldnt-last

الفصل الثالث: تفاعل السياسة الخارجية التركية مع التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

في قضايا مثل اللاجئين، حيث استخدمت تركيا ملف اللاجئين كوسيلة ضغط على الاتحاد الأوروبي، خاصة بعد الاتفاقية الموقعة بين الطرفين في 2016.⁴⁶

2. تزايد التنافس مع روسيا

التعاون والتوتر مع روسيا: منذ 2014، أصبحت تركيا أكثر قرباً من روسيا في عدة مجالات، خاصة في مجالات الطاقة والأمن. على الرغم من أن تركيا كانت عضواً في حلف الناتو، فإن العلاقات التركية الروسية تطورت بشكل كبير. في عام 2015، كانت تركيا قد أسقطت طائرة روسية على الحدود السورية، مما تسبب في توتر بين البلدين. ومع ذلك، بعد محاولة الانقلاب في 2016، بدأت تركيا في تقوية علاقاتها مع روسيا، خاصة في مجال التعاون في قضايا سوريا والطاقة.

التعاون في سوريا: في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون يختلفون مع تركيا حول التعامل مع الأكراد في سوريا، تحالفت تركيا مع روسيا في قضايا مثل مكافحة الإرهاب والمفاوضات حول الوضع السوري. استمر هذا التعاون في مجالات مثل شراء منظومة "S-400" الروسية، مما زاد من تعقيد علاقات تركيا مع الناتو والولايات المتحدة.⁴⁷

3. تأثير البيئة الإقليمية في الشرق الأوسط

الربيع العربي والتداعيات: منذ بداية "الربيع العربي" في 2011، تفاعلت تركيا مع الأحداث في الشرق الأوسط بشكل كبير. في بداية الأحداث، دعمت تركيا الحركات الإسلامية والانتفاضات ضد الأنظمة الحاكمة في الدول العربية. ومع تطور الأحداث، بدأت تركيا تنخرط بشكل أكبر في الصراعات الإقليمية، خاصة في سوريا وليبيا، حيث أصبح لها دور بارز في الصراع السوري، حيث دعمت المعارضة المسلحة في مواجهة النظام السوري.

⁴⁶مارك بيريني، "الابتعاد الوشيك لتركيا عن الغرب"، مؤسسة كارنيغي أوروبا، 12 ديسمبر 2016، ص 1-12، متاح على الرابط: <https://carnegieeurope.eu/2016/12/12/turkey-s-impending-estrangement-from-west-pub-66370>

⁴⁷غالب دالاي، "بعد شراء S-400: إلى أين تتجه العلاقات التركية-الروسية؟"، مؤسسة العلوم والسياسة (SWP)، برلين، 2019، ص 1-8، متاح على الرابط: <https://www.swp-berlin.org/en/publication/after-the-s-400-purchase-where-are-turkish-russian-relations-heading>

الفصل الثالث: تفاعل السياسة الخارجية التركية مع التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

التنافس الإقليمي: خلال هذه الفترة، دخلت تركيا في صراع مع بعض الدول العربية الكبرى مثل مصر والإمارات، خاصة بعد الإطاحة بالرئيس المصري محمد مرسي في 2013. في نفس الوقت، عززت تركيا علاقاتها مع قطر، التي كانت تشاركها العديد من الرؤى السياسية حول مستقبل المنطقة⁴⁸.

4. المصالح التركية في البحر الأبيض المتوسط

الاستراتيجيات البحرية والطاقة: منذ 2014، بدأت تركيا في تكثيف اهتمامها بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، خاصة فيما يتعلق باحتياطيات الغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط. في هذا السياق، بدأت تركيا في التنسيق مع حكومة الوفاق الوطني الليبية في 2019، ما أدى إلى توقيع اتفاقيات حول الحدود البحرية بين البلدين. هذا التحرك كان جزءاً من استراتيجية تركيا لتعزيز نفوذها في المنطقة من خلال تأمين مصالحها الاقتصادية والطاقة في البحر المتوسط.

التوترات مع اليونان وقبرص: في الوقت نفسه، تصاعدت التوترات بين تركيا من جهة، واليونان وقبرص من جهة أخرى حول قضايا الحدود البحرية وحقوق التنقيب عن الغاز. هذا الصراع شكّل تحدياً كبيراً للسياسة الخارجية التركية وأدى إلى توترات مع الاتحاد الأوروبي ودول الناتو.⁴⁹

5. العلاقة مع الصين وآسيا

العلاقات الاقتصادية مع الصين: في إطار استراتيجية "طريق الحرير الجديد" التي تقودها الصين، بدأت تركيا في تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الصين. ووقعت تركيا في 2015 اتفاقاً مع الصين بشأن التعاون في مشاريع بنية تحتية ضخمة. كما بدأت تركيا في تقوية علاقاتها مع الدول الآسيوية الأخرى مثل الهند وكوريا الجنوبية، معتمدة على مصالح اقتصادية مشتركة في مجالات مثل التجارة والاستثمار.

⁴⁸فاطمة الزهراء حيان ، "السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط: التحديات والفرص"، دار الفكر العربي، بيروت، 2021

⁴⁹فيليبوس برودرو، "الطاقة والحدود البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط"، المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (IEMed، 2023، ص 1-12، متاح على الرابط: <https://www.iemed.org/publication/energy-and-maritime-borders-in-the-eastern-mediterranean>)

الفصل الثالث: تفاعل السياسة الخارجية التركية مع التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

التعاون في مجال الأمن: في حين أن تركيا كانت تعتمد بشكل كبير على دعم حلف الناتو في قضايا الأمن، فإنها بدأت في البحث عن شراكات أوسع في المجال الأمني مع دول مثل الصين وروسيا. هذا التعاون كان له تأثير في السياسة التركية تجاه قضايا الأمن الإقليمي والعالمي.⁵⁰

6. السياسة التركية تجاه المنظمات الدولية

الدور في حلف الناتو: على الرغم من التوترات مع الولايات المتحدة، ظل حلف الناتو هو أحد المحاور الأساسية في السياسة الخارجية التركية. في الوقت نفسه، كانت تركيا تشعر بأن حلف الناتو لم يقدم الدعم الكافي في قضاياها الأمنية في سوريا والعراق. هذا دفعها إلى البحث عن شراكات بديلة، مثل التعاون مع روسيا في مجالات الأمن والطاقة.⁵¹

الأمم المتحدة والمنظمات الدولية: في ظل التحديات الأمنية والاقتصادية، سعت تركيا إلى تعزيز دورها في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي. كما لعبت تركيا دورًا مهمًا في قضايا اللاجئين، حيث استخدمت الوضع في سوريا كورقة ضغط في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي.

7. العلاقات مع العالم الإسلامي

النفوذ التركي في العالم الإسلامي: سعت تركيا تحت حكم أردوغان إلى تعزيز مكانتها كزعيمة إقليمية في العالم الإسلامي. وقد تجلّى ذلك في دعم الحركات السياسية الإسلامية، مثل جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وتقديم الدعم للدول التي تمر بأزمات سياسية، مثل ليبيا وسوريا.⁵²

⁵⁰بيورول أكدومان، "الجناح الجنوبي لحلف الناتو: تطور الدور الاستراتيجي لتركيا وتأثيراته على الأمن الإقليمي"، مجلة بحوث العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 5، 2023، ص 2951، متاح على الرابط: https://www.ijhss.uobasrah.edu.iq/article_180716.html

⁵¹أحمد عبد الله، "التعاون الأمني بين تركيا وروسيا: التحديات والفرص"، مجلة الدراسات السياسية، العدد 45، 2020، ص 112-130

⁵²أحمد سليمان سالم الرحاحلة، "الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط: الفرص والتحديات"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2014، ص 85-113.

الفصل الثالث: تفاعل السياسة الخارجية التركية مع التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

الضغط على الدول العربية: في الوقت الذي عززت فيه تركيا علاقاتها مع قطر، كان هناك توتر مع بعض الدول العربية الأخرى التي تعتبر تركيا منافسًا في الساحة السياسية الإقليمية. هذه التوترات كانت تؤثر بشكل كبير في العلاقات التركية مع الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.⁵³

8. التأثيرات البيئية والأزمات العالمية

الأزمات العالمية: مثل أزمة اللاجئين السوريين، التي تمثل تحديًا كبيرًا لتركيا، والتي دفعتها إلى اتخاذ مواقف سياسية متشددة تجاه القضايا الإنسانية في المنطقة. هذا جعل السياسة الخارجية التركية تتمحور حول قضايا الإغاثة واللاجئين، بالإضافة إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية في هذا المجال.

المطلب الثاني: البيئة الإقليمية كمحفز لأداء سياسة خارجية تركية فعالة.

شهدت السياسة الخارجية التركية تحولات عميقة في العقد الماضي، مدفوعة بتغيرات البيئة الإقليمية من جهة، وبإعادة صياغة الهوية الوطنية من جهة أخرى. منذ عام 2014، ومع انتقال تركيا إلى نظام رئاسي وتعزيز قبضة حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان، أصبحت السياسة الخارجية التركية أكثر جرأة وارتكازًا على عناصر الهوية الحضارية والدينية، مع السعي للعب دور إقليمي مستقل. لتحليل تأثيرات البيئة الإقليمية على السياسة الخارجية التركية، سيتم في هذا الجزء من البحث دراسة حالات متعددة، حيث تُعد الأزمة السورية مثالًا رئيسيًا على كيفية توظيف الهوية التركية في سياق التحولات الإقليمية.

خلال نصف قرن، تذبذبت العلاقات التركية-السورية بين التوتر العنيف والانفراج الحذر، لكن الثورة السورية عام 2011 شكلت الحدث المفصلي الذي حول سوريا من "جار شريك" إلى "خصم إقليمي" بالنسبة لتركيا، ودفع أنقرة لتطوير سياسة خارجية أكثر عدوانية مستندة إلى الهوية القومية والإسلامية.

الهوية كأداة استراتيجية في سوريا: في السياق السوري، لعبت الهوية التركية دورًا محوريًا في توجيه السياسة الخارجية التركية وجعلها أداة فعالة لمواجهة التحديات الإقليمية. يمكن تحليل توظيف تركيا لهويتها في ثلاثة أبعاد أساسية: الهوية الإسلامية السنية، الهوية القومية التركية، والهوية الإنسانية الدولية.

⁵³سامي حسن، الضغط التركي في السياسة الإقليمية: التوترات مع الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، الرياض: مركز الدراسات السياسية، 2021، ص 98

الفصل الثالث: تفاعل السياسة الخارجية التركية مع التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

1. الهوية الإسلامية السنية:

الهوية الإسلامية السنية كانت ولا تزال تمثل أداة استراتيجية أساسية في السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية. من خلال دعم المعارضة السورية السنية وتعزيز مكانتها في العالم العربي والإسلامي، نجحت تركيا في ترسيخ نفوذها الإقليمي ومواجهة التحديات التي فرضتها القوى الإقليمية الأخرى، خصوصاً إيران. هذه السياسة كانت أيضاً حاسمة في تعزيز الدعم الداخلي لحكومة أردوغان، مما جعل الهوية السنية عنصراً مركزياً في تشكيل استراتيجيات تركيا الخارجية في المنطقة.⁵⁴

منذ عام 2014، أصبحت الهوية الإسلامية السنية أداة استراتيجية محورية في السياسة الخارجية التركية، حيث لعبت دوراً بارزاً في تحديد مواقفها من الأزمة السورية. في هذا السياق، ربطت تركيا استراتيجيتها الخارجية بمصالحها الإقليمية والعقائدية، مع التركيز على الدفاع عن المجتمعات السنية في سوريا في مواجهة النظام السوري المدعوم من إيران وحلفائها. وقد ساعد هذا التوجه في تقوية مكانة تركيا كقوة إقليمية رائدة في العالم السني، فيما يتعلق بالأزمة السورية والتطورات الإقليمية الأخرى.

في هذا السياق، نظرت تركيا إلى الصراع في سوريا من زاوية الهوية الإسلامية السنية، ورأت أن دعمها للمعارضة السورية السنية هو دعم للشعب السوري ضد النظام الذي هيمن عليه العلويون المدعومون من إيران. وقد أسست تركيا روابط وثيقة مع الفصائل المسلحة السنية ودعمتها عسكرياً ولوجستياً. في هذه المرحلة، بدأ الخطاب التركي يظهر بشكل أكثر وضوحاً من حيث التأكيد على الهوية السنية في مواجهة القوى الأخرى، بما في ذلك إيران، التي كانت تدعم النظام السوري. خطاب تركيا كان يعتمد على مسألة حماية "الأمة السنية" في سوريا، خاصة بعد أن أصبح من الواضح أن النزاع له طابع طائفي.

تزايد التحالفات الإقليمية السنية:

مع استمرار الصراع السوري وتدايعاته الإقليمية، تحالفت تركيا مع دول سنية أخرى مثل قطر والسعودية لدعم المعارضة السورية، حيث كانت هذه الدول تشترك في المواقف بشأن مقاومة النظام السوري المدعوم من إيران. هذا الدعم المتبادل ساعد تركيا على تعزيز موقفها في العالم السني من خلال تقديم نفسها كداعم رئيسي للشوار السوريين.

توظيف الهوية السنية لمواجهة النفوذ الإيراني:

في تلك الفترة، باتت إيران تشكل أحد أكبر الداعمين للنظام السوري، مما خلق حالة من التوتر بين تركيا وإيران. في هذا السياق، استخدمت تركيا هويتها السنية كأداة لمواجهة النفوذ الإيراني في سوريا، حيث

⁵⁴ إبراهيم ميرغني محمد علي، الصراع حول الهوية وانعكاساته على السياسة الخارجية التركية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 491، يناير 2020، ص 76

الفصل الثالث: تفاعل السياسة الخارجية التركية مع التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

اعتبرت أن الدفاع عن السنة في سوريا هو بمثابة صراع ضد التوسع الإيراني الشيعي في المنطقة. وبذلك أصبحت الهوية السنوية جزءًا أساسيًا في استراتيجيات تركيا الإقليمية.

عمليات عسكرية ودور الهوية السنوية:

بعد 2014، أصبحت العمليات العسكرية التركية في سوريا جزءًا من جهود تركيا لتحقيق أهدافها الأمنية والسياسية، حيث ركزت هذه العمليات على محاربة الميليشيات الكردية التي اعتبرتها تركيا تهديدًا لأمنها القومي. وقد استخدمت تركيا أيضًا الخطاب السنوي لتبرير هذه العمليات على أنها جزء من حماية المجتمعات السنوية في المناطق التي كانت تحت سيطرة الجماعات الكردية.

• عملية درع الفرات (2016):

في عام 2016، أطلقت تركيا عملية "درع الفرات" في شمال سوريا، التي كانت تهدف إلى طرد تنظيم داعش والمجموعات الكردية، مثل وحدات حماية الشعب (YPG)، من مناطق الحدود السورية التركية. وعلى الرغم من أن الهدف المعلن كان محاربة الإرهاب، فإن تركيا عملت على تعزيز صورة هذه العمليات كدفاع عن المجتمعات السنوية في المنطقة ضد سيطرة الكيانات الكردية التي كانت تعتبرها تركيا امتدادًا للتنظيمات الإرهابية.

• عملية غصن الزيتون (2018):

في عام 2018، أطلقت تركيا عملية "غصن الزيتون" في منطقة عفرين شمال سوريا، مستهدفةً بشكل أساسي وحدات حماية الشعب الكردية. وفي هذا السياق، استخدمت تركيا الهوية السنوية للتأكيد على أن العمليات العسكرية تهدف إلى حماية السكان السنة في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات الكردية المدعومة من الولايات المتحدة.

الخطاب التركي وارتباطه بالهوية السنوية بعد 2014:

في الفترة بين 2014 و2023، كانت تركيا تقدم نفسها كحامية للهوية السنوية في مواجهة التهديدات الطائفية التي فرضها النظام السوري وحلفاؤه. وكان الخطاب التركي يركز على الدفاع عن المجتمعات السنوية ضد النظام الذي يُنظر إليه على أنه نظام طائفي يحكمه العلويون.⁵⁵

الدور الدعوي والإعلامي:

تركيا استخدمت الإعلام بشكل مكثف للترويج للهوية السنوية في سوريا، حيث كانت القنوات الإعلامية التركية تنتقل بشكل مستمر معاناة السوريين السنة تحت حكم الأسد. كما كانت القيادة التركية تستخدم المنابر الدينية لتأكيد موقفها الداعم للثوار السوريين من منطلق ديني.

⁵⁵ عارف محمد خلف البياتي وإبراهيم أحمد حسن ناصر، "الدور التركي في الأزمة السورية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 2، العدد 4، 2015، ص 51

الفصل الثالث: تفاعل السياسة الخارجية التركية مع التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

دعم اللاجئين السوريين: كانت تركيا أيضاً قد قدمت مأوى لما يزيد عن 3.5 مليون لاجئ سوري، واعتبرت هذه الاستضافة جزءاً من موقفها الإنساني والشرعي تجاه الشعب السوري المسلم. وتوظيفها للهوية السنية في هذا السياق، سعت تركيا

إلى تعزيز موقفها في العالم العربي والإسلامي كداعم رئيسي للاجئين السوريين في وقت تعرضت فيه الضغوط الدولية.⁵⁶

2. الهوية القومية التركية

إلى جانب البعد الإسلامي، عززت تركيا في سياستها الخارجية خلال الأزمة السورية بعداً آخر يتمثل في الهوية القومية التركية. مع تصاعد التهديدات الأمنية من الجماعات الكردية في سوريا (خصوصاً وحدات حماية الشعب YPG)، تبنت تركيا خطاباً قومياً محوره حماية الأمن القومي التركي. التهديد الكردي: تركيا اعتبرت وجود كيانات كردية مستقلة في شمال سوريا، أو حتى مناطق كردية ذات حكم ذاتي، تهديداً مباشراً لأمنها الوطني، مما دفعها للتدخل العسكري المباشر في سوريا لوقف تقدم هذه الجماعات. الدفاع عن الحدود: تركيا ركزت على تعزيز هويتها القومية من خلال عمليات عسكرية مثل “درع الفرات” و”غصن الزيتون”، اللتين هدفتا إلى تأمين الحدود التركية ووقف توسع الأكراد السوريين.

توظيف الهوية القومية في هذا السياق كان فعالاً في حشد الدعم الداخلي للعمليات العسكرية، حيث اعتُبر الدفاع عن الحدود والقضاء على التهديد الكردي مسألة حيوية للأمن القومي التركي منذ 2014، أصبحت الهوية القومية التركية أداة استراتيجية حيوية في السياسة الخارجية التركية، خاصة في سياق الأحداث الإقليمية الكبرى مثل الأزمة السورية. بعد وصول حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان إلى السلطة، تبنت تركيا سياسة أكثر استقلالية وعززت الهوية القومية التركية لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية. في هذا السياق، كان استخدام الهوية القومية جزءاً من رؤية تركيا لإعادة تأكيد دورها الإقليمي، ليس فقط على المستوى السياسي، بل أيضاً من خلال التأكيد على قدرتها العسكرية والثقافية في مناطق الشرق الأوسط وبلاد الشام

⁵⁶، السياسة الأمنية التركية تجاه اللاجئين السوريين: دراسة في المتغيرات والتحديات” نُشرت في مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 20، 2016.

رابط المقال: <https://jilrc.com/archives/9371>

الفصل الثالث: تفاعل السياسة الخارجية التركية مع التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

منذ 2014، أصبحت الهوية القومية التركية أداة استراتيجية حيوية في السياسة الخارجية التركية، خاصة في سياق الأحداث الإقليمية الكبرى مثل الأزمة السورية. بعد وصول حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان إلى السلطة، تبنت تركيا سياسة أكثر استقلالية وعززت الهوية القومية التركية لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية. في هذا السياق، كان استخدام الهوية القومية جزءاً من رؤية تركيا لإعادة تأكيد دورها الإقليمي، ليس فقط على المستوى السياسي، بل أيضاً من خلال التأكيد على قدرتها العسكرية والثقافية في مناطق الشرق الأوسط وبلاد الشام.

مع تزايد الصراع، خصوصاً بعد 2014، أصبحت تركيا أكثر تدخلاً في دعم المجموعات السورية المعارضة للنظام السوري. المجموعات التي كانت تتبنى الهوية القومية التركية كانت تحظى بدعم أنقرة، سواء من خلال المساعدات العسكرية أو السياسية. تركيا رأت أن هذه المجموعات تمثل الثورة السورية ضد نظام الأسد، الذي يعتبر تهديداً لوحدة البلاد وأمنها القومي.

في إطار الدفاع عن القومية التركية، عملت أنقرة على إنشاء مناطق آمنة في شمال سوريا، خصوصاً في المناطق التي كانت تسيطر عليها الميليشيات الكردية. تركيا اعتبرت أن هذه المناطق كانت تشكل تهديداً طويل الأمد لوحدة الأراضي التركية، وبهذا التصور، كانت هذه العمليات جزءاً من استراتيجيتها لحماية الهوية القومية التركية ضد تهديدات خارجية.

في سياق الصراعات الإقليمية مثل الأزمة السورية، نجحت الحكومة التركية في استغلال الهوية القومية لتعزيز وحدة الشعب التركي خلف القيادة. فقد استخدم الخطاب القومي لتبرير التدخلات العسكرية في سوريا وكذلك التأثير على الرأي العام التركي ليصبح أكثر تأييداً لهذه السياسات.

على الرغم من التعاون مع بعض القوى الإقليمية مثل قطر والسعودية في دعم المعارضة السورية، فإن تركيا استخدمت الهوية القومية لضمان أن مواقفها تبقى مستقلة من القوى الأخرى مثل إيران. لم تكن تركيا ترغب في أن تكون جزءاً من الحلف الشيعي الذي كان يشمل إيران وحزب الله في دعم النظام السوري. وفي الوقت نفسه، كانت تحاول أن توازن علاقاتها مع روسيا التي تشاركها بعض المصالح في سوريا.

استخدام الهوية القومية التركية في السياسة الخارجية لم يكن محصوراً فقط في سوريا، بل كان جزءاً من استراتيجية أوسع لتعزيز مكانة تركيا في المنطقة والعالم. من خلال تعزيز القومية التركية في الخطاب السياسي والدبلوماسي، سعت تركيا إلى تقديم نفسها كقوة إقليمية مستقلة وقوية، قادرة على تحديد مصيرها بنفسها وتحقيق مصالحها دون الاعتماد على القوى الكبرى.⁵⁷

⁵⁷حسن عبد الله، "القومية التركية والسياسة الخارجية: دراسة في التوجهات والآثار"، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد 45، 2020، ص 112

الفصل الثالث: تفاعل السياسة الخارجية التركية مع التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

3. الهوية الإنسانية الدولية:

- **استقبال اللاجئين السوريين:**
تركيا كانت من أولى الدول التي استقبلت اللاجئين السوريين منذ بداية الصراع، حيث استقبلت أكثر من 3.6 مليون لاجئ سوري حتى عام 2023. هذا الموقف يُظهر الجانب الإنساني في الهوية التركية، حيث اعتبرت الحكومة التركية أن حماية المدنيين السوريين من الدمار والفقر هي مسؤولية أخلاقية، مما عزز من صورها كداعم رئيسي للحقوق الإنسانية على الصعيد الإقليمي والدولي.

- **مناصرة الحلول السلمية:**
تركيا لعبت دورًا كبيرًا في دعم الحلول السلمية في سوريا عبر مختلف المنابر الدولية والإقليمية، سواء من خلال مشاركتها في مفاوضات "جنيف" أو في محادثات "أستانا" بين القوى الكبرى في المنطقة مثل روسيا وإيران. من خلال هذه المشاركات، سعت تركيا إلى تأكيد التزامها بالمبادئ الإنسانية الدولية وإيجاد تسوية للصراع تضمن حقوق الشعب السوري وتضع حدًا للعنف ضد المدنيين.

- **الدور الإغاثي والإنساني التركي:**
منذ بداية الأزمة، أنشأت تركيا العديد من المنظمات الإنسانية التي تعمل داخل سوريا ومخيمات اللاجئين. وقدمت هذه المنظمات المساعدات الغذائية والطبية وغيرها من الضروريات للمتضررين من النزاع. بالإضافة إلى ذلك، قامت تركيا بتوفير التدريب للكوادر الطبية السورية ودعمت أنشطة إعادة البناء في المناطق المحررة من النظام السوري.

● الضغط على المجتمع الدولي:

على الساحة الدولية، سعت تركيا إلى الضغط على المجتمع الدولي لتحقيق حلول إنسانية للأزمة السورية. من خلال التصريحات الرسمية، وخصوصًا في المنابر الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان، أكدت تركيا على ضرورة توفير الحماية الإنسانية للمدنيين السوريين، ودعت إلى زيادة المساعدات الإنسانية وضمان وصولها إلى المناطق المحاصرة. هذه السياسة كانت تهدف إلى رفع مكانة تركيا كداعم رئيسي للمبادئ الإنسانية في الصراعات.

المطلب الثالث: البيئة الداخلية كمحفز لسياسة خارجية تركية فاعلة.

منذ أن أصبح رجب طيب أردوغان رئيسًا للجمهورية التركية في عام 2014، شهدت السياسة الخارجية التركية تحولًا ملحوظًا. في هذا السياق، يمكن النظر إلى البيئة الداخلية في تركيا كعامل أساسي في تشكيل سياسات الدولة الخارجية. لقد لعبت مجموعة من العوامل الداخلية دورًا محوريًا في توجيه السياسة الخارجية

الفصل الثالث: تفاعل السياسة الخارجية التركية مع التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

التركية خلال هذه الفترة، بدءًا من التحولات الاقتصادية والسياسية، وصولاً إلى التوجهات الأيديولوجية والحركة القومية المتزايدة. في هذا البحث، سيتم تسليط الضوء على هذه العوامل وتحليل تأثيرها على القرارات السياسية الخارجية لتركيا.⁵⁸

1. التحولات الأيديولوجية لحزب العدالة والتنمية

عندما تولى أردوغان رئاسة تركيا في 2014، كانت تركيا تحت حكم حزب العدالة والتنمية (AKP) الذي أسسه في 2001. على الرغم من أن الحزب بدأ في تبني سياسة اقتصادية ليبرالية في البداية، فقد أظهر تحوّلًا تدريجيًا نحو سياسات أكثر تحفظًا وإسلامية في وقت لاحق. هذا التوجه الأيديولوجي كان له تأثير عميق على السياسة الخارجية التركية.

التحول نحو الهوية الإسلامية: منذ بداية حكم أردوغان، سعى إلى تعزيز الهوية الإسلامية لتركيا، وهو ما تجلّى في دعم الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط، وخاصة خلال "الربيع العربي". علاوة على ذلك، شهدت السياسة الخارجية التركية تطورًا نحو التركيز على تعزيز العلاقات مع دول مثل قطر والسعودية والبحرين، إلى جانب تعزيز مكانتها في منظمة التعاون الإسلامي.

التركيز على القيم الإسلامية والعثمانية: على مستوى السياسة الخارجية، كان هناك ميل إلى إعادة إحياء "الميراث العثماني" في المنطقة. على سبيل المثال، تدخلت تركيا في الصراع السوري بشكل قوي، معبرة عن رغبتها في الحفاظ على دورها كقوة إقليمية مؤثرة في الشرق الأوسط.

2. التحولات الاقتصادية الداخلية

أثرت التغييرات الاقتصادية الداخلية في تركيا بشكل كبير على السياسة الخارجية. بعد أن شهدت تركيا نموًا اقتصاديًا قويًا في السنوات التي تلت وصول أردوغان إلى السلطة، بدأ الاقتصاد يعاني من تحديات كبيرة، مما دفع الحكومة إلى تعديل سياساتها الداخلية والخارجية.

النمو الاقتصادي وعمليات الإصلاح: في السنوات الأولى من حكم أردوغان، شهدت تركيا نموًا اقتصاديًا لافتًا، وهو ما انعكس إيجابًا على قدرتها على تبني سياسة خارجية نشطة. استطاعت تركيا تنويع علاقاتها الاقتصادية، خاصة مع الأسواق الآسيوية والأوروبية. كما سعت إلى تحسين علاقاتها التجارية مع الدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة والصين.

الأزمة الاقتصادية 2018: في عام 2018، شهدت تركيا أزمة اقتصادية حادة بسبب التضخم المرتفع، تدهور قيمة الليرة التركية، والعقوبات الأمريكية. دفعت هذه الأزمة تركيا إلى البحث عن شراكات جديدة مع دول مثل روسيا والصين، وتطوير مشاريع اقتصادية استراتيجية، مثل مشروعات الطاقة في البحر الأسود.

⁵⁸كوثر مبارك، "المحددات الداخلية للسياسة الخارجية التركية"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 55، العدد 219، يناير 2020، ص 120.

الفصل الثالث: تفاعل السياسة الخارجية التركية مع التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

3. الاستقطاب السياسي الداخلي

منذ وصول أردوغان إلى رئاسة الجمهورية، شهدت السياسة الداخلية في تركيا حالة من الاستقطاب الشديد بين المعارضة والسلطة. هذا الاستقطاب كان له تأثيرات واضحة على السياسة الخارجية لتركيا. تعزيز السلطة التنفيذية: منذ تعديل الدستور في عام 2017، أصبح أردوغان الرئيس التنفيذي الكامل لتركيا، مما زاد من سلطاته. ساعد ذلك في اتخاذ قرارات سياسية خارجية بشكل أسرع وأكثر حسماً، مثل التدخل العسكري في سوريا. الاحتجاجات والانتقادات الغربية: على الصعيد الداخلي، أثار توجه أردوغان نحو الحكم القوي استياءً من بعض القوى السياسية الداخلية، بالإضافة إلى احتجاجات كبيرة ضد الحكومة. من جهة أخرى، أدت هذه

الانتقادات إلى توترات مع الغرب، خصوصاً مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، اللذين اعتبرا أن تركيا تتجه نحو حكم استبدادي.

4. الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب

كان الوضع الأمني الداخلي في تركيا عاملاً مؤثراً بشكل كبير في تحديد السياسة الخارجية. تهديدات الإرهاب المرتبطة بحزب العمال الكردستاني (PKK) والتنظيمات الإرهابية مثل داعش كانت تدفع تركيا إلى تبني سياسات خارجية تهدف إلى تعزيز أمنها القومي. التدخلات العسكرية في سوريا والعراق: في السنوات التي تلت عام 2014، أطلقت تركيا سلسلة من العمليات العسكرية في شمال سوريا والعراق، تحت مسمى "درع الفرات" و"غصن الزيتون"، بهدف مكافحة الميليشيات الكردية واحتواء تهديدات داعش. هذا التحرك كان جزءاً من استراتيجية تركيا لتعزيز أمنها الداخلي ومواجهة التهديدات التي قد تتسلل عبر الحدود. الاستفادة من التحالفات الإقليمية: قامت تركيا بتوسيع تحالفاتها مع دول مثل روسيا وإيران في قضايا الأمن الإقليمي. على الرغم من التوترات مع حلف الناتو، سعت تركيا إلى بناء شبكة أمان متعددة المصادر لتعزيز أمنها القومي.

5. القومية التركية والهوية الوطنية

في عهد أردوغان، شهدت تركيا تعزيزاً للخطاب القومي التركي، وهو ما أثر في سياستها الخارجية بشكل ملحوظ. هذا التحول القومي كان له دور في تصعيد المواقف تجاه بعض القضايا الإقليمية والدولية. الخطاب القومي: تبنت الحكومة التركية خطاباً قومياً قوياً يعزز من الهوية التركية ويسعى إلى استعادة مكانة تركيا كقوة إقليمية. كان لهذا التأثير في سياسة تركيا تجاه الجيران، وخاصة في سوريا وليبيا. الانتقادات للعلاقات الغربية: زادت الانتقادات للعلاقات التركية الغربية بسبب تباين الرؤى حول القضايا الإقليمية، مثل الحرب السورية والملف الكردي. هذا التصعيد القومي لعب دوراً في توجيه تركيا نحو علاقات أوسع مع دول مثل روسيا.

الفصل الثالث: تفاعل السياسة الخارجية التركية مع التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

6. الاحتجاجات الشعبية والتغيرات الاجتماعية

أثرت التظاهرات والاحتجاجات الشعبية في تركيا على السياسة الداخلية والخارجية. كانت الاحتجاجات التي بدأت في عام 2013، مثل احتجاجات جيزي بارك، بمثابة إشارة إلى الاستياء الداخلي من السياسات الحكومية. التوجه نحو الاستقلالية في السياسة الخارجية: مع تصاعد التوترات الداخلية، قرر أردوغان تعزيز استقلالية تركيا في السياسة الخارجية من خلال تقليل الاعتماد على الحلفاء التقليديين في الغرب وتوسيع العلاقات مع الدول غير الغربية، مثل روسيا والصين.

7. سياسة تركيا تجاه اللاجئين السوريين

كان تدفق اللاجئين السوريين إلى تركيا منذ بداية النزاع السوري في 2011 أحد العوامل الداخلية التي شكلت السياسة الخارجية لتركيا. استضافة تركيا لما يقارب 4 ملايين لاجئ سوري جعلها تتحمل أعباء اقتصادية واجتماعية كبيرة. الدور التركي في الصراع السوري: كانت تركيا من بين أولى الدول التي دعمت المعارضة السورية في بداية النزاع، كما استخدمت قضية اللاجئين كورقة ضغط في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي. على الرغم من الضغوط، استمرت تركيا في تعزيز نفوذها داخل سوريا وفي مناطقها الحدودية.

المبحث الثاني: الشرق الأوسط، فضاء للبلوماسية الناهضة.

لطالما شكل الشرق الأوسط مركزاً للسياسة الدولية نظراً لموقعه الجغرافي الاستراتيجي، وتنوعه الثقافي والديني، فضلاً عن ثرواته الطبيعية، ما جعله محط اهتمام القوى العالمية والإقليمية على مر العصور. وعلى الرغم من التحديات العميقة التي يواجهها هذا الإقليم، من حروب وصراعات طائفية وإرهاب، إلا أنه ظل يشكل فضاءً حيويًا للبلوماسية الإقليمية والدولية، حيث تسعى دوله لتحقيق نفوذ استراتيجي في سياق معقد من العلاقات السياسية والاقتصادية.

خلال العقد الأخير، شهدت السياسة الخارجية التركية تحولاً جذرياً، خاصة في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان، الذي تولى رئاسة الحكومة عام 2003 ومن ثم رئاسة الجمهورية في 2014. وقد صاحب هذا التحول تغييرات جذرية في أسلوب السياسة الخارجية التركية وفي مقارباتها تجاه الشرق الأوسط بشكل خاص. فقد سعت تركيا، التي كانت تعتبر في السابق جزءاً من الغرب في إطار علاقاتها مع حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوروبي، إلى تعزيز مكانتها كقوة إقليمية صاعدة في المنطقة، مدفوعةً بعوامل عدة، أبرزها الهوية الثقافية والدينية، الطموحات السياسية والاقتصادية، والرغبة في استعادة دورها التاريخي كقوة إقليمية ذات تأثير.

الفصل الثالث: تفاعل السياسة الخارجية التركية مع التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

يشير مصطلح "البلوماسية الناهضة" إلى تلك السياسات الخارجية التي تنتهجها الدول الساعية إلى استعادة أو تعزيز دورها الإقليمي والدولي في فترة معينة. وبالنسبة لتركيا، فإن هذا المفهوم يعكس مساعيها المستمرة نحو تحقيق نفوذ قوي في الشرق الأوسط، سواء من خلال البلوماسية التقليدية، أو عبر وسائل أخرى مثل التدخلات العسكرية، والمساعدات الاقتصادية، والتحالفات الاستراتيجية. ولكن الأبرز في هذه السياسة هو الدور الهوياتي الذي لعبته الهوية التركية المتمثلة في الانتماء العثماني والإسلامي في تشكيل هذه السياسة.

منذ بداية عهد أردوغان، تبنت تركيا سياسة خارجية نشطة تنسم بالتنوع، حيث سعت إلى تقوية علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية في محاولة لبناء شبكة من التحالفات المؤثرة. كما أعادت تعريف علاقاتها مع القوى الكبرى في المنطقة، مثل إيران، السعودية، مصر، وقطر، بالإضافة إلى انخراطها المتزايد في النزاعات الإقليمية مثل الأزمة السورية وحرب اليمن. ويعد هذا التحول في السياسة الخارجية جزءاً من رؤية أردوغان لتوسيع النفوذ التركي في المنطقة والعالم، ويعكس فهمًا جديدًا لموقع تركيا في النظام الدولي.

من خلال تحليل هذا التحول، يمكننا أن نفهم أن سياسة تركيا في الشرق الأوسط ليست مجرد محاولة لتحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية، بل هي محاولة لخلق مكانة جديدة في عالم يتغير بسرعة، مكانة تستند إلى قوة اقتصادية وعسكرية وتاريخية وهوياتية. كما أن السياسة التركية قد تحولت إلى أداة فاعلة في رسم معالم الشرق الأوسط الجديد، وهو ما يفتح المجال لفهم أعمق لأثر هذه السياسة على الديناميكيات الإقليمية والتحديات التي تواجهها.

ومن هنا، يبرز المبحث التالي الذي سيتناول "الشرق الأوسط كفضاء للبلوماسية الناهضة"، حيث سيتم استعراض الدور التركي في المنطقة، وكيف ساهمت تركيا تحت حكم أردوغان في إعادة تشكيل السياسات الإقليمية عبر تبني استراتيجيات متطورة، مدفوعةً بالهوية الوطنية التركية والتاريخ العثماني، ومرتكزة على مفهوم البلوماسية الناهضة. سنركز في هذا المبحث على تحليل الأسس التي قامت عليها السياسة التركية تجاه الشرق الأوسط، وتقييم تأثيرات هذه السياسة على النزاعات الإقليمية، بالإضافة إلى تأثير الهوية التركية في رسم هذه السياسات، مما يعكس الصورة المتجددة للمنطقة في ظل السياسات الجديدة لتركيا..

المطلب الأول: العلاقات التركية المصرية

تعد العلاقات بين تركيا ومصر أحد أبرز المحاور التي شكلت جزءاً من سياسة تركيا تجاه الشرق الأوسط، خاصة في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان. في البداية، كانت العلاقات بين البلدين تشهد نوعاً من التعاون والانسجام، في ظل وجود حكومات ذات توجهات مشابهة في كلا البلدين. ولكن، مع تغير الأوضاع السياسية في المنطقة، وبروز التحولات في تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، مرت العلاقات التركية المصرية بتحويلات كبيرة انعكست على السياسة الإقليمية.⁵⁹ ويعكس هذا التغير في العلاقات العديد

⁵⁹ هدى فاضل شلتوت، "السياسة الخارجية التركية تجاه مصر منذ 2011: إعادة هيكلة أم تغيير مسار؟"، مجلة السياسة الدولية، العدد 219، يناير 2020، ص 16-29.

الفصل الثالث: تفاعل السياسة الخارجية التركية مع التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

من العوامل السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى الدور الهوياتي الذي لعبته تركيا في إعادة تشكيل هذه العلاقات.

1. العلاقات التركية-المصرية قبل 2013:

في الفترة التي سبقت 2013، كانت العلاقات بين تركيا ومصر في أفضل حالاتها. في عهد الرئيس المصري الراحل حسني مبارك، حافظت تركيا على علاقة دبلوماسية مستقرة مع مصر، ولكن العلاقات شهدت تطوراً كبيراً بعد وصول حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان إلى الحكم في تركيا. كانت هذه الفترة تتميز بالتعاون

السياسي والاقتصادي، حيث سعت تركيا إلى دعم التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية بعد الربيع العربي، وكانت مصر، بقيادة الرئيس محمد مرسي، أحد أبرز شركاء تركيا في هذا السياق. من ناحية الهوية، كان هناك توافق بين الخطاب التركي والمصري في تلك الفترة. ففي مصر، كان هناك توجه إسلامي إخواني تحت حكم مرسي، وهو ما كان يتناغم مع سياسات أردوغان وحزب العدالة والتنمية الذي كان يعزز الهوية الإسلامية ويعتبر نفسه المدافع عن الإسلام السياسي في المنطقة. هذا التشابه في الطروحات الهوياتية بين البلدين جعل العلاقات السياسية والاقتصادية تنمو بسرعة، خصوصاً أن تركيا كانت تروج لرؤيتها كداعم رئيسي للثورات العربية وتبني نظام سياسي إسلامي ديمقراطي يتناسب مع الهوية الإسلامية في المنطقة.

2. العلاقة بعد 2013: التوتر والانقسام السياسي:

عقب الإطاحة بالرئيس محمد مرسي في 3 يوليو 2013، وتصاعد التوترات السياسية في مصر، دخلت العلاقات التركية المصرية في مرحلة من التوتر الشديد. كانت تركيا من أبرز الدول التي انتقدت الانقلاب العسكري في مصر وأعلنت دعمها لحكومة مرسي المنتخبة. أدى ذلك إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وتوترت العلاقات بشكل كبير، إذ لم تتوقف تركيا عن انتقاد النظام المصري الجديد بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي، واعتبرت تركيا ما حدث في مصر بمثابة انقلاب على إرادة الشعب المصري. وفي هذا السياق، لعبت الهوية الإسلامية دوراً بارزاً في تعميق الخلافات بين البلدين. فقد اعتبرت تركيا أن النظام المصري الجديد يشكل تهديداً للهوية الإسلامية التي كان مرسي وحزب الحرية والعدالة يسعيان إلى تعزيزها في مصر. من جهة أخرى، كان النظام المصري الجديد يراهن على هويته الوطنية والقومية المصرية التي ترفض التدخلات الخارجية، خاصة من دول مثل تركيا التي كانت تدعم الإخوان المسلمين. هذا التباين في التصورات الهوياتية كان أحد الأسباب الرئيسية لتصاعد التوترات بين البلدين.

3. محاولات التقارب بعد 2020:

<https://www.siyassa.org.eg/News/17945.aspx>

الفصل الثالث: تفاعل السياسة الخارجية التركية مع التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

على الرغم من حالة العداء التي سادت العلاقات بين البلدين بعد 2013، بدأت ملامح التقارب تظهر في السنوات الأخيرة. في عام 2020، أعلن الجانبان عن محاولات للعودة إلى الحوار من خلال سلسلة من المفاوضات السرية بين المسؤولين الأتراك والمصريين. وكانت تركيا قد عبرت عن رغبتها في تحسين العلاقات مع مصر من خلال إنهاء التوترات والتوصل إلى حلول مشتركة في العديد من الملفات الإقليمية. من ناحية الهوية، بدأت هذه الفترة تشهد نوعًا من التحولات في الخطاب التركي. فبعد سنوات من تبني الخطاب الإسلامي القوي، أدركت تركيا أن المصالح الاقتصادية والاستراتيجية تقتضي نوعًا من المرونة في السياسات. هذا التحول الهوياتي جعل من الممكن لتركيا أن تخفف من موقفها الحاد تجاه النظام المصري، رغم أن تركيا لا تزال تعتبر نفسها حامياً للإسلام السياسي في المنطقة. من جهة أخرى، بدأ النظام المصري يتبنى نهجًا أكثر انفتاحًا، خصوصًا بعد التحديات الاقتصادية التي واجهها، مما دفعه للبحث عن حلول عملية للتعاون مع القوى الإقليمية مثل تركيا.

4. الديناميكيات الاقتصادية والعسكرية:

على الرغم من الجمود السياسي، لم تتوقف تركيا عن محاولاتها تعزيز وجودها الاقتصادي في مصر، ولا سيما في القطاعات التجارية والاستثمارية. ولكن، وفي الوقت ذاته، ظلت قضايا مثل التنقيب عن الغاز في البحر المتوسط ونزاعاته أحد النقاط الحساسة في العلاقات بين البلدين، حيث سعت تركيا إلى تعزيز نفوذها في شرق المتوسط، ما أضاف بُعدًا جديدًا في الصراع على الموارد البحرية في المنطقة. هنا أيضًا يمكن ملاحظة تأثير الهوية التركية في التعامل مع القضايا الإقليمية. فتركيا، التي تسعى لتأكيد هويتها كقوة إقليمية صاعدة، تعتمد على عنصر الهوية في سياستها تجاه العديد من القضايا الإقليمية، بما في ذلك في منطقة البحر المتوسط التي تعدها منطقة ذات أهمية استراتيجية مرتبطة بمصالحها القومية. من الناحية العسكرية، لا يمكن إغفال تأثير التوترات العسكرية في ليبيا، حيث كانت تركيا تدعم حكومة الوفاق الوطني المدعومة من الأمم المتحدة، بينما دعمت مصر القوات التابعة للمشير خليفة حفتر. هذا التنافس على النفوذ في ليبيا كان نقطة شديدة الحساسية في العلاقات بين البلدين، ويعكس بشكل واضح الدور الهوياتي في تحديد الانحيازات الإقليمية في إطار النزاعات المسلحة.

5. أفق العلاقة المستقبلية:

من خلال هذه الديناميكيات، يبدو أن هناك إمكانيات للتقارب بين تركيا ومصر في المستقبل. في ظل التحديات الاقتصادية والضغوط الإقليمية، من المحتمل أن يسعى كلا البلدين إلى تجاوز الخلافات السياسية والبحث عن تعاون في مجالات مثل التجارة، الطاقة، والأمن الإقليمي. في هذا السياق، يمكن أن تلعب الهوية دورًا في تحديد شكل هذا التعاون؛ فقد تضطر تركيا إلى تكثيف خطابها الهوياتي بما يتناسب مع الواقع السياسي الجديد في المنطقة، ما قد يؤدي إلى نوع من التوازن بين تعزيز مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية مع الحفاظ على قيمها المرتبطة بالهوية الإسلامية في علاقاتها مع مصر.

الفصل الثالث: تفاعل السياسة الخارجية التركية مع التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

المطلب الثاني: العلاقات التركية والكيان الصهيوني:

مثّلت العلاقات التركية مع الكيان الصهيوني أحد أبرز أوجه السياسة الخارجية التركية المعقدة والمتذبذبة خلال فترة حكم الرئيس رجب طيب أردوغان، إذ اتسمت هذه العلاقات بطابع مزدوج يجمع بين التعاون البراغماتي والصدام الهوياتي. فقد تأرجحت هذه العلاقة بين التحالف الاستراتيجي في مراحل معينة، وبين التوتر الحاد على خلفيات سياسية ودينية تتعلق بالقضية الفلسطينية ومكانة الهوية الإسلامية في السياسة الخارجية التركية.

• العلاقات التركية والكيان الصهيوني قبل 2010:

منذ تسعينيات القرن العشرين، حافظت تركيا والكيان الصهيوني على علاقات قوية ومتميزة، خاصة في المجالات العسكرية والأمنية. وقّع البلدان عدة اتفاقيات تعاون عسكري ومناورات مشتركة، بالإضافة إلى شراكات اقتصادية متينة. خلال هذه المرحلة، كانت السياسة التركية تتجه نحو تعزيز مكانتها داخل المنظومة الغربية، الأمر الذي انعكس على سياستها تجاه الكيان الصهيوني كحليف استراتيجي للغرب في المنطقة. ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002، لم تشهد العلاقات في البداية تغييرًا جذريًا. بل سعى أردوغان إلى الحفاظ على العلاقات مع الكيان الصهيوني في إطار براغماتي يخدم المصالح الاقتصادية والعسكرية لتركيا، رغم تصاعد نبرة الخطاب الإسلامي لحزبه داخليًا.

• أزمة سفينة مرمرة 2010: بداية التوتر العلني:

مثل هجوم الكيان الصهيوني على "سفينة مرمرة" التركية ضمن أسطول الحرية المتجه لكسر الحصار عن قطاع غزة في مايو 2010 نقطة تحول كبيرة في العلاقات بين البلدين. فقد أدت هذه الحادثة، التي أسفرت عن مقتل عدد من المواطنين الأتراك، إلى تصعيد كبير في الخطاب التركي تجاه الكيان الصهيوني.

في هذا السياق، لعبت الهوية الإسلامية دورًا محوريًا في تشكيل رد الفعل التركي. فقد استثمر أردوغان الحادثة لإعادة تأكيد موقع تركيا كمدافع عن القضية الفلسطينية وعن قضايا المسلمين في المنطقة. تصاعد الخطاب الهوياتي الإسلامي في السياسة التركية، حيث صورت تركيا نفسها كصوت الشعوب الإسلامية والمضطهدة، في مواجهة السياسات الالكيان الصهيونية التي تُعتبر معادية للعرب والمسلمين.

• التوتر السياسي وتراجع العلاقات الدبلوماسية:

على خلفية حادثة مرمرة، خفضت تركيا علاقاتها الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني إلى أدنى مستوياتها، وطردت السفير الالكيان الصهيوني من أنقرة، كما جمدت التعاون العسكري بين البلدين. وأصبح الدعم التركي العلني لحركة "حماس" جزءًا من استراتيجية أردوغان لتعزيز مكانة تركيا الإقليمية لدى الشعوب العربية والإسلامية. كان العامل الهوياتي واضحًا في هذه المرحلة، إذ أصبحت السياسة الخارجية التركية موجهة ليس فقط بالمصالح التقليدية (اقتصاد، أمن)، بل أيضًا بتأكيد الانتماء الإسلامي والدفاع عن الهوية الإسلامية، مما شكّل تحديًا للسياسة التركية التقليدية البراغماتية مع الكيان الصهيوني.

• محاولات المصالحة وتوازن الهوية والمصلحة (2011-2016):

رغم التوترات، لم تستطع تركيا تجاهل المصالح الاقتصادية والإقليمية المرتبطة بعلاقاتها مع الكيان الصهيوني خصوصًا في مجال الطاقة اكتشافات الغاز في شرق المتوسط والتجارة.

الفصل الثالث: تفاعل السياسة الخارجية التركية مع التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

في 2016، أُعيدت العلاقات الدبلوماسية إلى مستوى السفراء عقب مفاوضات طويلة أفضت إلى اعتذار الكيان الصهيوني عن حادثة مرمره وتعويض الضحايا الأتراك. هذا التقارب جاء في ظل تحولات إقليمية كبرى، ومع ازدياد الحاجة التركية لعلاقات أكثر توازنًا بسبب أزماتها الاقتصادية والعزلة النسبية التي واجهتها إقليمياً.

غير أن هذا التقارب لم يُلغِ الدور الهوياتي، إذ استمرت تركيا في تبني خطاب داعم لفلسطين ومدد بالسياسات الالكيان الصهيونية، خاصة في القدس وغزة، وهو ما جعل العلاقات تبدو أشبه بـ”هدنة سياسية” أكثر من كونها تطبيقاً فعلياً كاملاً.

● عودة البراغماتية: التقارب التركي الكيان الصهيوني بعد 2021 :
ابتداءً من 2021، ومع تغييرات إقليمية كبرى، خاصة بعد اتفاقيات “أبراهام” بين الكيان الصهيوني وبعض الدول العربية، بدأت تركيا في مراجعة سياستها تجاه الكيان الصهيوني. فقد سعت تركيا إلى إعادة بناء علاقاتها مع تل أبيب ضمن مقاربة أكثر براغماتية، تراعي المصالح الاقتصادية والطاقة، دون التخلي الكامل عن خطابها الهوياتي.

أردوغان تبني استراتيجية “التوازن بين الهوية والمصلحة:” الحفاظ على صورة تركيا كمُدافع عن فلسطين، لكن دون التضحية بالمصالح الاقتصادية والاستراتيجية مع الكيان الصهيوني، خصوصاً في مشاريع الغاز والطاقة في شرق المتوسط، التي تحتاج فيها تركيا إلى دور الكيان الصهيوني داعم لمصالحها ضد تحالفات إقليمية أخرى.

وفي 2022، تبادل البلدان تعيين السفراء مجدداً، وزار الرئيس الكيان الصهيوني إسحاق هرتسوغ أنقرة في زيارة تاريخية ما مثل نقطة فارقة في استئناف العلاقات الرسمية، مع استمرار تركيا في انتقاد السياسات الالكيان الصهيونية المتعلقة بالقضية الفلسطينية بشكل محسوب لا يفسد المنافع المتبادلة.

● أثر الهوية على أفق العلاقات المستقبلية:
رغم المصالح المتزايدة، لا تزال الهوية تلعب دوراً حساساً في تحديد طبيعة العلاقات بين تركيا والكيان الصهيوني. فتركيا لا تستطيع أن تتخلى عن خطابها الإسلامي المؤيد لفلسطين، نظراً لما يشكله ذلك من بعد داخلي مرتبط بقاعدتها الشعبية الإسلامية، فضلاً عن مكانتها الإقليمية كقوة تدافع عن قضايا المسلمين.

في المقابل، يبدو أن السياسة التركية تميل نحو إدارة هذه التناقضات بشكل أكثر مرونة، حيث تسعى إلى تحقيق نوع من “التطبيع الانتقائي” مع الكيان الصهيوني، يوازن بين ضرورات الهوية وضرورات المصالح الإقليمية والدولية.

المطلب الثالث: العلاقات التركية مع المملكة العربية السعودية

تميّزت العلاقات بين تركيا والمملكة العربية السعودية خلال فترة حكم الرئيس رجب طيب أردوغان (2014-2023) بمزيج من التقارب والتباعد، على خلفية التغييرات الإقليمية العميقة واختلاف التصورات الهوياتية والسياسية بين البلدين. وقد لعب العامل الهوياتي دوراً محورياً في رسم ملامح هذه العلاقة، سواء في لحظات التحالف أو في أوقات التوتر، في ظل التنافس على قيادة العالم الإسلامي، خاصة بعد الثورات العربية وما تبعها من تحولات.⁶⁰

⁶⁰ محمد عبد القادر خليل، “العلاقات التركية السعودية: التنافس الإقليمي وتباين الرؤى”، مجلة السياسة الدولية، العدد 219، يناير 2020، ص 45-60

الفصل الثالث: تفاعل السياسة الخارجية التركية مع التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

1. العلاقات التركية السعودية قبل الثورات العربية:

قبل اندلاع الثورات العربية في 2011، كانت العلاقات بين تركيا والسعودية تتسم بنوع من الحذر المتبادل مع تعاون اقتصادي متزايد. لم يكن هناك تنافس علني بين البلدين؛ بل كانا يتقاطعان في العديد من المصالح، لاسيما الاقتصادية، حيث زاد حجم التبادل التجاري، واهتمت تركيا بجذب الاستثمارات السعودية في قطاعات السياحة والعقار والطاقة.

في هذه المرحلة، ظل العامل الهوياتي أقل بروزًا في الخلافات الثنائية، إذ كانت تركيا تركز على تعزيز نفوذها الإقليمي عبر البراغمة الاقتصادية والانفتاح على العالم العربي، دون تحدٍ صريح للقيادة الدينية والسياسية السعودية للعالم الإسلامي.

2. فترة الربيع العربي: بداية التباين الهوياتي:

مع اندلاع الثورات العربية، ولا سيما في مصر وتونس وسوريا، برز التباين الهوياتي بين أنقرة والرياض بشكل أوضح. فقد دعمت تركيا، بقيادة أردوغان، حركات الإسلام السياسي، لا سيما جماعة الإخوان المسلمين، واعتبرت التحولات الديمقراطية فرصة لإعادة تشكيل النظام الإقليمي بما يتماشى مع رؤيتها لهوية المنطقة الإسلامية الديمقراطية الجديدة.

في المقابل، رأت السعودية في الربيع العربي تهديدًا مباشرًا للنظم الملكية والمشيخية القائمة، واعتبرت صعود الإسلام السياسي خطرًا على استقرارها الداخلي وعلى التوازن الإقليمي. وبالتالي، تبنت الرياض خطابًا قائمًا على الحفاظ على الوضع القائم ودعم الأنظمة التقليدية ضد التغييرات الثورية.

هنا برز العامل الهوياتي كخلفية رئيسية للخلاف: تركيا تصوّر نفسها كقائد لنهضة إسلامية ديمقراطية حديثة، بينما تتمسك السعودية بدورها كحامية للإسلام السني التقليدي وممثلة للمشروعية الدينية القائمة على حماية الحرمين الشريفين.

3. توترات إقليمية ومنافسة استراتيجية (2015-2018):

مع تعقد الأوضاع في سوريا واليمن ومصر، زادت حدة المنافسة بين تركيا والسعودية. ففي سوريا، دعمت تركيا فصائل المعارضة، بينما كانت السعودية تدعم فصائل أخرى تختلف عنها في الأجندة. وفي اليمن، انخرطت السعودية في الحرب ضد الحوثيين بينما التزمت تركيا دورًا أقل مباشرة.

<https://www.siyassa.org.eg/News/17946.aspx>

الفصل الثالث: تفاعل السياسة الخارجية التركية مع التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

أهم مظاهر التوتر الهوياتي كانت في مصر وليبيا. فبينما دعمت السعودية انقلاب 2013 ضد الرئيس محمد مرسي، الذي حظي بدعم تركي قوي، وقفت تركيا مع الإسلاميين في ليبيا، مقابل دعم سعودي إماراتي لقوى مناهضة لهم. زاد من التوترات قيام السعودية بتشكيل تحالفات إقليمية (مثل التحالف العربي في اليمن) دون إشراك تركيا، ما عُدَّ في أنقرة محاولة لعزلها عن قضايا المنطقة.

4. قضية خاشقجي 2018: تصعيد التوترات:

مثلت قضية مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي داخل القنصلية السعودية بإسطنبول في أكتوبر 2018 ذروة التوتر بين البلدين. تعاملت تركيا مع الحادثة باعتبارها فرصة لإعادة تأكيد دورها كدولة تدافع عن القيم الإنسانية والحريات، مستثمرة البعد الهوياتي لفصح انتهاكات حقوق الإنسان من قبل السعودية. أردوغان تبنَّى خطاباً أخلاقياً-هوياتياً قوياً، حيث ظهر كمدافع عن "الحق والعدل" في مواجهة ممارسات استبدادية. هذا الخطاب عزز صورته في العالم الإسلامي، لكنه أدى إلى أزمة دبلوماسية شديدة مع السعودية، التي رأت في الحملة التركية استهدافاً مباشراً لقيادتها وسمعتها الدولية.

5. محاولات التقارب بعد 2021: تراجع حدة الخطاب الهوياتي:

مع بداية 2021، وفي ظل الضغوط الاقتصادية التي واجهتها تركيا وتغير المعطيات الإقليمية (مثل المصالحة الخليجية)، بدأت أنقرة في مراجعة سياساتها تجاه الرياض. كان هناك تراجع ملحوظ في الخطاب الهوياتي الحاد، حيث ركزت تركيا على إعادة بناء العلاقات من منظور براغماتي بحت، يقوم على تعزيز التعاون الاقتصادي والتنسيق السياسي في قضايا إقليمية مثل الاستقرار في اليمن وسوريا. زار الرئيس أردوغان السعودية في 2022، في خطوة رمزية لطبي صفحة الخلافات، وقدم خطاباً أقل حدة وأكثر تصالحية، ما عكس انتقال السياسة الخارجية التركية تجاه السعودية من مقاربة هوياتية-مبدئية إلى مقاربة أكثر واقعية توازن بين الحفاظ على صورة تركيا كقوة إسلامية مهمة وبين الحاجة لتعزيز العلاقات مع الرياض لدوافع اقتصادية وسياسية.

6. أفق العلاقة المستقبلية: بين الهوية والمصلحة:

رغم التقارب النسبي، لا تزال بعض الخلافات قائمة، خاصة فيما يتعلق بتصورات كل من أنقرة والرياض لدورهما في قيادة العالم الإسلامي. ومع ذلك، يبدو أن تركيا، في ظل معطيات ما بعد 2021، قد قبلت بسياسة تقوم على تخفيف الطابع الهوياتي الصدامي مع السعودية لصالح مقاربة أكثر مرونة تركز على الاقتصاد والاستثمار والشراكة الإقليمية. وهكذا، فإن مستقبل العلاقات التركية السعودية سيكون محكوماً بمدى نجاح الطرفين في إدارة الاختلافات الهوياتية القديمة مقابل تعزيز المصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة.

الفصل الثالث: تفاعل السياسة الخارجية التركية مع التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

المبحث الثالث: مستقبل تأثير المدرسة العثمانية الجديدة في التوجهات العامة للسياسة الخارجية التركية

مثّلت "المدرسة العثمانية الجديدة" إحدى أبرز المحددات الهوياتية التي ساهمت في صياغة التوجهات العامة للسياسة الخارجية التركية خلال حكم الرئيس رجب طيب أردوغان، لاسيما بين عامي 2014 و2023. وقد تبلور هذا التوجه كنتيجة لتراكم فكري وثقافي وسياسي داخل النخبة الحاكمة، يقوم على إعادة تأطير الدور التركي إقليمياً ودولياً من منظور تاريخي - حضاري يستلهم ماضي الدولة العثمانية، لا باعتباره نموذجاً إمبراطورياً تقليدياً، بل كمنظور ثقافي وقيمي قادر على تعزيز النفوذ التركي عبر أدوات القوة الناعمة والخطاب الهوياتي.⁶¹

ومع نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، برزت تساؤلات عميقة حول مستقبل تأثير المدرسة العثمانية الجديدة في السياسة الخارجية التركية، خاصة في ظل التغيرات الداخلية التي مست طبيعة الحكم وأسلوبه، فضلاً عن التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة، بما فيها صعود قوى جديدة، وتراجع بعض أولويات السياسة الخارجية التي طُرحت في بدايات تطبيق هذا النهج. وعليه، يُطرح إشكال رئيس يتمثل في: هل ستستمر ملامح المدرسة العثمانية الجديدة في تشكيل التوجهات الخارجية لتركيا خلال المرحلة المقبلة، أم أن واقع المتغيرات سيفرض مسارات مغايرة؟ أم أن المشهد سيتسم بمزيج من الاستمرارية والتغيير في آن واحد؟ للإجابة عن هذا التساؤل، سيتم تناول الموضوع عبر ثلاثة مشاهد رئيسية: مشهد الاستمرارية، مشهد التغيير، ثم مشهد الاستمرارية والتغيير.

المطلب الأول: مشهد الاستمرارية

على الرغم من التحولات العميقة التي شهدتها البيئة الداخلية لتركيا، سواء على مستوى الاقتصاد أو النظام السياسي، إضافة إلى التحولات الإقليمية والدولية التي فرضت تحديات جديدة، فإن ملامح المدرسة العثمانية الجديدة لا تزال تمثل ركيزة أساسية وحاضرة بقوة في التوجهات العامة للسياسة الخارجية التركية. هذا الحضور لا يتجلى فقط في التصريحات النظرية أو الخطابات الأيديولوجية، بل ينعكس في السياسات العملية والمبادرات الإقليمية والدولية التي تنتهجها أنقرة باستمرار.

ففي خطابات النخبة السياسية التركية، وفي مقدماتهم الرئيس رجب طيب أردوغان، نجد تركيزاً واضحاً وممنهجاً على إعادة إبراز الهوية الحضارية لتركيا باعتبارها وريثة شرعية وحية للتركة العثمانية، ليس فقط على مستوى التاريخ أو الثقافة، وإنما أيضاً على مستوى المسؤولية السياسية والريادة الإقليمية. هذا الخطاب يصور تركيا كمركز ثقافي، سياسي، واقتصادي للعالمين الإسلامي والتركماني، مستعيدة بذلك دورها التقليدي كمحور جامع للحضارات الإسلامية والآسيوية.

ويتجسد هذا التصور في استمرار الانخراط التركي المكثف في مناطق النفوذ العثماني التقليدي، مثل منطقة البلقان، حيث تعمل تركيا على تعزيز حضورها الثقافي والسياسي من خلال دعم المؤسسات الدينية، وتجديد المساجد والمواقع التاريخية العثمانية، إضافة إلى بناء شبكات استثمارية وتعليمية مع شعوب المنطقة. وفي

⁶¹ فراس محمد إلياس، مرجع سابق، ص 9-10

الفصل الثالث: تفاعل السياسة الخارجية التركية مع التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تواصل أنقرة تفعيل أدواتها الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية لدعم الأنظمة الصديقة، والتفاعل مع الشعوب في قضايا الهوية الإسلامية والقومية. وتعزز هذا التوجه الاستمراري عبر توظيف أدوات القوة الناعمة بشكل فعال ومنهجي. فالوكالة التركية للتعاون والتنسيق (تيكا) أصبحت ذراعاً حقيقية للسياسة الخارجية، حيث تنفذ مشاريع إنمائية وإنسانية واسعة في العديد من الدول التي كانت خاضعة سابقاً للنفوذ العثماني. كما تلعب معاهد يونس إمره الثقافية دوراً محورياً في نشر اللغة والثقافة التركية في الخارج، مما يسهم في خلق بيئة ثقافية مواتية للتأثير التركي طويل الأمد.

ولم تقتصر أدوات التأثير التركي على المجالات التنموية والثقافية، بل امتدت إلى الجانب الديني، حيث كثفت رئاسة الشؤون الدينية التركية (ديانت) من نشاطها الخارجي، من خلال بناء المساجد، ورعاية التعليم الديني، وإرسال الأئمة إلى الجاليات المسلمة في الخارج، في خطوة تهدف إلى ربط هذه الجاليات دينياً وثقافياً بتركيا، بما يعزز من نفوذها المعنوي والسياسي.

إلى جانب ذلك، ارتكز الخطاب التركي الخارجي على تبني شعارات ذات طابع هوياتي قوي، مثل شعار "أمة واحدة، علمان، دولتان" الذي يعبر عن طبيعة العلاقة الخاصة مع أذربيجان، المستندة إلى روابط لغوية وثقافية وحضارية مشتركة. كما تُستخدم مفاهيم مثل "أخوة الإسلام" في تعزيز العلاقة مع المجتمعات والشعوب المسلمة في مختلف أنحاء العالم، مما يؤكد الطابع العابر للحدود الذي تسعى تركيا لترسيخه. وفي سياق متصل، تواصل تركيا تقديم نفسها على الساحة الدولية كمدافع رئيسي عن قضايا العالم الإسلامي، بدءاً من نصررة القضية الفلسطينية والدفاع عن القدس الشريف، وصولاً إلى الانخراط في قضايا المسلمين المضطهدين مثل قضية الروهينغا في ميانمار. وهذه السياسة، رغم التحديات التي تواجهها، تُعبر عن التزام تركيا طويل الأمد بالبعد الحضاري والإنساني، الذي يمثل جوهر المدرسة العثمانية الجديدة. وفي ضوء هذه المعطيات المتداخلة، يتضح أن المدرسة العثمانية الجديدة لم تعد مجرد إطار نظري أو شعار سياسي ظرفي، بل أصبحت مكوّناً بنيوياً في السياسة الخارجية التركية الحديثة. كما يبدو أن هذه المدرسة مرشحة للاستمرار، لكونها تلبي حاجة تركيا إلى بناء هوية دولية مستقلة ومؤثرة، تستند إلى مقوماتها التاريخية والثقافية، في عالم يشهد صراعاً محموماً على إعادة رسم الخرائط السياسية والثقافية.

إن مشهد الاستمرارية في السياسة الخارجية التركية، والذي يتبنى المدرسة العثمانية الجديدة، يعكس بوضوح كيف يمكن للأبعاد التاريخية والثقافية أن تصبح عوامل حيوية في تشكيل الاستراتيجيات الدبلوماسية للدول الحديثة. فتركيا، من خلال اعتمادها على هذه المدرسة، تسعى إلى إعادة صياغة هويتها الدولية بطريقة تتجاوز المصلحة الضيقة إلى استراتيجية شاملة تضعها في موقع القيادة الإقليمية والعالمية. لكن ما يلفت النظر في هذا المشهد هو قدرتها على دمج هذه الهوية العثمانية مع ممارسات السياسة الخارجية المعاصرة، مما يمكنها من الحفاظ على علاقات جيدة مع دول متعددة من مختلف الأيديولوجيات والمناطق. ورغم أن تركيا تستخدم أدوات القوة الناعمة بشكل واسع، فإن نجاحها في تحويل هذه الاستراتيجية إلى حقيقة سياسية واقتصادية ملموسة، يعد بمثابة دليل على فاعلية هذا المنهج في التأثير على الصعيدين الإقليمي والدولي.

الفصل الثالث: تفاعل السياسة الخارجية التركية مع التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

ومع ذلك، فإن الاستمرارية في تبني هذه المدرسة قد تخلق تحديات مستقبلية، خاصة في ظل التحولات العالمية المتسارعة وصعود القوى الكبرى التي قد تسعى لتغيير النظام الإقليمي الذي تشكل تركيا جزءاً منه. لذا، فإن قدرة تركيا على الحفاظ على هذه الاستمرارية في السياسة الخارجية تعتمد على مدى قدرتها على التكيف مع المتغيرات الجديدة، دون التفريط في هويتها الحضارية أو التقليل من تأثيرها العالمي.

المطلب الثاني: مشهد التغيير

استمر تأثير المدرسة العثمانية الجديدة في السياسة الخارجية التركية، إلا أن البلاد شهدت تحولات كبيرة في السنوات الأخيرة بسبب التغيرات الداخلية والإقليمية والدولية. فقد فرضت التحديات الاقتصادية والظروف المتغيرة على تركيا ضرورة تبني نهج أكثر مرونة وبراغماتية في التعامل مع هذه المستجدات. وبناءً على هذه المتغيرات، أصبح من الضروري لتركيا إعادة التفكير في استراتيجياتها السابقة التي كانت تركز على القوة الناعمة والخطاب الهوياتي، وتحويل السياسة الخارجية نحو تحقيق مصالحها الوطنية الأساسية، خاصة في مجالات الاقتصاد والأمن، مع الحفاظ على بعض جوانب إرثها الثقافي والسياسي.

لقد تأثرت السياسة التركية بالتحولات الاقتصادية الكبرى، خاصة مع تباطؤ النمو الاقتصادي والضغط على العملة الوطنية. كما ساهمت التحولات الإقليمية في تغيير أولويات السياسة الخارجية التركية. إذ لم يعد بإمكان أنقرة أن تركز فقط على تصدير قوتها الناعمة أو توجيه خطابات مثالية حول الهوية العثمانية، بل أصبح من الضروري توجيه استثماراتها وجهودها نحو تحقيق استقرار داخلي، وذلك عبر تحسين العلاقات مع جيرانها وأطراف دولية أخرى.

وفي هذا السياق، بدأنا نلاحظ تحولاً تدريجياً في الخطاب التركي، حيث أصبحت المصلحة الوطنية، وخاصة الاقتصادية، تشكل بؤرة الاهتمام في علاقات تركيا الخارجية. على سبيل المثال، شهدنا تحولاً في العلاقات مع بعض الدول العربية الكبرى مثل الإمارات العربية المتحدة ومصر، حيث بدأ الطرفان في البحث عن حلول للمشاكل العالقة وتفعيل التعاون الاقتصادي في مجالات الطاقة والتجارة. وبرزت أيضاً رغبة تركيا في الحفاظ على علاقات مستقرة مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، حيث أصبحت المصلحة الاقتصادية والأمنية على رأس أولويات السياسة الخارجية، رغم الاختلافات السياسية.

علاوة على ذلك، لم يعد بإمكان تركيا أن تعتمد على نموذج العثمانية الجديدة في بناء علاقاتها في منطقة الشرق الأوسط، بل اضطرت إلى إعادة النظر في بعض من تحالفاتها. على سبيل المثال، العلاقة مع إيران، التي كانت في البداية تُعتبر جزءاً من التوجه العثماني الجديد، قد تعرضت لضغوط نتيجة لتقارب تركيا مع دول الخليج، كما أن العلاقة مع سوريا تدهورت بشكل كبير، مما جعل تركيا تتخلى عن بعض المسارات الأيديولوجية لصالح أهداف عملية تركز على حماية أمنها الوطني وتحسين اقتصادها. إن هذه التغيرات تشير إلى أن تركيا لم تعد قادرة على الاستمرار في اتباع استراتيجية أحادية تركز بشكل حصري على البعد الحضاري والهوياتي، بل سعت إلى التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية عبر تبني مقاربة أكثر مرونة تستند إلى مصالحها الحيوية. هذا التغيير في السياسة الخارجية التركية يعكس تحولاً من الأسلوب الرومانسي في التعامل مع الهوية العثمانية إلى نهج أكثر براغماتية يتخذ من المصالح القومية والاقتصادية أولوياته

الفصل الثالث: تفاعل السياسة الخارجية التركية مع التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

إن مشهد التغيير في السياسة الخارجية التركية يعكس التكيف الواعي والمرن لتركيا مع معطيات الواقع الجديد، بعيداً عن الرؤية المثالية التي كانت تروج لها المدرسة العثمانية الجديدة في بداياتها. التحول من التركيز على الهوية العثمانية إلى تبني مقاربات أكثر براغماتية في السياسة الخارجية يعكس إدراكاً حقيقياً لدى تركيا لأهمية التوازن بين المبدأ والمصلحة في عالم معقد ومتغير. هذا التغيير لا يعني بالضرورة تراجعاً كاملاً عن الهوية العثمانية الجديدة، بل هو في جوهره عملية تعديل لتلك الهوية بما يتناسب مع الظروف الراهنة. فالخطاب التركي لا يزال يروج للهوية العثمانية الجديدة، ولكنه أصبح أكثر نضجاً وواقعية، حيث تم دمج هذه الهوية مع المصالح الوطنية المباشرة، مثل الاستقرار الاقتصادي، والحفاظ على الأمن الإقليمي، وتقوية العلاقات الاستراتيجية. وفي هذا السياق، يعد هذا التغيير بمثابة نقطة تحول مهمة في السياسة التركية، حيث أصبح من الواضح أن تركيا لم تعد قادرة على تنفيذ سياستها الخارجية استناداً إلى أيديولوجيا واحدة أو مرجعية تاريخية جامدة، بل باتت مضطرة إلى تنويع استراتيجياتها لمواكبة التحديات المتسارعة، وهو ما يعكس نضجاً سياسياً يتسم بالمرونة والقدرة على التكيف.

المطلب الثالث: مشهد الاستمرارية والتغيير

تُعد السياسة الخارجية التركية في العقد الأخير مثالاً حياً على كيفية مزج الاستمرارية بالتغيير، حيث يبرز بوضوح التفاعل المستمر بين الإرث العثماني الجديد والتغيرات المتسارعة في البيئة الإقليمية والدولية. على الرغم من أن تركيا لا تزال تحتفظ بالكثير من سمات المدرسة العثمانية الجديدة، خاصة في تعاملها مع القضايا الثقافية والدينية والإقليمية، فإنها في الوقت نفسه تُظهر وعياً متزايداً بالتحديات الجديدة التي تفرضها المتغيرات السياسية والاقتصادية على الساحة الدولية. من جهة، نرى أن القيادة التركية لا تزال تعتبر نفسها الوارثة الطبيعية للهوية العثمانية، وهي ترى في هذه الهوية أداة للتأثير على القوى الإقليمية والدولية. خطاب الرئيس أردوغان الذي يشير إلى تركيا كـ"قلب العالم الإسلامي" و"محور الثقافة التركية" لا يزال قائماً، مما يعكس الاستمرار في تبني هذا الخطاب الهوياتي. تركيا تستمر في دعم القضايا الإسلامية، مثل القضية الفلسطينية ودعم مسلمي الروهينغا، مما يوضح استمرار استراتيجيات المدرسة العثمانية الجديدة في السياق الديني والسياسي. لكن من جهة أخرى، نجد أن التحديات الاقتصادية التي تواجه تركيا، فضلاً عن التغيرات الجيوسياسية في المنطقة، قد دفعت القيادة التركية إلى مراجعة بعض جوانب سياستها الخارجية. فالتعقيدات الاقتصادية المحلية قد فرضت على تركيا البحث عن حلول جديدة تضمن استقراراً داخلياً، مما جعلها تتوجه أكثر نحو تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع القوى الكبرى مثل الصين وروسيا. كما أن الأزمات الإقليمية مثل الحرب في سوريا وتوترات العلاقات مع بعض الدول العربية قد دفعت تركيا إلى مراجعة تحالفاتها السياسية، وتعديل موقفها الاستراتيجي وفقاً للضرورات الأمنية والاقتصادية. على الرغم من التحولات التي يشهدها السياق الدولي، فقد نجحت تركيا في الحفاظ على عنصر الاستمرارية في سياساتها الإقليمية. فأنقرة، على سبيل المثال، تستمر في تعزيز وجودها العسكري والدبلوماسي في مناطق مثل البلقان وشمال إفريقيا، حيث تحافظ على علاقات قوية مع الحكومات والأحزاب السياسية في هذه المناطق. هذه السياسة تمثل استمراراً للنموذج العثماني الجديد الذي يستند إلى النفوذ السياسي والثقافي، مع إعادة صياغة هذا النفوذ بما يتماشى مع المتغيرات الحالية.

الفصل الثالث: تفاعل السياسة الخارجية التركية مع التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

وفي ظل هذه التحولات، نجد أن تركيا تتبنى سياسة مرنة، بحيث تجمع بين الثوابت العثمانية الجديدة ومتطلبات السياسة الواقعية. ففي الوقت الذي تواصل فيه دعم الأقليات المسلمة في مختلف أنحاء العالم وتدعيم علاقاتها مع الدول ذات المرجعية التاريخية المشتركة، فإنها تعمل أيضاً على بناء شبكة من التحالفات الاقتصادية والأمنية الجديدة التي تتيح لها التكيف مع التحديات العالمية. هذا يشمل العمل على تعزيز علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه تحاول تركيا تقوية علاقاتها مع دول كبرى مثل روسيا والصين التي تعد منافسة حقيقية للغرب.

إن مشهد الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية التركية يتجلى بوضوح في قدرة أنقرة على الجمع بين الحفاظ على إرثها التاريخي والثقافي، وبين الاستجابة للمتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية. هذه الاستراتيجية المتوازنة تجعل من تركيا فاعلاً إقليمياً ودولياً مرناً قادراً على الحفاظ على مكانته في ظل بيئة دولية شديدة التغيير.

إن مشهد الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية التركية يعكس بوضوح مرونة الاستراتيجية التركية في الحفاظ على توازن دقيق بين ما هو ثابت من قيم وهوية تاريخية، وبين التحديات المستجدة التي تفرضها التغيرات الإقليمية والدولية. من خلال هذه المقاربة، تظهر تركيا كدولة قادرة على التأقلم والتفاعل مع محيطها الدولي وفقاً لما تقتضيه مصالحها الوطنية، مع الحفاظ على جزء من الإرث الحضاري الذي يميزها عن غيرها من القوى الإقليمية والدولية.

لجمع بين الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية التركية يظهر كيف يمكن لدولة أن تبني استراتيجيات مرنة تضمن لها تحقيق أهدافها بعيدة المدى في ظل عالم مليء بالتحديات. ففي الوقت الذي تلتزم فيه تركيا بالقضايا الإسلامية والدولية التي كانت جزءاً من هوية العثمانية الجديدة، نجدها في نفس الوقت تسعى لإعادة تشكيل علاقاتها الاقتصادية والأمنية في مواجهة القضايا العالمية الكبرى مثل المنافسة الاقتصادية مع القوى الغربية والعلاقات الأمنية المعقدة مع جيرانها.

إضافة إلى ذلك، فإن قدرة تركيا على تعديل مواقفها بما يتماشى مع متطلبات الواقع، دون التفريط في أسس هويتها السياسية والثقافية، تعكس نضجاً سياسياً كبيراً. فالتغيرات التي شهدتها السياسة الخارجية التركية لم تكن رد فعل عشوائياً، بل كانت استجابة مدروسة لظروف معقدة ومتغيرة، مما يضع تركيا في موقع استراتيجي يسمح لها باللعب على أكثر من مستوى في السياسة الدولية.

إجمالاً، يظهر هذا التوازن بين الاستمرارية والتغيير أن تركيا تسعى إلى تحقيق استراتيجيات أكثر تكاملاً، حيث يمكنها الاحتفاظ بهويتها الثقافية والتاريخية العثمانية، وفي الوقت ذاته تعزيز مصالحها الوطنية في عالم متسارع التحولات. وهذا النهج يعكس الوعي الكامل بأن السياسة الخارجية لا يمكن أن تكون ثابتة تماماً في ظل التغيرات العميقة التي تشهدها الساحة الدولية.

خلاصة الفصل الثالث:

يحلل هذا الفصل الكيفية التي تفاعلت بها السياسة الخارجية التركية مع التغيرات الجيوسياسية المتسارعة في الشرق الأوسط، مسلطاً الضوء على العوامل المحفزة والديناميات المتغيرة في المنطقة، ومدى استجابة النموذج التركي لها. يبدأ المبحث الأول باستعراض ثلاثة أبعاد رئيسية شكّلت محركات لسلوك خارجي تركي

الفصل الثالث: تفاعل السياسة الخارجية التركية مع التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

أكثر فاعلية. أولها البيئة الداخلية، حيث وفر الاستقرار السياسي، وتنامي النفوذ السياسي لحزب العدالة والتنمية، أرضية لتوسيع الحضور الخارجي. ثانيها البيئة الإقليمية، بما تحمله من فراغات استراتيجية،

وانهيارات في النظام الإقليمي، ما فتح الباب أمام تركيا للعب دور قيادي أو منافس في بعض الساحات. ثالثها البيئة الدولية، التي شهدت تراجعاً نسبياً في انخراط بعض القوى الكبرى، ما أتاح لتركيا هامشاً أوسع للمناورة والتأثير.

في المبحث الثاني، يتناول الفصل تجليات “الدبلوماسية الناهضة” في أهم محاور العلاقات الإقليمية، مركزاً على ثلاث علاقات محورية. في العلاقة التركية المصرية، يُلاحظ توترٌ حاد بعد 2013، ثم سعي تدريجي نحو تطبيع مشروط. أما في العلاقة التركية الأليكان الصهيونية، فشهدت تقلبات بين التعاون الاستراتيجي والصدام السياسي، إلا أن التبادل الاقتصادي ظل حاضراً رغم التوترات. وفيما يخص السعودية، مرت العلاقة بديناميات معقدة بين التنافس والتقارب، خصوصاً في سياق ملفات مثل حصار قطر وقضية مقتل خاشقجي، ثم اتجاه نحو تهدئة نسبية في السنوات الأخيرة.

أما المبحث الثالث، فيناقش مستقبل تأثير “المدرسة العثمانية الجديدة” في توجيه السياسة الخارجية التركية، عبر ثلاث سيناريوهات. الأول، مشهد الاستمرارية، ويفترض استمرار النهج الحالي بدافع التراكم الإيديولوجي والمؤسسي. الثاني، مشهد التغيير، ويعكس إمكانية التراجع عن الأبعاد الأيديولوجية في السياسة الخارجية لصالح براغماتية أكثر وضوحاً. أما السيناريو الثالث، مشهد الاستمرارية والتغيير، فيعبر عن توازن بين الانطلاق من المرتكزات العثمانية الجديدة والتكيف مع المتغيرات الدولية والإقليمية.

بذلك، يؤكد الفصل أن السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط تظل رهينة لمعادلة معقدة بين الطموح والهوية، من جهة، ومتطلبات الواقعية والبراغماتية، من جهة أخرى.

الخاتمة

تُعد السياسة الخارجية لأي دولة انعكاسًا مباشرًا لمجموعة معقدة من المحددات الداخلية والخارجية، تتداخل فيها الجغرافيا بالتاريخ، والمصلحة بالهوية، والعقلانية بالرمزية. وقد شكلت تركيا، خلال العقد الأخير، نموذجًا غنيًا لدراسة هذا التفاعل، خصوصًا في ظل التحولات العميقة التي شهدتها النظام الإقليمي والدولي من جهة، وبروز نمط جديد في القيادة السياسية ممثلًا في الرئيس رجب طيب أردوغان من جهة أخرى. لقد سعت هذه الدراسة إلى تناول دور المحددات الهوياتية في تشكيل السياسة الخارجية التركية، مركزة على الفترة الممتدة من عام 2014 إلى عام 2023، والتي تُعد مرحلة مفصلية في تاريخ تركيا المعاصر، حيث تم خلالها نقل مركز ثقل السياسة الخارجية من منطق التوازن التقليدي إلى منطق المبادرة والانفتاح والتمدد، مدفوعًا بخلفية فكرية هوياتية، تتجسد أساسًا في مقاربة "العثمانية الجديدة".

وقد تناولت الدراسة بالدراسة والتحليل مختلف الأبعاد النظرية والتطبيقية لهذا الدور الهوياتي. فابتدأت بتحديد المفهوم العام للسياسة الخارجية التركية، واستعراض المؤسسات الفاعلة في رسمها، مع تحليل المحددات التي تؤثر فيها، بما فيها الاقتصادية والجيوسياسية، ولكن مع التركيز الخاص على البعد الهوياتي بوصفه عنصرًا مفسرًا لا يقل أهمية. ومن خلال عرض المدارس الفكرية التركية، أمكن إبراز الاختلاف العميق في التصورات بين النخبة الحاكمة حول هوية الدولة وموقعها في العالم، من المدرسة الكمالية ذات النزعة الغربية العلمانية، إلى المدرسة الأوزالية البراغمتية، وصولًا إلى المدرسة العثمانية الجديدة التي أعادت الاعتبار للبعد التاريخي-الديني في تصور السياسة والدور. وقد أظهرت هذه المدارس مدى التنافس الرمزي الذي شهدته الجمهورية التركية منذ نشأتها بين الشرق والغرب، بين المركزية الأوروبية والعمق الإسلامي، وهو تنافس انعكس بشكل مباشر في توجهات السياسة الخارجية، خاصة بعد أن تمكن حزب العدالة والتنمية من فرض رؤيته الهوياتية كمرجعية مركزية لصياغة الاستراتيجية التركية، داخليًا وخارجيًا.

في هذا السياق، برزت مرحلة الرئيس أردوغان بوصفها لحظة تحوّل حاسمة، انتقلت فيها تركيا من سياسة خارجية حذرة ومتوازنة إلى أخرى أكثر اندفاعًا، ذات طابع هجومي من حيث الخطاب والممارسة. واتسمت هذه السياسة بجملة من السمات المستحدثة، من أبرزها التركيز على بناء نفوذ إقليمي يُستند إلى التاريخ المشترك، وإحياء الدور القيادي لتركيا في العالم الإسلامي، وتوظيف الأدوات الثقافية واللغوية والدينية في بناء تحالفات وتحقيق مكاسب استراتيجية. فالدبلوماسية الناهضة التي اتبعتها تركيا لم تقتصر على التحرك الدبلوماسي الرسمي، بل اتخذت طابعًا متعدد الأبعاد، من خلال تدخلات عسكرية محسوبة، ودعم شبكات إسلامية وشعبية، واستثمار في الإعلام الدولي، ومساعدات إنسانية واسعة النطاق، وكلها تركزت على سردية مفادها أن تركيا هي وريثة الحضارة الإسلامية، وقائدة العالم السني، وممثل المسلمين في النظام الدولي.

غير أن هذا التحول لم يكن بلا ثمن، إذ أدخل تركيا في جملة من الأزمات والتوترات مع محيطها الإقليمي، لاسيما عقب ثورات الربيع العربي التي انحازت فيها أنقرة إلى حركات الإسلام السياسي، مما أضعف علاقاتها مع دول رئيسية كالسعودية ومصر. كما أن العلاقة مع الكيان الصهيوني، على الرغم من محاولات الترميم، ظلت عرضة للتوتر بسبب التوظيف الرمزي للقضية الفلسطينية. وفي المقابل، نجحت تركيا في تعزيز مواقعها في بعض الساحات مثل ليبيا وسوريا وقطر، وهو ما يعكس براعة نسبية في استخدام الهوية كأداة للنفوذ، ولكن ضمن بيئة إقليمية مضطربة ومتقلبة.

وقد أظهرت التجربة التركية أن العامل الهوياتي لا يُعد مجرد إطار رمزي يُستخدم لتزيين القرارات الواقعية، بل هو محدد فعلي ذو طابع تفسيري وسلوكي، يستطيع أن يوجّه السياسة الخارجية بقدر ما يُسهم في تبريرها

داخليًا. فالرئيس أردوغان لم يستخدم الهوية فقط في مخاطبة الخارج، بل استثمرها أيضًا لتعزيز شرعيته داخليًا، وبناء إجماع شعبي حول أدوار تركيا الإقليمية. ومع ذلك، فإن تعاضد الاعتماد على البعد الهوياتي قد يؤدي أحيانًا إلى إضعاف القدرة على التكيف البراغماتي، ويجعل الدولة عرضة للصدام مع قوى منافسة أو متحفظة على هذا التوجه، كما حدث في العلاقات مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في بعض المحطات.

من هذا المنطلق، يُمكن القول إن السياسة الخارجية التركية في عهد أردوغان قد جمعت بين الطموح والرمزية، بين البراغماتية والهوية، ونجحت في إعادة تركيا إلى واجهة الأحداث الإقليمية، ولكن بثمن دبلوماسي واقتصادي وأمني لا يُستهان به. فبينما حققت بعض النجاحات في توسيع النفوذ وبناء شبكة حلفاء، فإنها واجهت أيضًا تحديات داخلية وخارجية حدّت من قدرتها على تثبيت مكانتها. واللافت أن الرؤية العثمانية الجديدة لم تكن مجرد سياسة عابرة، بل مشروع متكامل له عمق ثقافي وشبكة مصالح، ما يجعل تأثيره ممتدًا، حتى في حال تغير القيادة أو التوجه السياسي في المستقبل.

وعليه، فإن استمرار هذا النموذج مرهون بجملة من العوامل المتداخلة، مثل الاستقرار الداخلي، والقوة الاقتصادية، ومرونة السياسة الخارجية التركية في التعاطي مع المتغيرات، فضلًا عن قدرة النخب التركية على إدارة التوازن بين التوجهات الهوياتية ومتطلبات النظام الدولي. كما تفتح هذه الدراسة المجال أمام مزيد من الأبحاث المقارنة حول العلاقة بين الهوية والسياسة الخارجية في دول أخرى، وتدعو إلى مقارنة أعمق للمسارات التي تتخذها الدول التي توظف سردياتها التاريخية والدينية كوسائل للنفوذ، في عالم تزداد فيه أهمية الثقافة والقيم إلى جانب القوة العسكرية والاقتصادية.

وهكذا، تكون هذه الدراسة قد ساهمت في إلقاء الضوء على مسار معقّد ومتشابك، يُظهر أن السياسة الخارجية التركية ليست فقط محصلة مصالح جيوسياسية، بل أيضًا نتاج صراع وتأويل لهوية وطنية تعيد تشكيل نفسها باستمرار، وفقًا لما تمليه التحديات والطموحات، في الداخل والخارج على حد سواء.

قائمة المراجع

أولاً- باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الثانية، 2011.
2. محمد زاهد جول، **التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟**، مركز نماء للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى، بيروت، 2016.
3. فراس محمد إلياس، **تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة**، الطبعة الأولى، 2016، ص 47، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
4. محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط 2، القاهرة، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، ص 459.
5. إبراهيم أحمد حسن الجبوري، **الدور التركي الإقليمي في المنطقة العربية: الأزمة السورية أنموذجاً**، عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019.
6. أحمد صدقي الدجاني، **رؤى مستقبلية عربية للثمانينات**، عمان، دار الجليل للنشر، 1983.
7. أحمد نزري النعيمي، **السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية**، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1975.
8. علي جلال معوض، **العثمانية الجديدة؟ الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط، سلسلة قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية**، أكتوبر 2009.
9. يحيى السيد عمر، **القوة التركية الناعمة: مقومات الصعود في العلاقات الدولية**، دار الأصول العلمية، الطبعة الأولى، 2019.

المقالات في المجالات العلمية:

1. أفرح ناثر جاسم، **“العلاقات التركية-الأذربيجانية 2002-2017”**، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، 2020.
2. محمد سلمان طابع، **“أثر تغير النخبة في تركيا على السياسة الخارجية التركية: سياسة تفسير المشكلات (2002-2020)”**، مجلة الديمقراطية، 2024.
3. “معهد يونس إمره: جسر ثقافي بين تركيا والعالم” **مجلة الدراسات الثقافية**، 2022.
4. **“تركيا تحت السلطات الصينية على حماية الحقوق الثقافية للأقلية المسلمة الإيغورية”**، وكالة أسوشيتد برس، 2024.
5. **“الإسلام كأداة للدبلوماسية العامة: الحالة التركية”**، مجلة منارة، 2021.
6. إبراهيم ميرغني محمد علي، **“الصراع حول الهوية وانعكاساته على السياسة الخارجية التركية”**، مجلة المستقبل العربي، 2020.
7. عارف محمد خلف البياتي وإبراهيم أحمد حسن ناصر، **“الدور التركي في الأزمة السورية”**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، 2015.
8. **“السياسة الأمنية التركية تجاه اللاجئين السوريين: دراسة في المتغيرات والتحديات”**، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، 2016.
9. حسن عبد الله، **“القومية التركية والسياسة الخارجية: دراسة في التوجهات والآثار”**، مجلة دراسات الشرق الأوسط، 2020.
10. كوثر مبارك، **“المحددات الداخلية للسياسة الخارجية التركية”**، مجلة السياسة الدولية، 2020.
11. هدى فاضل شلتوت، **“السياسة الخارجية التركية تجاه مصر منذ 2011: إعادة هيكلة أم تغيير مسار؟”**، مجلة السياسة الدولية، 2020.
12. وليد عبد الحي، **“المنظور العربي لجدلية العلاقات التركية الأليكان الصهيونية”** 2002-2020، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2021.

13. محمد عبد القادر خليل، "العلاقات التركية السعودية: التنافس الإقليمي وتباين الرؤى"، مجلة السياسة الدولية، 2020.
14. أحمد عبد الله، "التعاون الأمني بين تركيا وروسيا: التحديات والفرص"، مجلة الدراسات السياسية، 2020.

المذكرات والرسائل الجامعية:

1. أحمد سليمان سالم الرحاحلة، "الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط: الفرص والتحديات"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2014.

المواقع الإلكترونية:

1. تركيا تحث السلطات الصينية على حماية الحقوق الثقافية للأقلية المسلمة الإيغورية، وكالة أسوشيتد برس، 5 يونيو 2024 <https://apnews.com/article/11834ba94024ea82af1f45c5df1fbd82:2024>
2. أحمد يوسف، "لماذا تدخلت تركيا في ليبيا"، معهد أبحاث السياسة الخارجية، <https://www.fpri.org/article/2020/12/why-turkey-intervened-in-libya:2020>
3. أماندا سلوات، "الولايات المتحدة تغض الطرف عن مخاوف تركيا بشأن القوات الكردية السورية. لكن ذلك لم يدم"، معهد بروكينغز، 18 أكتوبر 2019: <https://www.brookings.edu/articles/the-us-played-down-turkeys-concerns-about-syrian-kurdish-forces-that-couldnt-last/>
4. غاليب دالاي، "بعد شراء S-400: إلى أين تتجه العلاقات التركية-الروسية؟"، مؤسسة العلوم والسياسة (SWP)، برلين، 2019: <https://www.swp-berlin.org/en/publication/after-the-s-400-purchase-where-are-turkish-russian-relations-heading>
5. فيليبوس بروودرو، "الطاقة والحدود البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط"، المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (IEMed)، 2023: <https://www.iemed.org/publication/energy-and-maritime-borders-in-the-eastern-mediterranean/>
6. بيورول أكدومان، "الجناح الجنوبي لحلف الناتو: تطور الدور الاستراتيجي لتركيا وتأثيراته على الأمن الإقليمي"، مجلة بحوث العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 5، 2023: https://www.ijhss.uobasrah.edu.iq/article_180716.html
7. "السياسة الأمنية التركية تجاه اللاجئين السوريين: دراسة في المتغيرات والتحديات"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 20، 2016: <https://jilrc.com/archives/9371:2016>
8. وليد عبد الحي، "المنظور العربي لجدلية العلاقات التركية الالكيان الصهيونية" 2002-2020، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 4 يناير/2021: <https://www.alzaytouna.net/2021/01/04/> ورقة علمية-المنظور-العربي-لجدلية-العلا/
9. محمد عبد القادر خليل، "العلاقات التركية السعودية: التنافس الإقليمي وتباين الرؤى"، مجلة السياسة الدولية، العدد 219، يناير 2020: <https://www.siyassa.org.eg/News/17946.aspx>

ثانيا: باللغة الإنجليزية :
الكتب:

- 1- Henri Barkey& Graham Fuller, **The Kurdish Question in Turkey: A Critical Turning Point and Missed Opportunities**, Middle East Affairs, Issue 65, Beirut, Center for Studies, Research, and Documentation, 1997.

المقالات:

1. BulentAras, Changes in Turkey’s Political Terrain and Its Impact on Foreign Policy, **Sharq Nama Journal**, 20 january 2018.
2. Galymzhan Ergaliev, “Turkish TV Series as a Soft Power Tool” مجلة، Galactica Media: Journal of Media Studies–1 ص 1، العدد 6، 2024،
:15<https://www.galacticamedia.com/index.php/gmd/article/view/543>
3. The Blue Homeland (MaviVatan): Turkey’s Naval Strategy in the Surrounding Seas (2020–2023)”
https://www.researchgate.net/publication/386090116_The_Blue_Homeland_Mavi_Vatan_Turkey%27s_Naval_Strategy_in_the_Surrounding_Seas_2020-2023

ثالثا- باللغة الفرنسية:

المقالات في المجلات العلمية:

2. “Les relations énergétiques entre la Russie et la Turquie : enjeux et perspectives”, **Confluences Méditerranée**, 2018, N° 104.

المواقع الإلكترونية:

- 1- “La Turquie pourrait être poussée par la Russie vers un antagonisme politique et militaire avec le reste de l’OTAN”, **Le Monde**, 16 avril 2024.

فهرس المحتويات

<h1>المحتويات</h1>	
	الفصل الأول: السياسة الخارجية التركية والعامل الهوياتي: الأبعاد والمحددات
12	المبحث الأول: صنع السياسة الخارجية التركية
15-13	المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية التركية
19-15	المطلب الثاني: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية التركية
26-20	المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية التركية
27	المبحث الثاني: دور مدارس الفكر الهوياتي في صنع السياسة الخارجية التركية
29-27	المطلب الأول: المدرسة المحافظة الكمالية
30-29	المطلب الثاني: المدرسة البراغماتية الأوزالية
31-30	المطلب الثالث: المدرسة العثمانية الجديدة
	الفصل الثاني: مبادئ السياسة الخارجية التركية في عهد الرئيس رجب طيب اردوغان
33	المبحث الأول: الدبلوماسية الناهضة التركية: المفهوم والأدوات
34-33	المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية الناهضة في عهد الرئيس أردوغان

38-34	المطلب الثاني: أدوات الدبلوماسية الناهضة في عهد الرئيس أردوغان
39-38	المطلب الثالث: الترجمة الأردوغانية للنهوض
40	المبحث الثاني: العثمانية الجديدة والرؤية السياسية الخارجية التركية في عهد الرئيس أردوغان
45-40	المطلب الأول: ملامح العثمانية الجديدة على الصعيد الإقليمي في عهد الرئيس أردوغان
49-45	المطلب الثاني: ملامح العثمانية الجديدة على الصعيد الدولي في عهد الرئيس أردوغان
	الفصل الثالث: تفاعل السياسة الخارجية التركية مع التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط
51	المبحث الأول: المحفزات الدافعة لأداء سياسة خارجية تركية فاعلة في الشرق الأوسط
55-51	المطلب الأول: البيئة الإقليمية كمحفز لأداء سياسة خارجية فاعلة
60-55	المطلب الثاني: البيئة الدولية كمحفز لأداء سياسة خارجية فاعلة
63-60	المطلب الثالث: البيئة الداخلية كمحفز لسياسة خارجية تركية فاعلة
63	المبحث الثاني: الشرق الأوسط، فضاء عمل للدبلوماسية الناهضة
66-64	المطلب الأول: العلاقات التركية المصرية

فهرس المحتويات

68-67	المطلب الثاني: العلاقات التركية مع الكيان الصهيوني
70-68	المطلب الثالث: العلاقات التركية السعودية
71	المبحث الثالث: مستقبل تأثير المدرسة العثمانية الجديدة في التوجهات العامة للسياسة الخارجية التركية
73-71	المطلب الأول: مشهد الاستمرارية
74-73	المطلب الثاني: مشهد التغيير
75-74	المطلب الثالث: مشهد الاستمرارية والتغيير
76-75	الخاتمة
80-78	قائمة المراجع
84-82	فهرس المحتويات